

شرح الاحاديث الاربعين للنووي
مختار من صحيح الدين العبادي
الانصار السعدي

ج الاحاديث الاربعين لمصالح الدين

طبع في المطبعه

دنيا دره ديگر

عارفك قلب خدا نمک ایدر دایم
بند مقبولی مولا از دایم

دنيا دره ديگر

دعا دره ديگر

عارفك قلب خدا نمک ایدر دایم
بند مقبولی مولا از دایم

ما نحن في وانا الممجد الرضى
القاضي بدنية طهارة



انتظم في غيصة الفقير محمد
الشكر تادجي راوده
بالحسني وراوده

من عدم جازي الخ
من عدم جازي الخ

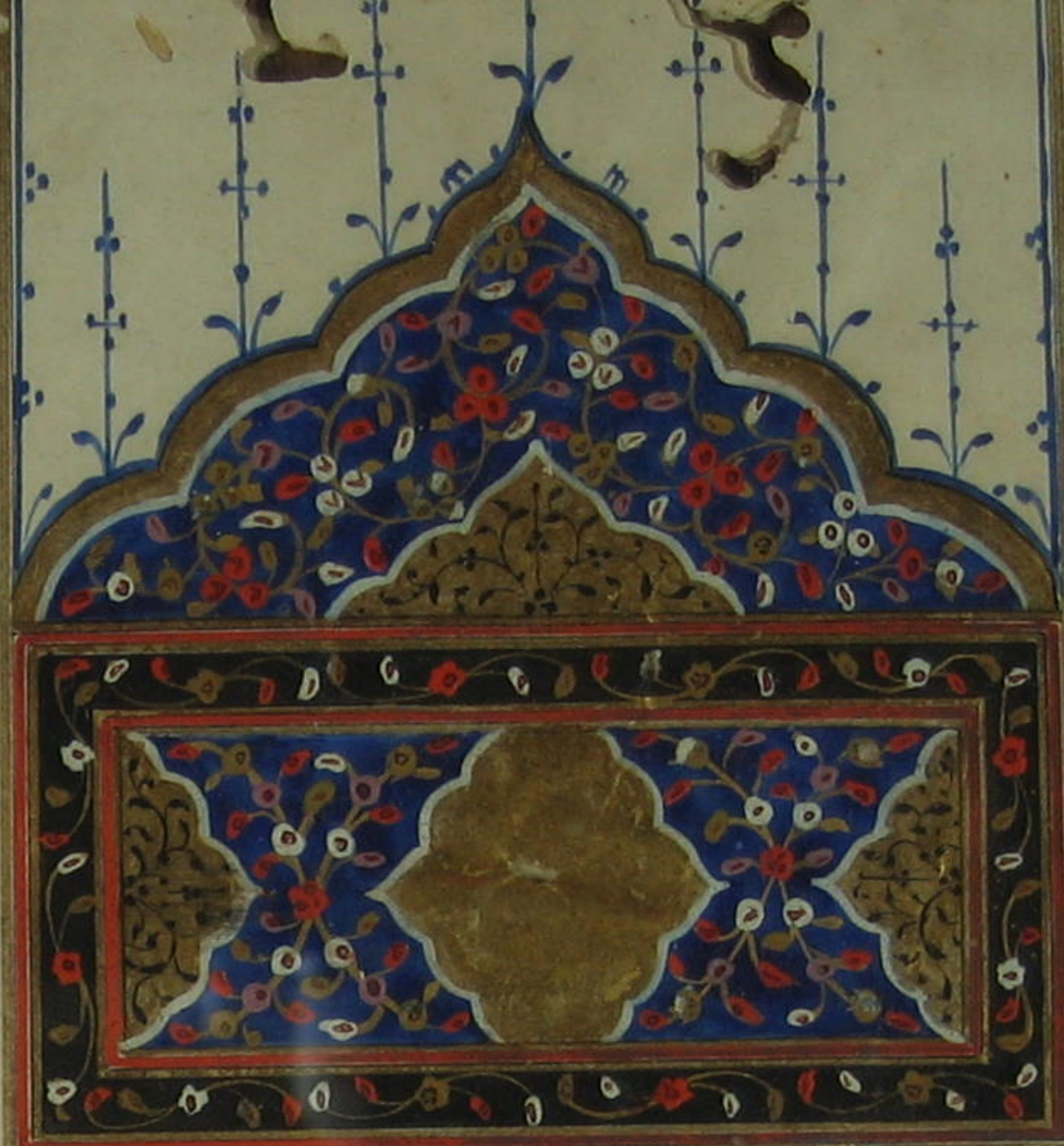
شيخ الاسلام
شيخ الاسلام
شيخ الاسلام

ببارك الله في قدره
الحمد لله الذي هدانا للاسلام وجعلنا من امة محمد عليه الصلوة
والسلام قال الشيخ العالم الفاضل الصدر الكبير قدس
سره العزيز عبد الله ابن عمر النعماني وعليه السلام
سبح راوه عمر ابن محمد ابن احمد ابن علي جلي انتم عليه وعلي
اينهما اجر السواب



١٠٦

Suleyman
Kish ANCA ZADE
Yonilay
Eski Kish No 102



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 احسن حديث ينطق به الناطقون بالحق المبين واهم
 مقال يقول به السابقون في مبادئ الدين حمد من خصص
 خواص من الامة برعاية السيرة بالحفظ والبتين وجعلهم
 في التفقه في معانيها واوضح ما بينها مجتهدين
 ثم الصلوة على سيد الاولين ^{وآخرين} الذي نزل عليه الروح
 الامين بقرآن عربي مبين ^{الاستدلال} بسند النبيل
 بالقول البليغ بعدما بلغ الرجبين وعلى اله واصحابه وعترته
 وعشيرته اجمعين وبعد يقول افقر الخلق الى الله الهادي
 الباري محمد المدعو بمصلح الدين السعدي العبادي ^{نضاري}

اصح

اصح الله حاله وحمد ماله هذا ما كتبت حسب مساعدة الوقت
 في شرح الاحاديث التي جمعها الامام السري الحري باللفظ
 الجلي والخفي من الله القوي محي الدين يحيى بن شرف النووي
 حنفة الله مع صفوة خلقه من بنى وولى مع اثنتي الحال
 وتفرق البنا ومشايدة الاهوال ولعمري انه جاء بحمد الله
 شرحا يشرح منه صدور الصدور جامعا لما يخلو عنه كل
 زبور والحق انه بالنسبة اليه سائر الشروح كالابدان الحلية
 عن الروح وان اشتهرت بكثرة النسخين ومولفوها من
 العلماء الراغبين واسأل الله تعالى ان ينفع به المستندين
 وان يجعله ذخرا ليوم الدين ثم رايت ان اجعله هدية للتحفة
 العلية ذات النظر الجليلة المختصة بالذي من النجالي جنبه
 وجد مكانا عليا ومن اعرض عن باب له يجد ناصرا ولاوليا
 حاميا حوزة الاسلام عن الاندام وقامع ظلم الظلم وعلمة
 سلامة البدع بالصيلم والاصطلام مفيض الفضال والام
 على الانام سيما علماء الاسلام سرب على من رتبهم بمرابا

الجود والانعام غير رافقه الاقليم وزينت بمدحته الاقلام و
 شملت فيوض فواضله كنور النير الانور للخاص والعام كاشف
 مكاني الخيرات ففتح ابواب المبرات انسان عين الوزان ومركز
 دائرة الجود عين اعيان الكون ومركز دائرة الوجود العلي
 شأنه باعلاء الملك الاعلى الذي يعز من بشاء الدعوى في عالم
 الابداع والانشاء
 لانزال انحاء الملك
 في نخب مساعيه بوفود النصر والتايد معمرة وحافاتها بتواتر
 ذوارف عوارفه وعواطفه معمرة ورايات اقباله برباح
 الظفر منشورة واماله ومباغيه في الدارين محصلة ميسرة
 وارحوا ان يصل بركات هذا الكتاب الشريف والشرح المنيف
 المشتمل على كلام من اوتي جوامع الكلم اللهم صلى عليه واله وصحبه
 وسلم الى ايام دوله ذلك الصاحب الكبير والوزير العظيم
 العديم النظير بفيض لطف الله العليم الخبير انه على كل
 شئ قدير وبالاجابة جدير الحمد لله الحمد وصف
 المختار بالجمل على جهة التعظيم والتبجيل فشمّل حمد الله سبحانه

لذاته بلا تكلف وقد يقال يفهم من تعريف المسند اليه بلام الجنس
 اختصاص الحمد به سبحانه مع ان بعضه ليس مختصا به وبه
 يشعر كلام الشارع عليه الصلوة والسلام حيث قال من لم يحمد
 الناس لم يحمد الله واجيب بانه ادعائي وما يفهم من كلام بعضهم
 من ان حمد العباد ليس حمد الله حقيقة على قاعدة اهل السنة لا
 ينبغي لانه يكفي في الحمد كون الحمد محل له وكون الحمد عليه منسوبا
 الى اختيار الحمد فلا انحصار عند اهل السنة والمعتزلة حقيقة
اقول السؤال مردود لانا لانم دلالة ما ذكر على
 الانحصار اذ معنى الاختصاص المستفاد من اللام تعلق خاص
 فالهم قسموا لام الاختصاص الى ما يفيد الملكية فخصوه باسم
 الملك والى ما لا يفيد لها فبقوا عليه اسم الاختصاص وظاهر
 ان الاختصاص المنقسم الى القسمين ليس بمعنى الانحصار ويؤيد
 ذلك جعلهم اضافة الخاص الى العام لامية فلا حاجة الى ما
 ذكر في الجواب من ادعاء الادعاء نعم يمكن ان يقال قد يقصد
 في امثال هذا المقام الحصر ادعاء واختلفت في لفظ الله اهو عربي

امعري اصله الاصل حذف العرب الالف تخفيفا اسم اوصفة ثم ما
اشتق وما اصله علم او غير علم وهو الاسم الاعظم ام غير رب العالمين
الرب بمعنى الملك اما على انه صفة مشبهة من رب رب بعد جعله
لازما بنقله الى فعل بالضم نحو نمر نمر او على انه وصف بالمصدر ولفظ
الرب بدون الاضافة لا يستعمل في غير تعالى الانادرا بخلاف
الجمع نحو رب الارباب وقوله تعالى وارباب متفرقون خبر وقال
الحليمي الرب من اسمائه تعالى مبلغ كل شئ الى كمال قدره والعالم
مع اشتقاقه من العلم اسم لكل جنس من اجناس ذوى العلم او ما
علم به الخالق كما يقال علم الافلاك وعلم العاصم قيل اذا كان اسما
لكل جنس امتنع استغراقه لكل فرد من جنس اذا عرف باللام فان
اللفظ المفرد انما يستغرق افراد يطلق هو على كل منها واجب
بان العالم لما كان يطلق على الجنس باسرة نزل منزلة الجمع وكان الجمع
المعرف باللام يستغرق احاد مفردة وان لم يكن صادقا عليها
كذلك العالم فالعالمون بمنزلة جمع الجمع وفايدة الجمع شموله افراد
كل جنس من الاجناس المتماثلة به وقيل فايدة شموله كل جنس لانه

لو افرد

لو افرد لربما نادى الوهم الى الشاهد بشهادة العرف وفيه ان المقابل
للعالم الشاهد هو العالم الغائب فاذا كان الافراد موهما القصد الاول
ناسب التثنية لتناوُلها معام ان المقام يقتضيه ملاحظة شمول
احاد الاشياء المخلوقة وجمع بالواو والنون لاسم شانه الصفة في
دلالة على الذات باعتبار معنى هو كونه يعلم او يعلم به فسخ
لذلك جمعه مع شذوذه اما على الاول فيحسب الحقيقة واما على
الثاني فباعتبار تغليب العقلاء على غيرهم فيوم السماوات
والارضين فسر في الكشاف القيوم بديم القيام بتدبير الخلق
وحفظه وبتدبير القاضى فسر قال فيقول من قام بالامر وحفظه
هذا كلامه واعلم انه لا يجوز ان يكون فعولا والا لكان قروما
لانه واوى ويجوز فيه قيام وقيم وفسره بعضهم بالقيام بذاته
وفسر في القاموس بالذى لا بد له وعلى شئ منهما لا يظهر هذه
العبارة معنى اذا القائم بذاته بمعنى الواجب ولا يظهر صحة اضافته
الى السماوات والارض وكذا الثاني والحق ان يفسر تفسير اخر اذ
في الادعية النبوية انت قيم السماوات والارض ووجه اللفظ

در

الاستفادة من الصيغة زيادة الكم والكيف وجميع السما والارض
 على طبق قوله تعالى اخلق سبع سماوات ومن الارض مثلن فانه
 قد ذكر ائمة التفسير ان للارض طبقات وفي كل منها مخلوقات
 وبين ارض وارض مسير خمسمائة عام ووردت على ذلك
 الاحاديث والا نارا منها ما في البخار من قوله عليه الصلوة والسلام
 من اخذ شيئا من الارض بغير حقه خسف به يوم القيامة
 الى سبع ارضين ومنها ما في الصحيحين واللفظ لمسلم من اقطع
 شبرا من الارض ظلم لوطه الله اياه يوم القيامة من سبع ارضين
 ومعنى تطويقه جعله في عنقه كالطوق وهذا المعنى يوافق رواية
 البخاري وقيل معنى تطويقه اياه تكليفه حمله وقد اولى طبقات
 الارض بالاقاليم السبعة وبطبقات الغلصرتا ويل الارض
 بالعالم السفلى وقد يظن ان كثرة وقوع توحيد الارض مع
 جمع السماء يويد التاويل وفيه انه يجوز ان يكون التوحيد
 والجمع لاتحاد حقيقة الارضين واختلاف حقايق السماوات
 او تفليج جمع الارض لفظا ورب مفرد لم يقع في القرآن جمعا

لنقله

لنقله وخفة المفرد ورب جمع لم يقع في القرآن مفردة لنقله وخفة
 الجمع والتطويق الذي في الحديث لا يلازم التاويل اذا المناسب
 للحكام الشرعية المعنى الظاهر وانه من ملك ارضا ملك ماتحته
 فيناسب تطويق الغاصب سبع طبقات بخلاف تطويق الاقاليم
 فانه لا يناسب ان يطوق بغصب شبر من اقليم لواقى الاقاليم وقد
 روى احمد والترمذي مرفوعا ما يفيد ان ما بين سماء وسماء وكذا
 ارض وارض خمسمائة عام وروى الترمذي ايضا من حديث
 عباس مرفوعا بين كل سماء وسماء احدى او اثنان وسبعون
 سنة والجمع بان الاختلاف في باعتبار بطوء السير وسرعته وما
 ذكر اهل الهيئة من عدم مسافة بين ملك وفلك فهو لم يبين
 برهان بل لعدم دليل لهم على وجود المسافة على ان الشيخ ابن
 حجر ذكر في شرحه على البخاري ان السماوات السبع عند اهل
 الشرع غير الافلاك واعلم ان المؤنث الغرض الحقيقي المجرد عن العلم
 لا يجمع بالالت والتاء الاسماء السماوات سموعة دون ارضات
 مدبر الخلائق اجمعين التدبير اعمال الروية في ادبار

الامور وعواقبها ليتقن الافعال ويصدر على ما ينبغي ولما يقرر تنزهه
 تعالى عن الاعراض والمتصور في حقه عز شأنه غايتها فامر ادبها
 اتقان انعاله المتعلقة بهم فوصل اليهم ما يقتضى استعدادهم
 في الدارين من غير خلل وجمع الخلق لا رادة شمول اللفظ افراد
 كل جنس واكد له دفع توهم عدم الشمول للجمعين فانه يجوز ان
 يتوهم ان المقصود من الخلق البعض لكنه جعل بمنزلة الكل لا
 عند ادبناهم او جعل الباقي خارجا لعدم الاعتداد بشانهم ولا يخفى
 ان هذا دفع توهم الخوار ايضا فلا ينبغي جعله نكتة اخرى بلغت
 الرسل المراد بالبعثة الارسل الى الخلق للتبليغ والرسول انسان
 مبعوث لتبليغ ما اوحى اليه وقيل النبي من اوحى اليه ما يجتلي في اليه
 في كمال نفسه والرسول من امر تبليغ الوحي فيصدق النبي على مثل زيد
 بن عمرو بن نفيل صلواته وسلامه عليه الصلوة لغه هي الدعاء
 والمراد من صلوات الله رحمة مجاز او قيل هي من الله الرحمة ومن
 الامة الدعاء ومن الملائكة الاستغفار ونسب القول الى ابن عباس
 وخطي من زعم انها ثمانية المعنى بالحقيقة نظر الى ان الاخرين

كجمعها مطلب الرحمة لا لم يوضع للقدر المشترك بل تارة لهذا الفرد وتارة
 لذلك فان ابن عباس اعرف منا بوضع اللغة ولو صح ذلك امكن
 ان يرجع الى امر واحد مشترك بين الامور الثلاثة فلم يكن مشتركا
 لفظيا وهكذا جميع الالفاظ المشتركة يمكن ان تجمع معانيها المتعددة
 في امر واحد فينتفي المشترك راسا اقوال — فيه نظر لان نسبة
 هذا القول الى ابن عباس غير ثابتة كيف ولم يدع ذلك من يوفق
 بكلامه من ائمة النقل ولو سلم فلا نمر ان مراد ابن عباس ان
 خصوصية الاستغفار مما وضع له اللفظ بل يجوز ان يكون
 مراده بيان ان معنى اللفظ متحقق بالنسبة الى الملائكة في ضمن
 الاستغفار ولو سلم ذلك فلا نمر انه معنى لغوي حتى يكون ان
 عباس اعرف منا بل هو معنى عرفي وايضا النقض المذكور متمم
 يلتزمه كيف وقد ذكر القاضي في تفسير قوله تعالى ان الله وملائكته
 ان المراد بالصلوة الاعتناء وقوله وهكذا جميع الالفاظ المشتركة
 غير مسلم فان اكثرها مما يعلم ان المراد منها الخصوصيات لا الامر
 المشترك ثم لا يخفى بعد تغير معنى اللفظ باختلاف الفاعل

ولا يوجد في العربية وفي الكشاف ان الحقيقة في تحريك الصلوة
مجاز في الاركان المخصوصة استعارة في الدعاء واورده عليه ان
الصلوة بمعنى الدعاء في اشعار الجاهلية كثر الاستعمال وطلوها
على ذوات الاركان انما هو بعد ورود شرعنا وفيه نظر اذ كل من
الركوع والسجود موجود في اطلاق الجاهلية ايضا وهو توهم
ان المراد بما في الكشاف ما في صلواتنا من الركوع والسجود ولا يلزم
ذلك وجمع الصلوة في مقابلة الرسل ليشمل الاحاد الاحاد والمراد
من السلام الجنس ليشمل افراد احاد الرسل ويحتمل ان يكون المراد
من الصلوة الرحمة المتعددة اي رحمة بعد رحمة فيكون الجمع
للتكثير كتعبه لبيك ومن السلام الجنس الشامل للمتعدد بالنسبة
الى كل رسول الى المكلفين متعلق بالرسل على طبق اني رسول الله
اليكم ويحتمل ان يكون الباعث والرسول متنازعين فيه والجملة
الدعاسة معترضة ومدار التكليف على العقل والبلوغ والمكلف
الانس والجن اذ الصحيح ان الملايكة لم يكلفوا بشرايع الانبياء و
اشتهر ان رسالة النقلين من خواص رسولنا صلى الله عليه وسلم

7
وبدل عليه ما روى وكان النبي سبغت الى قومه وبعثت الى الانس
والجن اخرجه البراز فالمراد ان مجموعهم مبعوث الى جميع المكلفين
الموجودين في جميع الارض والجمهورية على ان الرسل كلهم من الانس
ورسل الجن بعضهم منهم ارسلوا ليسمعوا كلام الرسل من الانس
وسلغوا قورهم ولذا قال قائلهم ما حكى الله تعالى عنه بقوله انا
سمعنا كتابا انزل من بعد موسى الاية وقيل بعث الله تعالى
رسولا واحدا من الجن اليهم اسمه يوسف وهمل عن ابن عباس
ان يوسف في قوله تعالى ولقد جاءكم يوسف من قبل بالبينات
رسول الجن واذا هم ركعونهم مكلفين ففهم مكلفون بالتوحيد
واركان الاسلام واما ما عداه من الفروع فاختلف فيه لما
ثبت عن النبي عن الاستنجاء بالروث والعظم وقال هاطعام الجن
الحديث فدل على جواز ما وطهم الروث وهو حرام على الانس
واختلفت في انهم ياكلون ويشربون ويتناكحون ام لا وقد ثبت
اكلهم بالاحاديث والطاهر ان يقال انهم اصناف والاكل لصف
بل الطاهر ان التكليف ايضا مخفف بصف منهم كما ذكرنا في

حاشية تفسير القاض بالدلائل القطعية والواضحات البراهين اى
ملتبسين بالدلائل جمع دليل وهو لغة بمعنى المرشداى الناصب
لما يرشد به او الذاكركه ويطلق على ما به الارشاد مجازا كالصانع
لعالى والعالم والعالم ويطلق ايضا على الطريق كاصرح به فى الصراح
والخون الاصلان الفعل او بالقوة معتبر فى الارشاد دون الدلالة
بل هى متاولة لصدق الارشاد اعنى الاغواء وفى المقدمة دل لاخاذ
الطريق وارشده اراه الطريق المستقيم ويفهم من الصحاح تفسير
الارشاد بالدلالة وهو تفسير بالاعم وهو منحون به والدليل فى
اصطلاح المتكلمين والاصول ما يمكن التوصل بصحيح النظرية
الى العلم بمطلوب جزى هذا هو المشهور وفيه انه يلزم ان
يكون امر واحد دليل بالنسبة الى كل من الحكيم المقابلين
للمتردين المستخرجين من ذلك الامر وعند المنطقين قول مولف
من قضايا متى سلمت لزم عنها الذات اقول اخر هذا هو المشهور وذكر
رسهم انه قد يطلق على مقدمة واحدة يؤخذ منها الدليل وقوله
وواضحات البراهين فيه اضافة الصفة الى الموصوف نحو جرد

قطيفة اقول هنا محل اشكال لم يتعرض له من الشارحين وهوان الهم
قد صرح بان اسم الفاعل على المعتمد على صاحبه يعمل فى الفاعل من
غير اشتراط كونه بمعنى الحال او الاستقبال ولا يصح هنا كون البراهين
فاعلا وحده ان المضاف خرج هنا عن كونه صفة لانه قد تعينت
الذات فيه بكثرة الاستعمال والاضافة ليدل على المقصود على
من دهل عن المعنى المستعمل فيه والبرهان الحجة وسميت برهانها
لانارتها وبياضها ويقال للمرأة البيضاء برهره شكر العين و
اللام والنون زائدة على ما ذكره الانهرى وهو اختيار الرمحشى
لقولهم ابره الرجل والبرهنة مولدة والبراد بالدلائل والبراهين
اخباره صلى الله عليه وسلم فانها تعجب العلم اليقيني كما بين فى
محله ويمكن ان يراد بها المعجزات احمد على جميع نعمه يحتمل ان
يكون الحمد المذكور او الاخبار او ايراد هذه الجملة لانتفاء الحمد و
يحتمل ان يكون غير مقابل للنعمة فلا يكون الشكر صادقا عليها
والثانى يكون مقابلا لها او الاول يكون حمدا لغويا والثانى حمدا
عرفيا هو حقيقة الحمد ومقابل للنعمة ويرتبط به العتيد وبعد

ربطه يناسب طلب المرید فقال واساله المرید الزید والمرید والزادة
والزیدان بمعنى والاخرين اذ كشنان من فضله وكرمه فان الشكر
يزيد النعم لقوله تعالى لين شكرکم لازيدنکم ثم اورد الشهد فقال
واشهد ان لا اله الا الله لظاهر ما روى الترمذى وابودود
عنه صلى الله عليه وسلم كل خطبه ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذ
وقيدنا بالظاهر لانه قيل ان الخطبة محمولة على خطبة النكاح ويؤيد
ايراده فيه وكلمه ان مخففة من المثقلة الشان مقدر بعده وهو
محمولة وللمبالغة في بيان الوحدة اكد الحصر بقوله الواحد في ذاته
وصفاته الالهية ولا منكر لذلك الا الثبوت بالبشوت الخالقين
ومنهم الجوس ومعنى الشهادة الاخبار عن العلم الفقهار الغالب
الذى لا يغلب فهو صفة فعلته سلبية كذا في المواقف وفي الطبى
شرح المشكوة الذى لا موجود الا وهو مقدور تحت قدرته وسخر
لقضائه وقدره الكريم ذوا الجود وقيل المقدر على الجود ومرجه
الفعل والقدرة وقيل على الرتبة ومنه كرايم الاموال لفاسيها
فيرجع الى صفة اضافيه وقيل يغفر الذنوب هذا ما في المواقف

9
وفي الطبى المفضل بلا واسطه ولا مسئلة الغفارة المواقف هو
المرید لزالة العقوبة عن مستحقها فهو راجع الى صفة الارادة
ومشتق من الغفر بمعنى الستر وفي الطبى هو من ستر القبايح
والذنوب في الدنيا باسبال الستر وفي العقبي ترك الملوخذ هو
هو بالغ من الغفور وقيل المبالغة فيه باعتبار الكمية وفي الغفور
باعتبار الكيفية ثم اورد الشهادة على رسالة النبى صلى الله
عليه وسلم لان الايمان لا يحصل الا بالشهادتين فقال
واشهد ان محمدا سى صلى الله عليه وسلم به لكثرة حضالة
المجودة والتسمية كانت من جد الهاماله من الله ولم يكن قبله
مسمى بهذا الاسم الى ان قرب زمان تولده فظهر من اهل الكتاب
الاخبار عن قريب زمان ظهور نبى من العرب اسمه محمد فسمى
بعضهم اولادهم بذلك الاسم وهو على ما ذكره الشيخ الحررى نقله
عن الحافظ ابن مندة شعبة وعصم الله تعالى كلامهم من
دعوى السنة ثم هذا الاسم من اسهر اسمائه الاعلام وهو منقول
على ما هو المنقول من سيديويه من ان الاعلام كلها منقولة وعلى

ما قبل المرتجل لم يثبت له اصل يرجع استعماله عليه بل هو لفظ مخترع
او انه استعمال من اول الامر علما ولم يستعمل بكرة ومرتل على ما حكم
عن الزجاج من ان النقل خلاف الاصل فلا يثبت الابدليل ولا
دليل على قصده اذ لم يثبت تصريح من الواضع وبنوته انما هو
نوع على الاول منقول اما عن اسم المفعول او المصدر بالغة اذ
هذه الصيغة قد يكون مصدر كما في قوله تعالى ومزقناهم كل
مزق عبدة ورسوله قدم العبودية نفيا لمعتقد النصارى و
العبد حقيقة من لا يعلق له بغير الله تعالى واكمل افرادة نسا
عليه واعلم ان الرأى عند الشافعية في الشهد واشهدان
محمد رسول الله باعادة الاسم الظاهر واختلف في جواز الاكتفاء
بالضمير تصحيح الرافعي والمصنف لكن يستثنى من صورة الاختلاف
ما اذا قال واشهدان محمدا عبدة ورسوله لثبوت في الصحيحين
واختار هنا لاجل المعطوفات وجبة فعيل بمعنى المفعول
اي المحبوب او الفاعل اي المحب وله عليه السلام مرتبة الكمال
في المحبة والمجوسه والمتكلمون على ان المحبة نوع من الارادة

فوجب تعلقها بالحوادث والمنافع ومجبه الله به مجاز عن ارادة
طاعته ومجبه الله العبد عبارة عن ارادة اتصال الحر في الدارين
اليه والكون المحبة من الوجدانيات ويحتاج الى شرح الاسم لئلا
يلبس ببارها والا قرب انما ميل النفس الى الشيء لكمال ادرك فيه
وكما كان الادراك وكما المدرك اتم كانت المحبة اكمل فهو صلى
الله عليه وسلم المحب الكامل وكذا هو المحبوب الكامل وخليه
الخليل الخال فعيل بمعنى فاعل كالجلس بمعنى المجلس والنديم
بمعنى المنادم وهو الذي يخالفك اي يوافقك في خلافك اي
خضالك اويسايرك في طريقك من الخلق وهو الطريق في الرمل او
يسد خللك او يداخلك خلال منازلك وحجبك واتخاذ الله
احدا خيلا مجازا عن اصطفايه واختصاصه بكرامة تشبه
كرامة الخليل عند خيله كذا ذكره الزمخشري وتوهم بعض
اختصاص المحبة بيننا والخله بابرهم وليس كذلك بل كل منهما
حبيب و خليل يدل عليه الاحاديث الصحيحة واختلف في
ان الوصفين اتهما اكمل فقبل الخليل لانه صلى الله عليه وسلم

نسب محسرا إلى كبر كما ذكر في شأن على رضي الله عنه حب الله
ورسوله ومجته الله ورسوله ولم ينسب الخلة إلى أحد كما يفهم
من قوله عليه لو كنت متخذا خليلا لكان الحديث وفيه نظر لأن
الخلاف إنما هو في الحب والخليل اللذين بمعنى المفعول والفاعل
هو الله ثم وفي الحديث النبي عليه هو الفاعل ومن يتخذ العبد
خليلا ممن يرجع إليه في الحاجات وهو منحرف فيه ثم بالنسبة إليه
عليه ولا دلالة فيه على ما يريد افضل المخلوقين لأنه افضل الانبياء
اجمعا وهم افضل المخلوقين من الانس والجن والملائكة وغيرهم
والاستدلال عليه بقوله ثم كنتم خیرا منه لان خبره الآخر
للكمال الحاصل بمتابعة النبي ففيه نظر اذ كون الجزية لذلك
بل يجوز ان يكون لرفور عقلم وسهولة انقيادهم وقوة ايمانهم
وسلوهم سلك الاعتدال بالنسبة إلى بنينهم لا يفرطون في
التعظيم كالنصارى المعتقدين لالهية عيسى وبنوته ولا
مفرطين كاليهود القائلين لانبياءهم ولوسلم فيجزانهم وفقوا
بكمال المتابعة دون غيرهم والاحاديث الدالة على النهي عن التفضيل

ما دل ما بان النهي إنما هو عما يوجب النزاع او يستلزم الانزواء
لنسبة إلى المفضل او نقضه لا يتوهم ان التفضيل بمستلزم كمال
الافضل ونقض المفضل فان المفضولية غير مستلزمة للنقض
بل الافضل اكل والمفضل كامل وليس هنا نقض فان الكمال والنقض
حسن وقبح معنويان فكما ان الجميل الصوري لا تصف بالقبح
لو وجد اجمل منه كذا الكامل لا تصف بالنقص بوجود الاكمل
فان القبح من سفل الطبع عنه والجمال مناف للمنافرة بل هو مرغوب
للطبع لكن الرغبة إلى الاجمل اكثر وهكذا ينبغي ان يعتقد في تفضيل
المخلفاء واما بان المراد التفضيل من حيث البتة او يقال ورد
قبل علمه عليه بافضله والمعتزلة خالفوا في هذا الحكم وقالوا
سفضل الملائكة على الانبياء والحكماء على افضلته الانبياء
باعتبار الثواب واشرفه الملائكة بالقرب من المبدء ثم المكرم
بالقرآن أي النظم المنزل المكتوب في المصاحف المنقول بينا وتواتر
ورجع ابو حنيفة رحمه الله عن القول بان القرآن اسم للمعنى
والقول بصحة الصلوة للقادر على النظم بالفارسية العزيز

اي الغالب المعجزة وهي ما يظهر على يدين يدعي النبوة عند التحدي
نحو المنكرين عن الايمان بمثله على وجه يدل على صدقه والقبول
الاخير يخرج مثل انطان بيمه بكذبته وهي مأخوذة من العجز و
حقيقه الاعجاز اثبات العجز اسنعر لظهار ثم اسند مجازا
الى ما هو سبب للعجز وجعل اسماله فالنآ للنقل من الوصفية الى
الاسمية وقيل للمبالغة والقران معجزة لانه تواتر انه عليه
تحدى به ولم يعارض لانه لم ينقل مع توفر الدواعي وكثرة
الخصوم واعجازه للمبالغة وقيل لاشتماله على النظم الغريب
المخالف لما عند العرب في الاوائل والاواخر والفواصل وقيل
بمجموع الامرين وعليه البلاغ في مناوئ غير ذلك المستمرة
الثابتة على تعاقب السنين جمع السنة بفتح السنة ولو قيل
فندعى ان يكون الجمع بفتح السين ايضا لان الجمع الصحيح لا
يغير نيار واحدة فيقول المراد بعدم التغير ان لا يكسر للجمع وان
عرض انكسار بعده فان قلت قد يقرر عند المتكلمين ان اتيان
القران وكونه نه متكلما بالشرع واذا كان القران معجزا فاعجازه

يدل على انه من عند الله فلا حاجة الى اتيانه بالشرع قلت اعجازه
يدل على انه من عند الله كسائر المعجزات والمثبت بالشرع كونه
صفة قديمة قائمة بذاته نه او اضافة خاصة له اليه او نسبة
مخصوصة بينهما ليست لغير القران من كلام البشر فان قلت
انهم اشروطوا المعجزة ان يكون فعله نه او ما يقوم مقامه كالترك
فلا يكون القران اللفظي الذي هو معجزة صفة قديمة قلت
الحوان الصفة القديمة ليست الا الكلام النفسي وما ذكره
عضد الشريعة يعيد عن التحقيق ويرد عليه هذا الاشكال
وبالسين عطف على قوله بالقران اي المكرر بالسنة وهي لغة
الطريقة وشرعا في العبادات النافله وفي الادله وهو المراد هنا
ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير القران سواء كان
فعلا او قولا او تقريرا كذا في التلويح والظاهر ان السنة عند
ارباب الاصول عبارة عما ذكر لكن عند المحدثين هي اعم منه
فان لنا احاديث كثيرة غير اخلة في الثلثة كاحاديث الدالة
على خلقه وخلقه وهيئته صلى الله عليه وسلم ولم يعتزل هل

الاصول امثال تلك الاحاديث لان مجازهم عن احوال ما يشتمل على حكم شرعي وهو الامور الثلاثة والمحدثون يحنون عما نسب اليه مطلقاً فالسنة عندهم ما جاء عن النبي عليه السلام ولا بد ان يتراد في تعريف السنة على ما هو عند اهل الاصول او هم ولذا اجمعت الشافعي رضي الله عنه في الجديد على استحباب تحويل الرداء في خطبة الاستسقاء جعل اعلاه اسفله لما ثبت من انه صلى الله عليه وسلم استسقى وعليه حمضة سوداء فاراد ان ياخذ باسفلها يجعله اعلاه فلما نقلت عليه قلبها على عاتقه لخرجه احمد وابوداود فجعل ما هم به ولم يفعلوه سنة ولو عمم الفعل ليشتمل فعل القلب يلزم ان يكون ذكر التقرير مستدركا اللهم الا ان يقال ذكره للإشارة الى انواع المشهورة للسنة في تعريفها المستنبطة ذات نور للمسترشدين الطالبين للرشاد في طريق الدين والوصول الى مراتب اليقين المخصوص بجوامع الكلم اى الكلم الجامعة اشارة تليح الى ما قال صلى الله عليه وسلم اوتيت جوامع الكلم الحديث والمراد بها القرآن الذي احاط بكل شئ مع وجازة الالفاظ وكلامه البليغ المخرج

13
وفوق المعاني وسماحة الدين اى سهولته قال الله و ما جعل عليكم في الدين من حرج وقال عليه السلام الدين سر وقوله عليه بعثت بالحسنة السحرة لخلوع عن الاصار والشاقة التي كانت على اليهود من قطع موضع النجاسة وحرمة البستوة مع الحايض ويفهم من الكشاف تعين القود عليهم وعلى النصارى العفو من غيرة ولا قصاص وكذا ذكر الامام عند تفسير قوله ت كتب عليكم القصاص فانه قال اليهود كانوا يوجبون القتل والنصارى كانوا يوجبون العفو والحن ان المنهى في شرع موسى كان اخذ الدية لا جواز العفو فانه كان مندوباً لقوله ت فمن تصدق به فهو كفارة له وقد قال الرنخري في قوله ت واسر قومك ياخذوا باحسنها ان الحسن هو القصاص والاحسن العفو واخرج ابن جرير عن قتادة ان الله رحم هذه الامة واطعمهم الذية واحل لهم الغنائم واهل التورية انما لهم القصاص او العفو واهل الانجيل انما لهم العفو او الدية وجعل الله لهذه الامة القتل والعفو والدية فاذا حمل تعين القود على

هذا الوجه اعني مشروعه اخذ الدية مع جواز العفو ثم
يظهر وجهه من الاصار الا ان يقال اذا لم يجز اخذ الدية لم
يسمح للفوس ترك الفصل مجانا غاليا ومن اوضح الامثلة ان
نوبتهم كانت بقتل انفسهم وتوتة هذه الامة بالافراح والغرم
والندم والسماحة في الاصل الجود فكانه اعطى مطلوب السالين
القالين ربنا ولا تخجل علينا اصرا الخ والمراد بالسماحة سماحة
مع الاعتدال والبراءة عن التفريط فلا يشك ان السهولة في دين
النصارى اكثر لانه لا يجب عليهم الاحتراز عن التجاسات
وعن مباذنه الحيض وتعين العفو والدية في القتل الى
غير ذلك مع ان في سهولة الاخير مطلقا بحيث صلوات الله وسلامه
عليه السلام بمعنى الصلوة صريح به النوى في الاذكار
ويكره افراد عن الانبياء والملك بالصلوة لانهما خصت بهم
في لسان السلف وصار استعمالها في غيرهم شعارا للمبتدعة
وفي من اختلف في بنوة لا يكره كلمتين ومريم لان شأنهم فوق
ان يستعمل الرضوان فهم وهذه الكراهة تخصه بنا واما النبي

14
عليه الصلوة والسلام فهي حققة فله استعمالها في الغير ونقل في
الاذكار كراهة افراد غير الانبياء عن الشيخ ابى محمد الحوفي والدرايم
الحرمين لان السلام بمعنى الصلوة والظاهر ان مراده غايه غير
بني من غير رسالة وردها او نقول مراده السلام للشعظيم لاعلى
وجه التحية اذ ورد سلام بلغ من غايه يجب على الفور بنحو
عليه السلام ومن الشافعية شذابن عبد السلام فقال
الاولى ان لا يذكر الصلوة ولا غيرهم في الصلوة على النبي صلى الله
عليه وسلم وجمع المصنفين الصلوة والتسليم لانه الاولى وروى
بعض من السلف انه ترك التسليم عند ذكره وكنانة اسمه
فراى في المنام انه صلوات الله وسلامه عليه يعابته على ذلك
قال في الاذكار فليجمع بينهما واعترض في شرح مسلم بان الصلوة
الواقعة في اخر التشهد بدون التسليم واجاب بانه وقع في اول
التشهد التسليم اقول — فيه انه ينبغي على هذا ان لا يقال
وبارك على محمد لتقديم وبركانه ثم اقول شكل ما ذكر بانه لم يذكر
لفظ التسليم فيما ورد في بيان افضل الصلوات واكملها مع انه

ورد لفظ وبارك في طريق من طرق الاكل وكذا لم يذكر لفظ
النسليم في الاحاديث الواقعة لاصل فضيلة الصلوة وعلى سائر
النبيين السائر من السور وهو البقية وسار واسار بمعنى
ابقى والفاعل فيهما ساير وفي الكشاف ان استعماله بمعنى الجميع
في كلام المصنفين غير ثبت وقد استعمل في ذلك الموضع بمعنى
الجميع والظاهر انه قد يستعمل له كما في القاموس والابلاغ ان
يكون هنا بمعنى الجميع لتقع الصلوة على نينا صلى الله عليه
على انفراده وفي ضمن الجميع والبنى اما من بناه اى خبره وهو
فعل بمعنى فاعل لانه مخبر من الله تعالى والياء الثاني سئل
من الهمة ثم ادعت لما روى عنه عليه السلام لا تبرأوا
اسى اى لا تهزوا فان اهل مكة يهزرون مثله ولا يجوز
كونه بمعنى مفعول اذ فاعل بمعنى مفعول لا يجمع الجمع
السالم وجمع بكسيرة على فعلى او منقول من البنى بمعنى ما ارتفع
من الارض او لطريق وكل منهما جاز، مهموز او غير مهموز وعلى
الاول فعل به ما ذكرنا على التقدير الاول والكل اصله اهل و

وحض استعماله بمن له شرف دينى او دينوى قال صاحب الكشف
ينافي ذلك تصغيره وبيانه ان التصغير وضع لتخفيف الشئ في
مفهوم ما صغر فلا ياسب فيما قصد به الشرف وكأنه على ان
اهل تصغير للاهل لا للآل والال عند الاكثر من حرمة
عليه الصدقة وهو عند الشافعية بنو هاشم وبنو المطلب
لخبر مسلم ان الصدقة لا تملح ولا لآل محمد وهو لا وهم الذين
حرمت عليهم الصدقة وقيل له كل مؤمن تقى لما رواه الطبراني
مرفوعا ل محمد كل مؤمن تقى لكن قال ابن الجراح اياهية جدا
وساير الصالحين الصالح فرغ الكشاف بالقائم بالاستقام
من الاعمال وقيل القائم بحقوق الخالق والمخلوق اما بعد اى
اي بعد التسمية والحمد والصلوة والشهادة والغرض من
ايراد هذا اللفظ تذكير تلك الامور المبركة عند الشروع فيها
يتعلق بالمقصود فقد روي بضم الراء وتخفيف الواو على صيغة
المجول على المختار الذي عليه اهل الحديث على معنى روى لنا
سماعا او اجازة او رواية وقال بعضهم هو بفتح الراء على صيغة

المعروف اي قراونا وسمعنا وهو ضعيف نعم في رويناه بها الضمير
 البفتح اخري واما ما فعل بعضهم من انه من التروية او التروى
 فهو قول من لا معرفة له بالحديث هذا ما قيدناه وسمعناه وافصح
 بعض الشارحين بغيره عن الشيخ ابى نصر الفارسي النخاري
 قدس سره ان رويناه بفتح الراء والواو وتخفيفها رواية القوم
 وبالضم وكسر الواو وتشديد هاء رويتنا وهو من التروية عن
 علي بن ابي طالب وعبد الله بن مسعود ومعاذ بن جبل و
 ابى الدرداء وابن عمر وابن عباس وانس بن مالك وابى
 هريرة وابى سعيد الخدري رضي الله عنهم سمي ذكر الرواة
 وبين عند ذكر كل منهم بعض ما يتعلق به سوى علي وابى
 الدرداء رضي الله عنهما اما علي فهو امير المؤمنين ابوالحسن
 وابوتراب كناه بالناني رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذه
 الكنية كانت عنده احب وقربة من الرسول وزهده وعلمه
 لا يحتاج الى البيان وفضائله اكثر من ان يذكر باللسان وهو
 اول من دخل الاسلام عند بعض والصحيح انه اسلم قبل البلوغ

وروى عنه هذا البيت سببكم الى الاسلام طراغلا ما بلغت
 او ان حلي روية في الكتب المشهورة خمماية وستة وثمانون حد
 الحق البخاري ومسلم على عشرين وايفرد البخاري بتسعة ومسلم بخمسة
 عشر قال الامام تاج الاسلام الكلابادي البخاري في ارنهذه كان
 رضى الله عنه حسن الوجه شديد الادمة من بعيد وان تينته
 من قرب قلت اسم ما الى الحمة مربوعا ابلغ اصلع اشعر البدن عظيم
 البدن البطن طويل اللحية قد ملات ما بين منكبيه قد خضت
 بالحناء مرة ولم يكن اعضابه وطرافه مستوية متناسبة حتى صفة
 بعضهم فقال كانه انكسرت اعضائه ثم جبرت وفي الكتاب
 المذكور كانت خلافته اربع سنين وتسعة اشهر في مرقدة
 خلاف وفي تاريخ الكامل لابن الاثر الاصح ان قبره رضي الله عنه
 في الموضع الذي يراو بترك به وقال الامام صابن الدين ابو رشيد
 الحافظ المحدث لم ير قبره محفيا الى زمن الرشيد ثم ظهر بالعرى بظاهر
 الكوفة وبزورة اليوم الناس والعقب من اولاده من خمسة
 الحسين ومحمد بن الحفيرة وابو القاسم وابو الفضل العباس

وقالوا اولاده رضي الله عنه خمسة وثلاثون ذكوره تسعة
 عشر واختلف في سنة فقيل ثلث وستون وهو الاصح وقبل
 خمسين ستون وسبع وخمسون وثمانون وخمسون ايضا شهد
 بالكوفة ضربه ابن مسلم لعنه الله يوم الجمعة لسبعة عشر من رمضان
 وقبل ليلة احدى وعشرين منه ففي الجمعة والسبت ومات ليلة
 الاحد وقيل يوم الاحد وغسله ابناءه وعبد الله بن جعفر وصلى
 عليه الحسن وكبر عليه اربع تكبيرات وقيل تسع واما ابو الدرداء
 فاسمه عند اكثر من عشرين زيدا بن قيس الانصاري زهده و
 عبادته مشهورة كان من اهل الصفة شهد ما بعد الاحد و
 اختلف فيه مروياته مائة وتسعة وتسعون انما على اثنين
 والفرد البخاري سنة ومسلم ثمانية تولى قضاء دمشق خلافة
 عمر رضي الله عنه وتوفي بها سنة احدى وثلاثين وقيل في اخر
 خلافة عمر من طرق جمع طريق جمع كثر وتوصفه بكثرة التاكيد
 بروايات متنوعة اى مختلفة لفظا ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال من حفظ على امي اربعين حديثا امرت بها بعنه الله

نو يوم القيامة في زمرة الفقهاء والعلماء قال الطيبي ضمن حفظ
 معنى رقب وعلى متعلق به ويجوز ان يكون حالا من المرفوع في حفظ
 اى جمع احاديث متفرقة مراقبا اياها على امي بحيث سقى مسنمة
 واورد عليه بان لا يقابل بين التضمن وبين تجويز كونه حالا
 اذ جعل المضمن حالا من وجوه التضمن وفيه ان الفرق ظاهر
 بين كون المضمن حالا وبين كون الطرف حالا اذ على الاول يكون
 الطرف لغوا متعلقا بالحفظ وعلى الثاني يكون مستقرا متعلقا
 عام وفي تضمنين معنى رقب نظرا للمراقبة لا يستعمل بعلى الا
 بتضمنين فانهم يقولون رقيب الشئ بمعنى طالعه وايضا
 يفهم انه جعل الحفظ بمعنى جمع المتفرقات ولا يخفى بعده و
 لا حاجة الى ذلك الحمل البعيد بل يجوز الحمل على المعنى المشهور
 تضمنين معنى الشفقة اى من حفظه مشفقا على امي بل الاقرب
 جعل على متعلقا بالحفظ بدون تضمنين وتقدير بل مجرد معنى
 الشفقة المفهوم منه كما قيل في نحو اسد على وقال المصنف في باب
 ضبط مشكل الالفاظ معنى الحفظ ان يلقها الى المسلمين

وان لم يحفظها ولم يعرف معناها وبه تحصيل انتفاع المسلمين لا
يحفظ ما لا ينقله واعترض عليه بانه لا يظهر على هذا الكلمة على معنى
الا ان يجعل بمعنى الى او اللام وفيه نظر اذ يجوز ان جعل المص
الحفظ بمعنى النقل وكلمة على متعلقه به بتضمين معنى الشفقة
فلا حاجة الى صرف على عن معناها الظاهر ولكن جعل الحفظ بمعنى
النقل بعيد واما احصاء الاسماء في النقل بدون الحفظ بالمعنى المشهور
فيه ان الحفظ المقرون بالشفقة ملزوم للنقل غالبا ولو جعل بالمعنى
المشهور وضمن الالتقاء اى من حفظه ملتبسا على امتى ثم بلرنا
بقسنة والمراد بالامة المومنون وهم امة الاجابة وقد تطلق على
كل من بعث النبي صلى الله عليه وسلم اليهم وهم امة الدعوة والحديث
عند الحديثين اعم من ان يكون قولا للرسول صلى الله عليه وسلم
او الصحابة او التابعين او فعلهم او تقريرهم وفي امر دينها يجوز ان
يكون طرفا مستفرا صفة للحديث اى كانيا في امر دينها ويكون احترازا
عما لا يكون بهذه الصفة وان يكون لغوا متعلقا بالحفظ المضمن
لمعنى الشفقة ويكون كلمة على تعليله والزمرة الفوج والجماعة في

تفرقة

تفرقة

تفرقة وفي زمرة الفقهاء يحتمل ان يراد بها انه يبعثه فقيهها عالما
بالشرع وان يكون له ثوابهم ودرجاتهم وكذلك فقيهها عالما فيما اشار
اليه بقوله وفي رواية بعثه الله تعالى فقيهها عالما وفي رواية
ابي الدرداء رضي الله عنه وكنت له يوم القيمة شافعا وشهيدا
وروى ابو الدرداء انه سال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما حد العلم الذي اذا بلغه الرجل كان فقيهها فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من حفظ على امتى اربعين حديثا في امر دينها
بعثه الله تعالى فقيهها وكنت له يوم القيامة شافعا وشهيدا
ويتوهم في هذه الرواية عدم مطابقة الجواب للسؤال من وجهين
الاول ان السؤال عن حد العلم الذي اذا بلغه الرجل كان فقيهها
ولا نفصن له في الجواب وثانيهما ان الظاهر ان مراد السائل السؤال
عن الحد المذكور في الدنيا وليس في الجواب اشارة اليه والطبي
لم يتعرض للجواب عن الثاني وذكر في الجواب عن الاول وجهين
احدهما ان خلاصة الجواب وزيدته موجودة ههنا وهي معرفة
اربعين حديثا باساندها مع رعاية الصحة والحسن لاجل

نعلم الناس حزمهم على العلم بما هو المقصود فكانه قال حد العلم الذي به
يصير الرجل فقيها هذا وثانيهما ان الجواب على اسلوب الحكم اي لاسال
عن حد الفقه فانه لا جدوى فيه بل كن فقيها فان الفقه من
اقامه الله فليشتر العلم ويعلم الناس ما ينفعهم ويرد على الاول مع قطع
النظر عن خفاء كونه زينة الجواب وعدم موافقة لما نقل عنه
انه لا يدفع الوجه الثاني من الشبهة والجواب الثاني لا يلزم بل
الجواب عن الوجه الثاني هو ان جوابه عليه السلام من الاسلوب
الحكيم اي لاسال عن حد الفقه او الفقه في الدنيا فانه ليس فيه
جدوى اذ كثيرا ما يكون الشخص فقيها فيها ولا يبعث في زينة
الفقه او قد لا يعد فقيها فيها ويبعث فيهم بل عليك بالسؤال
عن حد الفقه في العقبى او الفقه فيها وهو من حفظ الى اخره
واعلم ان يوم القيمة في الحديث طرف لكتب او للشناعة او
الشهادة والمعاني متلازمة وفي رواية ابن مسعود رضي الله عنه
فقبل له ادخل من اي ابواب الجنة شئت وفي رواية ابن عمر رضي
الله عنهما كتب له في زينة العلماء وحشر في زينة الشهداء وفايدة

تلك

تلك

تلك الكتابة ان يكون له اجر من نوع اجور العلماء او اجر من نوع اجور
الشهداء ويجمل ان يكون مكتوبا في زينة العلماء حتى يحصل
له ما يحصل لهم في الدنيا من استغفار الملائكة وغيرهم وغير
ذلك ولما في الاخرة اجر الشهداء وافق الحافظ جمع الحافظ فقل
هو عند المحدثين من احاط علمه بمائة الف حديث متناو اسنادا
ولو كان هذا العدد يتعدد الطرق والاسانيد فان متناو احدا
يصير احاديث باعينا الاسانيد وبه فسر قول البخاري لحفظ ما
الف حديث صحيح ونقل عن الشيخ الحرزي ان الراوي ناقل الحديث
بالاسناد والمحدث من تحمل روايت واعنى بدرايته والحافظ
من روى ما يصل اليه ووعى ما يحتاج اليه وذكر ابن حجر ان الحافظ
في عرفهم من اشتهر بطلب الحديث والتلقي عن افواه الرجال معرفة
التحجج والتعديل وطبقات الرواة ومراتبهم وتمييز الصحيح عن
السقيم وبلغ الى حيث كان ما استخضر من هذه الامور عند اكثر
تأمله يستحضر على انه حديث ضعيف وان كثرت طرقه والحديث
باعتبار المتن منقسم الى صحيح وحسن وضعيف والصحيح ما اتصل

سند إلى مشناه برواية العدل الضابط من العدل الضابط بلا
شدوذ وعلة ويعبر في الصحيح كالضبط وفي الحسن دونه والضعيف
ما فقد فيه شرط من شروطها وقد يصححنا بغيره بانحياز نقضه
بتعدد الطرق ونحوه قال الشيخ أبو عبد الله الذهبي في كتابه
المسمى بميزان الاعتدال علي بن حسن الصفار هو المقيم بحديث
من حفظ على امتي أربعين حديثا والمذكورة في أول شرح الشيخ
العارف صدر الملة والدين القوي يولي للأربعين الذي جمعه
ان جماعة من المتقدمين من أهل الفضل والدين لما انت عندهم
بالأسانيد الصحيحة الواردة من طرق شتى ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال من حفظ على امتي أربعين حديثا في أمر ديني أحسنه
الله يوم القيامة ففيها عالما ولا تخفى عليك مخالفه هذين الثقلين
لكلام المصنف اذ كلام الذهبي مشعر بان الحديث موضوع و
كلام الشيخ العارف مخبر عن صحته والله تعالى اعلم وقد صنف
العلما في هذا الباب ما لا يحصى من المصنفات التصنيف الجمع
والتميز والمصنف من يجمع مسائل في كتاب فأول من علمته صنف

عبد الله

عبد الله

عبد الله بن مبارك المروزي كان مملوكا لتاجر من همدان
وامه حارزته ولد سنة تسع وعشرين مائة وتوفي بهيت بكسر الهاء
موضع من العراق سنة إحدى وثمانين ومائة وهو من أعظم أصحاب
المحسنة رضي الله عنه وكان امام الامية في عصره روى انه سئل
عنه ابو حنيفة افقه ام مالك قال لو ملا وجه الارض من مثل
مالك فأبو حنيفة افقه من ذلك ثم محمد بن اسلم الطوسي العالم
الرباني منسوب الى الرب بزيادة الالف والنون للدلالة على كمال
الصفة كما يقال في شعرائي ولحماني والمعنى التحصيل بعلم الرب
اي علم الشريعة وصفات الرب وعن المبرد انه منسوب الى من
يربي الناس بالتعليم فهو منسوب الى الرينة وقيل هو العالم العامل المعلم
وفي العاموس بابي المقالة العارف وهو صاحب مسند مات
في سنة اثنين واربعين ومائتين ومات في غير كساء وولد وانا
بوقصامنه ثم الحسن بن سفيان النسوي صاحب المسند الكبير
والجامع الكبير المعجم له كرامات مشهورة وكان مقتدى زمانه توفي
سنة ثلث وثلاثمائة وابو بكر الاجري بتشديد الراء منسوب

الى قرية من بغداد اسمه محمد بن الحسين كان من الثقات نزل بغداد
وحدث بها ثم انتقل الى مكة واقام بها ثلثين سنة وقال عند
الانتقال الى مكة اللهم احيني في هذه البلدة سنة فسمعها تقا
يقول لم سنة ولكن ثلثين سنة فلما حكمت قتل له قد وفنا بالعهد
فات سنة ستين وثلثمائة وابوبكر محمد بن ابراهيم الاصفهاني
قبل اصفهاني ماخوذ من تنص النافذة ونوعه اي اشند
لحمها وعزيت اصله اصت بها ن اي سمت المليحة سميت لحن
هو اربا وعدونه ما اربا وكثرة فواكها خففت والصواب انها
اعجبه وقد يستعمل بالباء بدل الفاقيل اصله اسباها ن اي
الاجناد لانهم كانوا سكانها اولانه ما دعاهم عزود الى بخارته
من السما كتبوا في جوابه اسباها ان نه كه ماخذ اجدك كذاي
هذا الخند ليس ممن يجارب الله وابوبكر هدا بن الحافظ وله
نصاب نف كثيرة مات باصفهان سنة ست وسبعين و
اربعمائة والدارقطني بفتح الراء منسوب الى محلة ببغداد وهو على
بن عمر بن احمد ابو الحسن البغدادي الحافظ كان اماما في القراءة

21
والنحو كان حافظا لدواوين مناد يوان السيد الكبير الشيعي ولذا
نسب الى الشيع لكن نقل منه ان تفضيل عثمان على علي قول
التق عليه اصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم و
هو اول عقد يجلس من الرضا مات ببغداد سنة خمس و
ثلثين وثلثمائة ودفن قريبا من معروف الكرخي والحاكم كالمناسب
تاجير الدارقطني الحاكم من مشايخه ومقدم عليه وهو ابو عبد
الله محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري المشهور بابن البتيع
بكسر الاء المشددة صاحب المستدرک وتاريخ نسا بوري و
فضائل الشافعي وغيرها كان فقيها حافظا ثقة الا انه كان يميل الى
الشيع ويظهر التشيع روى عن مشايخ كثيرة يزيد عددهم
على الفين واخذ منه كثيرون مات في صفر سنة خمس اربعمائة قيل
خرج من الحمام فقال الله ومات وابو نعيم بضم النون احمد بن
عبد الله الاصفهاني صاحب الكلية ونقد الاصفهاني امتاز
عن فضل بن دكين الذي هو من مشايخ البخاري ومسلم جمع بين
الفقه والحديث والتصوف ورعى بالشيع قال الخطيب لم التق في

شيوخه لحفظ منه ومن إلى حازم الأعرج ولد سنة أربع وثلاثين
وثلاثمائة ومات بأصفهان في محرم ثلاثين وأربعمائة وأبو عبد الله
السكني نجف اللازم محمد بن الحسين صاحب تفسير الحقايق وطبقات
الصفوية ونيفهم من الفتوح المكية أنه كان في مقام القرية وهي
بين الصديقه والنبوة وهو مقام الخضر وطعن فيه ابن الجوزي
وقال أبو الحسن الواحدى المفسر أنه صنف حقايق التفسير كان
قد اعتقد أن ذلك تفسير فقد ذكره والحق أنه يترك الظواهر مجالها ومع
ذلك دل على اشارات فيها ولا يلزم من ذلك شئ توفي يوم الأحد
ثالث شعبان سنة اثني عشر وأربعمائة وأبو سعيد الماليني
منسوب إلى مالين قرية هراة واشتهر الآن بمالان قيل رحل إلى مصر
ومات بها في شوال سنة اثني عشر وأربعمائة وقيل بل قبره بزيارتكاه
هراة واشتهر شيخ سعدورة وهو من مشايخ شيخ الاسلام
عبد الله الأنصاري وأبو عثمان الصابوني كان خطيبا لجامع
نسابورة في عهد طول ملك أول السلجوقه وطول هذا كان حنفى
المذهب ووزير أبو نصر منصور بن محمد المسكدرى كان رافضيا

22
سعى عنده في أن يأمر بلعن المستدعة على المنابر فلما أمر بذلك أدخل
الوزير الأشاعرة وغزل أبا عثمان عن الخطابة وهو كان حافظا
كثير السماع رحل إلى الأفاق للحديث وحضر مجلس الأئمة كابن فورك
وأبو الطيب الصعلوكي ورزق خطأ عظيمًا من الدنيا توفي في
سنة تسعة وأربعين وأربعمائة وعبد الله بن محمد الأنصاري
صاحب منازل السائرين والملقب بشيخ الاسلام نقل عنه إلى حفظ
ثلاثمائة ألف حديث مع ألف ألف أسناد وقال دخلت معلمه
الماليني ولى أربع سنين وكتبت الأملاء ولى تسع سنين جلست
في المجلس ولى أربعة عشر وكتبت الحديث عن ثلاثمائة كلهم سعي صاحب
الحديث لا مبتدع ولا من أهل الرأي وكما أسناد عال تركته لا
نصلحه متكلم أو من أهل الرأي توفي بهراة يوم الجمعة من ردى
حجة سنة إحدى وثمانين وأربعمائة وفي بعض النسخ محمد بن
عبد الله الأنصاري وهذه غير ظاهرة إذ محمد هذا من مشايخ
النجاشي ولا يناسب تأخير ذكره وأبو بكر السهقي أحمد بن حسين
بن علي صاحب شعب الإيمان خرج في ناسد الشافعي أحاديث كثيرة

ولذا قال امام الحرمين ما من شافعي الا وللشافعي في عفة منة الا
البيهقي فانه المنه على الشافعي وعلى كل شافعي لتخرج الاحاديث كالسنن
الكبير والصغير وجمع لنصوص الشافعي في كتابه المسمى بالبسيط و
تصنيفه في مناقبه ولد بخسرو جرد من قري يهتي وهي من نواحي
نسابة رتوفي في شعبان سنة اربع وثمانين وثلثمائة وشرع
في التصنيف في سنة ست واربعماية وتوفي في سنة ثمان و
خمسين واربعماية نسابة رتوفي وحمل الى بلدة ودفن بها كما اذكر ابن
الصلاح وخلايق لا يحدون من المتقدمين والمتأخرين وقد
استخرفت الله تعالى في جميع اربعين حديثا اقتدا بهؤلاء الائمة
الاعلام جمع علم بمعنى الجبل والعلامة والراية استعبر للعلماء
الراشخين المقتدى بهم لانهم جبال العلوم وعلامات لصلح الحق
ورايات اطلق على الخلفاء وحفظ الاسلام الحفاظ هنا يحتمل
المعنى المصطلح للمحدثين والمعنى اللغوي ايضه ويشعر بان الحديث
لا يصلح لان يكون علة له بل العلة الاقتداء لان العلماء اتفقوا
على ان الحديث الضعيف لا يثبت به الاحكام الشرعية لكن

قوله

قوله وقد اتفق العلماء على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل
الاعمال يشعر بان الحديث علة في جواز العمل واستجابته كلاهما من
الاحكام الشرعية فاذا استحب العمل بمقتضى الحديث الضعيف
كان بثبوته به فساد قوطهم بعدم ثبوت الاحكام به واول بعضهم
بان مراد المصنف انه اذا ثبت حديث صحيح او حسن في فضيلة الاعمال
يجوز رواة الحديث الضعيف في ذلك الباب واقول لعل مراد
القائل انه يجوز رواة العمل بمقتضاه وحاصله انه اذا ثبت
فضيلة نوع من العمل بحديث حسن او صحيح يجوز العمل في ذلك
الباب اي في عمل خاص من ذلك النوع بمقتضى الحديث الضعيف
بل يستحب كثبت مشروعية ابداء الحديث بالصالح فجمع العلماء
الاربعة بمقتضى الحديث الضعيف اذ على تقدير الصحة
تحصل الفضيلة وهذا الاستحباب ليس مستندا الى الحديث
الضعيف بل هو دال على كفة العمل والاستحباب مستفاد
من الخارج بما يدل على ان الامر المشروع الذي يحتمل ترتيب القضا
الحجة على عمله يستحب ان يعمل به وعلى هذا لا يرد ما اورد بعض

نل

من اجلة الفضل عليه بان هذا لا يرتبط الكلام النوى اصلا
 فضلا من ان يكون مراده ذلك فكم بين جواز العمل واستجابته و
 بين مجرد نقل الحديث على انه لو ثبت للحديث الصحيح او الحسن في
 فضيلة عمل بخير نقل الضعيف فيها لا سيما مع التنبيه على ضعفه
 ومن تتبع يشهد على وقوعه كثيرا فان ربطه بكلام المصنف على ملخصه
 ظاهر وما ذكره في خبر العلوية مردود اذ لو ثبت الصحيح او الحسن
 في فضيلة العمل لا يجوز نقل الضعيف للعمل بمقتضاه ومع هذا الاتفاق
 وردت الاحاديث الصحيحة ايضا فليس اعتمادى على هذا
 الحديث ولو كان معتمدا عليه لكان هو علة للجمع لا الاقتداء بالائمة
 فهو في تعين عدد الاربعين تابع للسلف وفي اصل الجمع معتمدا
 على هذا الحديث بل على قوله صلى الله عليه وسلم الوارد في الاحاديث
 الصحيحة ليلغ الشاهد منكم الغائب فانه حديث اخرجه البخاري و
 مسلم قال صلى الله عليه وسلم في خطبة حجة الوداع والشاهدين
 حضروا سمع والغائب من لم يسمع وفيه دليل على جواز قبول خبر الواحد
 لانه من شهد الخطبة لزمه الابداع وانه عليه لم يامرهم بتبليغ

الغائب

الغائب

الغائب الا يعمل بما بلغه والا لم يكن الامر بالتبليغ فائدة وقوله صلى
 الله عليه وسلم نظر الله امره اسمع مقالتي فوعاها فادها كما سمعها
 وروى الشافعي رضي الله عنه والبيهقي ولحمدا والترمذي وابوداود
 وان ما به نظر الله عبدا سمع مقالتي فحفظها ووعاها وادها
 فرب حامل فقه الى من هو افقه منه وروى الترمذي ايضا نظر الله
 امره سمع منا شيئا فبلغناه كما سمعه فرب مبلغ او عي له من سامع النظر
 للحسن والروث يتعدى ولا يتعدى وروى بخففا ومشددا و
 ذكر المصنف ان التشديد اكثر للمرء مثلثه الميم الانسان او الرجل
 ولا يجمع من لفظه وقيل سمع مؤن وفي امره مع الالف تلك لغات
 فتح الراء دائما وضنها دائما واعرابها دائما وقد يجعل حركة الراء تابعة
 لاعراب آخره ويقال وعي كلاما اذا حفظه ولم ينس ودوام على
 حفظه واعلم ان منهم من ذهب الى وجوب اتباع لفظ الحديث
 واذن بعضهم النقل بالمعنى وقال ابن الصلاح من ليس عالما مقاد
 اللفاظ وما يحل بمعانيها لا يجوز له الرواية بالمعنى اجماعا ومنهم
 من فرق بين حديثه عليه السلام وحديث غيره قال الطبري

القول بالتفضيل هو الصحيح فانك اذا وضعت موضع نظر الله رحم
الله او غفر الله وما شاكلها لم تحصل ما يستفاد من نظر الله فان
فيه اشارة الى انه ينبغي اداء ما سمعه من غير تغيير فان من حفظ واى
من غير تغيير جعل المعنى غضا طريا ومن بدل فقد جعله ذابيا
ونظر الله دعاء له يجعل وجهه نصيرا اى يحمله واخبر عن انه من اهل
نصرة العظيم قال الله تعالى ولقاهم نظرة وسروا وقيل اى احسن
الله وجهه في خلقه اى جابه وقدره وعن الفضيل بن عياض ما
من احد من اهل الحديث الا وفي وجهه نظرة وضعت المقالة بالذکر
دون الكلام والخبر لان حقيقة القول هو المركب من الحروف ليدل
على وجوب اداء اللفظ المسموع وادراف وعاهل حفظها مشعر
بزيادة التقرير وفي اتيار اداها على بلغها ورواها ونحوها دلالة على
ان تلك المقالة مستودعة عنده ولجب اداها الى من هو
حق بها واصلا غير مغيرة ولا يتصرف فيها قال ابن الصلاح قد رونا
ان بعض اهل الحديث راى في المنام كانه من شقة ولسانه
شى فقبل له في ذلك فقال لفظه من حديث رسول الله صلى الله

عليه وسلم غرنا برأى ففعل في هذا ومن الاحاديث التي ينبغي انه
اعتمد عليها ما روى عنه عليه السلام بلغوا عني ولو اية والمراد بها
القرآن او العلامة وقيل على الاول ان اختار الآية على الحديث انه لو علم
بتليغ الآية مع كثرة ناقطها واستشارها يعلم ان الحديث أولى به وعلى
الثاني يراد بلغوا عني وتوفعلا او اشارة باليد او الاصابع مثلا
ومن العلماء من جمع الاربعين في اصول الدين والاصل ما تنى عليه
الشي من حيث هو كذلك والمراد هنا الاعتقادات وقيل الدلائل و
لا حاجة الى النقل لان الابتناء اعم من الحسنى والعقل ولا يخفى ما فيه
وبعضهم في الفروع وهي الاحكام المتعلقة بافعال المكلفين البسة
في الفقه كالامام محيى السنة الدعوى وابى بكر الاجرى وبعضهم
وهو في الاصل مصدر جاهدت العدو واد اقلته في نخل الجهد وفي
الشرع هو الدعاء الى دين الحق والقتال مع الممتنع عنه بالنفس والمال
وسبب اناحة عددا الكفر وعند الحنفية كونهم جريا علينا ونمرة
الاختلاف يطهر في ان المسلم لا يقتل باليدى او يقتل وهو من فروع
الكفاية واعلم انه عليه السلام كان مأمورا بالاعراض عن الشرب

كما قال في فاصحة الصغ الجليل ثم امر بالدعوة بالحكمة والموعظة بقوله
ادع الى سبيل ربك الآية ثم امر بالقتال اذا كانت البداية منهم بقوله
فان قاتلوكم فاقتلوهم ثم امر بالعالم في بعض الايمان بقوله ثم فاذا
انسح الاشرار منكم ثم امر بالبداية مطلقا بقوله فاقتلوا المشركين حيث
وجدتموهم وبعضهم في الزهد كما محمد بن حرب الزاهد وسياتي
معناه وبعضهم في الاداب والمراد به الاخلاق الحسنة وبعضهم
في الخطب جمع خطبه وهي كلام يربح في الطاعات وسعد عن
المعاصي وكلها مقاصد صالحة رضي الله عن قاصديها وقد راي جمع
اربعين اهم من هذا كله وهي اربعون مشتملة على جميع ذلك وكل حديث
منها قاعدة عظيمة من قواعد الدين اى من احكامه الجليلة التي سني
عليها مسائل كثيرة وقد وصفه العلماء بان مدار الاسلام عليه او
هو نصف الاسلام اى بلفظ هو نصف الاسلام فالجملة محكية بحرو
محلا ولذا لم يرد الضمير موضع الظاهر ولكن ينبغي على هذا ان يقول
اولئك الاسلام يدل قوله او ثلثه ونحو ذلك محرو ومطوف على مدخل
الباء والاولى ان يكون معطوفا باو واعلم انه املى الشيخ ابن الصلاح

مجلسا جامعاً لحديث يقال ان مدار الدين عليها شتم على ستة
وعشرين حديثاً فاوردتها المصنف وزاد عليها ستة وعشرين قوله
في هذا الاربعين ان يكون صحيحاً اى ثابتة فان بعضها من الحسن
معظمها اى اكثرها من اعظم اذ اراه عظيم في صحيح البخاري ومسلم
فان اثنا عشر منها مما اتفق عليه وفرد البخاري خمسة وفرد مسلم اثنا
عشر واذكرها محذوفة الاسناد جمع اسناد وهو رفع الحديث الى قوله
بان سن ان الراوى من هو ومن يروى حتى انتهى الى قوله ليسهل
حفظها ونعم الانتفاع بها فانه ينتفع بها سبب الحفظ وغيره انشاء
الله العزيز ثم استعمل باب في ضبط حقي الفاظها قبل يراى بالباب
المدخل في الكلام مجازاً او استعارة وفيه انه اسم لطائف مخصوص
من الكلام وليس مدخلاً فالوجه ان يقال من بمعنى الوجه كما
ذكره صاحب القاموس في معانيه وكل باب وجه من وجوه
الكلام فستى بابا الا ان جمع المؤلفين له على الابواب كلام الاول اذ
جمع الثاني مايات وسى لكل راعب في الاخرى ان يعرف هذه
الاحاديث لما اشتملت عليه من المهمات واحتوت احاطت عليه

من التبيين على الطاعات وذلك ظاهر لمن يدبره وعلى الله اعتماد
واليه تفويض وهو رد الامر الى الحد واستادى وله الحمد والمنة
بالكر العطية وبالفتح سعة العيش وبه التوفيق جعل الاسباب موافقة
للسببات والاولى ومنه كما لا يخفى والعصمة الحديث الاول عن امير
المؤمنين ابي جعفر عرين الخطاب رضي الله عنه ابن نفيذ بضم النون
ابن عبد الغني بن رباح بالمشا من تحت ابن عبد الله قوط بضم
القاف والمهملتين ابن رواح بفتح الراء ابن عدي بن كعب القرشي
العددي اسلم بمكة بعد تسعة وعشرين رجلا وعشرين سنة شهد
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بدر او المشاهد كلها والى الخلافة
عشرين سنين وخمسة اشهر وستة بنى في خلافة اربعة آلاف
مسجد وخرّب من الدّير مثلها والمشهور انه اول من لقب بامير المؤمنين
لان ابا بكر يقال له خليفة رسول الله لكن روى انه عليه السلام
امر حنيفة على جنبه وسماه بامير المؤمنين فهو رضي الله عنه اول
من خلفه طعنه ابو لؤلؤ لاربع بقين من ذي الحجة اول ثلث
سنة ثلاث وعشرين ووقفي في مستهل الحرام سنة اربع وعشرين

وهو

وهو ابن ثلث وستين سنة مثل بالرسول وابي بكر على الصحيح و
دفن معهما في حجرة عائشة ومناقبه اكثر من ان تحصى منها
موافقة الرب في ست مقام ابراهيم والحجاب واسارى بدر وقصة
ازواج النبي حيث قال عيسى ربه ان طلفك ان يبدله ازواجاً خيراً
منك فزت الآية موافقة ومنع الصلوة على المنافقين وتحريم الخمر
رواية خمس مائة وسبعة وثلاثون اتفاقاً على ستة وعشرين وفرد
البخاري اربعة وفرد المسلم احد وعشرون قال سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول وفي البخاري زاد بعده لفظ على المنبر
على صفة الالة لانه آله النبي الارتفاع وحكي المطلب انه عليه
خطب به اذ قدم المدينة من لجر اقول هذا بنا في كونه على المنبر
لانه لا منبر وقت القدوم وذكر ابن الجوزي انه ما رآه منقولا قبل سمع
يتعدى الى واحد ولو دخل الصوت والى اثنين لو دخل غيره وح
يجب ان يكون مفعوله الثاني فعلا مضارعاً وفيه انه ذكر ابن
الحاجب في امالي القرآن ان سمع من الافعال المتعدية الى واحد
في التحقيق كقولك سمعت كلاماً وشبهه وقد يتوهم انه متعدد

الى منقولين كقولهم سمعت زيدا يقول ذلك وسمعت قايلا ورفعه
انه لما حذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه للعلم به وجب
تقديره باعتبار قرينة وهي لا يكون الا صوتا فذكر بعد محال من
خصوصية لا يفهم من ذكر المتعلق وفي الكشاف في قوله انه
سمعا مناديا ينادى بقول سمعت رجلا يقول كذا فتوقع الفعل
على الرجل وتحذف المسموع لانه وصفته بما يسمع او جعلته حالا
عنه فاغناك عن ذكره ولولا الوصف والحال لم يكن بدمنه وعلم
ان الصحابي اذا قال سمعت رسول الله فالحديث مرفوع تصريحاً
يعني يقتضي اللقط كون المنقول بذلك الاسناد من قوله صلى
الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات ابتداء بعض من العلماء منهم
البخاري بهذا الحديث ايماء الى خلاصتهم في التاليف وتبيينها للطلاب
على ذلك وسبب وروده انه لما امر بالهجرة تخلف جماعة قد همهم
الله ثم بقوله ان الذين توفاهم الملائكة الاله واستثنى المعذورين
بقوله الا المستضعفين الاله ومدح المهلجيين في مواضع ومنهم
جمع خالفت نيتهم بنية المخلصين منهم من كانت نيته تروج امارة

كانت في المدينة يقال ام قيس قبل اسمها كانت قبلة فسمى به الجرم
قيس والاعمال جمع عمل قيل هو اخص من الفعل لانه لا ينسب الى
البرهان والنية بتشديد الياء على المشهور وحكي تخفيفها لفتح
القصد مطلقاً او الى جلب نفع ودفع ضرر والمصنف القصد بتعريفه
القلب واورد عليه بان المتكلمين قالوا القصد الى الفعل هو ما
يخدم من انفسنا حالة اليجاد والعزم وقد تقدم عليه وبقبل الشدة
والضعف بخلاف القصد ففرقوا بينهما من جهتين وفيه نظر اما
اولا فلا بمعنى القصد والارادة والعزم واحد ولا بخلاف مقتدا
عليه الاملا وهو ما يشدد ويضعف وهو غير العزم والقصد
المقارن للفعل وهي فرعاً ارادة فعل طلباً لمرضاة ثم وقد يستعملها
الفقهاء بمعنى تمييز بعض العبادات عن بعض او من غيرها
وقد يستعمل بمعنى ميمير المقصودين من العمل ومنه قوله ثم
انما يحجز الناعي على نياتهم وقد يعبر عنها في القرآن بلفظ الارادة
نحو من يريد الحيوة الدنيا ولفظ الابتغاء نحو ومن يقول ذلك
ابتغاء مرضات الله وهذا التركيب مفيد للتحقق اتفاقاً اما لان

الاعمال جمع معروف باللام الاستغرافية بمعنى كل عمل بالنية واشترط
ان صيغة افعال القلة لكن ذكر الرضى انه كذلك اذا جازها المفرد
جمع للكثرة والافى مشتركة وقبل لا فرق في المعارف وعلى ما ذكر يكون
انما التاكيد المحض واما التاكيد لان انما المحض ولا يراد حقيقة اذ
حصول ذات العمل بلا نية بين فالمقصود بالاعمال حكما باعتبار
اطلاق الشيء على اثره والحكم اما دنيوي وهو الصحة والخرى كالنوايا
والانتم والنوعان مختلفان بدليل ان مبني الثاني على خلوص النية
والاول على وجود الركان والشرائط الشرعية واللفظ اذا كان
مجازا عن نوعين مختلفين يكون مشتركا بينهما بالوضع النوعي
فلا يجوز ارادتهما اما عند الحنفية فلان المشترك لا عموم له واما
عند الشافعية فلان المجاز لا عموم له فوجب حمل اللفظ على
واحد منهما فحمل الشافعية على الصحة بناء على ان المقصود من
البعثة بيان الصحة والفساد والحمل والحرمة فهو اقرب الى الفهم
وحمل الحنفية على النوايا اذ هو ثابت اتفاقا فلما اراد الصحة لزم
عموم المشترك او عموم المجاز ولانه لو اريد النوايا لبقى الحديث على عموم

29
اذ لا نوايا بدون النية بخلاف الصحة اذ قد يحصل بدونها كالبيع
والشراء والنكاح هذا ما ذكره صدر الشريعة وفيه بحث من وجوب
الاول انا لا نسلم انه لا يراد حقيقة فان ذات العمل مستقيمة بدون
النية اذ هي لغة القصد اللازم في كل عمل فان العمل هو الفعل المختار
وهو لا يصدر بدون قصد نفع او دفع ومعنى الحديث ان ذات
العمل لا يكون بلا نية فمن كانت نيته مقبولة فعلمه مقبول والا فلا
الثاني انه لم لا يجوز ان يكون ارادة الحكمين عند الشافعية
بطريق عموم المشترك وعند الحنفية بطريق عموم المجاز الثالث انه
لم لا يجوز ان يكون المراد بالاعمال صحة العبادات مجازا لا صحة
مطلق الاعمال حتى يلزم نفى العموم الرابع ان تخصيص العام شائع
مع ان نفى الصحة اقرب الى نفى ذات العمل من نفى النوايا الخامس
ان الحاجة الى القول بالمجاز ههنا بل متعلق الطرف مقدر وهو صحيحة
او مجزية السادس ما ذكره الفاضل البزازي من اننا لانم ان النوايا
مراد اتفاقا وعدم النوايا بدون النية اتفاقا لا يقتضيه ذلك
موافقة الحكم للدليل لا يقتضي ارادته منه وثبوتة ليلزم عموم

المشرك وان كان الموصوف بالجسمية ثانيا لمعانه السابع ان عدم بقاء
 الاعمال على العموم مشترك الا لزاما اذ لا بد عندكم من تخصيصها بما
 هو محل الثواب الثامن ان انتفاء الثواب انما يستلزم انتفاء الصحة
 لو كانت الصحة عبارة عن ترتب الغرض والغرض هو الثواب اما لو
 كانت عبارة عن الاجزاء وسقوط القضاء او كان الغرض هو
 الامتثال او موافقة الشرع فلا التاسع ان الائتم ان الحكم مشترك بين
 النوعين بل هو موضوع لان الشئ فنع الجواز والفساد والثواب
 والائتم على الاشتراك المعنوي فارادة النوعين منه لا يكون من
 عموم المشرك وقد يمنع القول بعدم عموم المجاز من الشافعي و
 اقول هذا المنع لا نفع له ههنا لانه لا مجال للقول بعموم
 المجاز ههنا ولا بعموم المشرك لعدم صحة الحكم لوجود صحة البيع
 والنكاح وفسادها بلائية ثم يرد على ما ذكر في الوجه الثاني من
 منع استلزام انتفاء الثواب لانتفاء الصحة ان الثواب لا يزم
 للنية فانتفاءه يكون مستلزما لانتفاءه وانتفاء النية يستلزم
 انتفاء الصحة مطلقا واعلم انه يجوز ان يكون معنى الحديث ان

الصالح لان يكون عملا ليس الا بالنية كقول العرب المال ليس الا بال
 وح يكون المجاز في الاسناد لا للمفرد وايضا يجوز ان يكون المعنى
 اعتبار الاعمال بالنيات كما في قوله عليه انما الاعمال بالنيات اي اعتبارها
 ويناسب هذا المعنى انما لكل امرء ما نوى الى اخر الحديث مثلا
 نكاح مجرد شهوة لا يكون ثوابه في درجة ما قصد به تكثير الامة
 وعلى هذا يفهم اشتراط النية في عامة العبادات لا في بعضها وح
 لا يكون دليلا على مذهب الشافعي رضى واستدل بعض الشا
 فعية به على اشتراط النية في صحة الوضوء والغسل وسائر العبادات سواء
 كانت مقاصدا ووسائل لا يتم اذا احتمال ارادة الثواب كما يقول
 به الحنفية قايم والحق ان الدليل قايم على اعتبار النية في سائر
 العبادات لقوله وما امروا الا لعباد الله مخلصين فان
 الاخلاص وهو النية جعل من لحوال العابدين والاحوال شروط
 فلا يكون العبادة بدون النية صحيحة قال الرافي في الكبير النية
 معتبرة في طهارات الاحداث لانها عبادات ولان النية معتبرة
 في الائم وهو البدل فكيف لا يكون معتبرة في الاصل واما الزالة

النجاسة فلا يعتبر فيها النية لأنها من قبيل التروك ولا يعتبر فيها نية
ترك الزنا مثلاً واشترط منا أبو سهل الصلوكي وحكي عن ابن مبرج
أيضاً واليهما أشار المصنف في بعض كتبه بقوله وسند بعض أصحابنا
فأوحدها وهذا بحث لأن القول باعتبار النية في العبادات منافق لعدم
اعتبارها في التروك مطلقاً إذ منها ما هو من العبادات وأيضاً
كل من الوضوء والغسل إزالة نجاسة حكيمة وكان إزالة النجاسة
الحكيمة من التروك فلذا إزالة النجاسة الحكيمة منها فالقياس
أن لا يعتبر فيها النية ثم إزالة النجاسة الحكيمة بالماء وإن كانت من
التروك لكنها مشتملة على أفعال كغسل المحل الجسدي وإزالة الماء عنها
عليه فلا يكون غسل الثوب المشتمل على تلك الأفعال صحيحة بدون
النية قال الكرماني في شرح البخاري إن التروك لا يحتاج إلى النية
في إسقاط العقاب أما إذا كان المقصود منها امتثال الشارع و
تحصيل الثواب فيكون محتاحاً إليها وأورد عليه أنه حمل الأعمال
على أعمال الجوارح فكيف يرد التروك أقول — هو ذكر ذلك
على سبيل الزيد في جواب شبهة ورود التسلسل لشمول العمل بالنية

3
كما سفل ويجوز أن يكون ذلك محتاجاً لبيان ولا يلزم أن يكون
معتقداً لذلك ثم قال المورّد المقدّر هو الصحة ولا معنى لها إلا في
العبادات وإزالة النجاسة ليست منها فقوله لو أريد تحصيل الثواب
لا مدخل له ولا تقرب وقوله لا يحتاج إليه في إسقاط العقاب
يرد عليه أن الترك لما كان فعلاً للنفس كيف يكون بلامية
أقول فيه انظاراً أما أولاً فلورود المنع الظاهر على قوله لا معنى
للصحة إلا في العبادات وأما ثانياً فلأننا لا نسلم أن إزالة النجاسة
ليست منها إذا أريد بها امتثال الشارع وأما ثالثاً فلأن قوله لا
مدخل له بل الغرض أنه على هذا التقدير من العبادات المفقرة
إلى النية فلا يصح نفياً كونها منها مطلقاً وأما رابعاً فلأن قوله
إذا كان الترك فعلاً للنفس إلى آخره فيه أن فعل النفس لا يلزم
أن يكون متوقفاً على النية بكل اعتبار فإن قيل الحرج في
لا يحتاج إليها باعتبار عدم العقاب وأورد على قياس الوضوء
على التيمم أن اعتبار النية في التيمم ليس لوصف العبادة بل أنه
بنى عن قصد لغة ورد بأن الشروط في التيمم قصد رفع الحدث

غير معتبرة في التيمم لا يرتفع الحدث به والا لما بطل الا بعروض الحدث
ولما بطل برونه الماء واذا لم يرفع لم يجر نية رفعه كالاخوة نية شئ
اخر مما لا يفيد التيمم والوجه ان يقال المعبر فيه نية استباحة
الصلوة وقوله فلم تجدوا ماء فتيمموا المراد فتمسوا للصلوة
كما نقرر ان قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم اى للصلوة فيكون ارادة
الصلوة شرطا لا يقال فقد سلك شرط النية للوضوء لانا نقول
هي شرط للوضوء المأمور به لكن الطهارة تحصل بغيرة ايضا كستر
العورة فانه شرط ولا يشترط النية فيه لانه غير مقصود في حق الشرط
للصلوة والطهارة والوضوء حاصله بطبع الماء وهو لا يتغير بالنية
وعدمها واما التراب فغير طهور بطبعه وانما صار طهورا شرعا فلا
يصير الا بالشرط الذي ورد به النص وقد يقال العمل شامل للنية
فلزم افتقارها الى نية ومسلسل والكرمانى في شرح البخارى يروى
في الجواب بين تخصيص العمل بفعل الجوارح وبين استثناء النية
عقلا لاستلزام دخولها التيمم واورد عليه بانه حمل النية على
المعنى اللغوي والفعل الاخبارى لا بدله منها في ان كانت فعلا

اختياريا

اختياريا لا بد لها من نية الا انها ليست بفعل او مشيئة الى ما ليس
بفعل اقول غرض الكرمانى دفع ما روي من كلية الحكم ولا شبهة في
اندفاعه بما ذكره وما اورد المورد بحث مشهور في الكتب
العقلية حيث ذكر ان الارادة من مبادى الافعال الاختيارية ولا
تعلق له بهذه العبارة وانت تعلم انه لو كان المراد بالاعمال مجازا ثوابها
كما سلف عن الحنفية لاحاجة الى التخصيص اذ النية غير داخله فيها هو
المراد بالاعمال ودخولها في حقيقة العمل مستلزم لكون ثوابها محتاجا الى
النية والعمل محتاج الى نفسها الا الى نية يترتب الثواب عليها واعلم ان
المصنف فسر الاعمال في الباب اللاتى بالاعمال الشرعية فتدخل المبدأ
وفي اعتبار النية في جميعها نظر الا ان يقال كل مادة لا تعبیر فيها النية فبدل
خاص والقصر هنا من قصر الموصوف على الصفة لرفع توهم حصول صحة
العمل او ثوابها من غير نية وورد في بعض الروايات بدون انما ويستغنى
الحصر على ذلك من يقدم المسند اليه فلا تخالف معنى والياء
للاستعانة او المصلحة او السببية لانهما مقونة للعمل فكأنها
سبب لايجادها والمرجح ان ذكرها في اول العمل ركن واستصحابها

ملوك

حكما بمعنى عدم الايتان بما ينافيها شرط ثم اللام في النيات معاقبة
 للضمير والتقدير انما الاعمال ينابها فدل على اعتبار نية العمل من
 الصلوة وغيرها والفرضية والنقلية والظاهر والعصر مقصورة او غير
 مقصورة والراجح عدم الحاجة الى تعيين العدد اذ تعيين العباد
 لا ينفلك عنه فالسافر لا يحتاج الى نية ركعتين او نية القصر يقتضيه
 ذلك وانما كل امرئ ما نوى هذه الجملة ايضا مفيدة للحروهي
 ايغال او تذييل ولا سعد جعلها على صحة الاعمال والاولى على
 ثوابها او بالعكس قبل الاولى يدل على ان العمل يتبع النية ويصلحها
 والثانية على ان العامل لا يحصل له الامانة وقيل الثانية تدل على ان
 من نوى شيئا يحصل او ان لم يعمل لما منع وما لم ينو اى مطلقا لا يحصل
 ولا عموما لم يحصل له وهذا لانه لو لم ينو الخصوص وله نية عامة فربما
 خلاف وقالوا من دخل المسجد وصلى قبل ان يقعد يحصل له النجاسة
 اى الصلوة كانت وان لم ^{ينو} النجاسة لان المقصود بالنجاسة شغل البقعة
 وقد حصل بخلاف من اغتسل عن الجنابة في الجمعة فان الراجح عدم
 حصول غسل الجمعة لان القصد فيه الى التقيد لا مجرد التنظيف واقل

سلك الحكم بما يحصل له من غير عمل تفضل منه تعالى كقواب المراض
 لمرضه ولعله الذي لم يعمل لاجل المرض وكذا ما حصل للمسبوق من ثواب
 الجماعة على الجميع على ما قيل وثواب صوم جميع النهار لمن نوى في
 انشاءه على قول من ذهب به وقال الغزالي حركة اللسان بالذكر مع
 الغفلة عنه يحصل بها الثواب لانه خير من حركة اللسان بالغيبة بل
 هو خير من السكوت مطلقا اى بمجرد عن التفكير قال وانما هو ناقض
 بالنسبة الى عمل القلب ويؤيد قوله صلى الله عليه وسلم في دفع
 احدكم صدقة ثم قال في الجواب عن قولهم اباني احدنا شهوته وتو
 ارايت لو وضعها في حرام الحديث وظاهر كلام الغزالي يقتضي حصول
 الثواب بمجرد الذكر ولو بلا نية ويرد عليه انه يلزم ثواب المرء على كل
 مباح لانه خير من فعل الحرام فلا بد له من تاويل تامل وقال المصنف هذه
 الجملة تفيد اشتراط نفس السوى فلا يكفي في الفاتية مطلق بل لا بد
 من التعيين كالظن مثلا ومجمله اذا لم ينحصر واورده عليه انه اذا كان
 المراد بالتعيين كاله كحسب يصير حريا فلا بد من تعيين يوم فلا
 للمتقدم والمسألة بخلافه وان اراد بالتعيين في الجملة فيحصل نية

قضاء الفاسة اقول — المراد بالتعيين ما كان للفائت عند
فرضيته من الشارع فان الشارع انما عين صلوة الظهر من غير تعيين
اليوم فاذا فاتت ينبغي نية الفاسة بذلك التعيين وقيل اذ ان
هذه الجملة ان غير العبادة لا ثواب له الا بنية قرينة كالاكل بنية القوة
على الطاعة وان النيابة لا تدخل في النية اي هذا هو الاصل ونية
الولي عن الصبي على خلافه فمن كانت هجرة الى الله ورسوله اي
من كانت الهجرة القرينة الى الله والى رسوله فمجرة الى الله ورسوله
مقبولة الخط والجزاء وكذا المبتداء والجزاء اتخذ صورة يعلم
منه تعظيم كافي هذه الجملة او تخفيرا كافي بعدها فاجزاء هناك نية
عن قبول هجرة او الجزاء محذوف والمذكور ال عليه اي فله ثواب
الهجرة والهجرة في اللغة الترك وقد وقعت في الاسلام على وجهين
الانتقال من دار الخوف الى دار الامن كالهجرة الى الجنة ومن دار
الكفر الى دار الايمان كالهجرة الى المدينة بعدما استقر فيها النبي صلى
الله عليه وسلم وكانت مختصة قبل فتح مكة بتلك وبعده بقي عموم
الانتقال من دار الكفر وكله كان في العبارة تحمل الناقصة فالجبر

نية في
اذ

مقدروا وهو منونة وكل الى متعلقه بالهجرة ويحمل النامة فلا جبر و
الفعل اما مجرد عن الزمان او يقاس المستقبل على الماضي ولو قدر
النية مضافة الى الهجرة يندفع توهم الاتحاد المذكور والتبريح باسم
الله والرسول للترك واعادة الجارية المعطوف لاستقلال كل من
الهجرين بالقول وكرر ذكر الله والرسول استدرازا وتقييما لشان
الهجرة كما ان ترك التكرار في الثاني والتعبير بلفظما للتخفيف وقد يقال
التكرار في الاول احترازا عن الجمع بين الله ورسوله في الضمير اذ روي
ان رجلا ذكر في خطبته ومن بعضهما فقد عفى فقال له رسول
الله صلى الله عليه وسلم من خطيب القوم انت قل ومن بعض الله
ورسوله فنع عن الجمع في ضمير وقد يستشكل بقوله صلى الله عليه
وسلم لا يؤمن احدكم حتى يكون الله ورسوله احب اليه مما سواها
واجب بان منع الخطيب لانه توهم التسوية ولا ينفهم التسوية
في كلامه عليه السلام واورد على الجواب ما رواه البخاري فنادى
منادى رسول الله ان الله والرسول ينهايكم عن لحوم الخمر اقول
لا يخلو الحال من ان المنادى نقل اللفظ المسموع من رسول الله

صلى الله عليه وسلم ونقل المعنى واللفظ كان منه وعلى الاول لا
 مجال للتوهم كما ذكره على الثاني يجوز ان يكون المنادى مطلقا على
 النفي هذا لكن لا يخفى عليك ان مرجع الجواب الى ان الجمع من الخصاب
 وانت تعلم ان جعل الشيء من الخصاب لا يسوغ الاستدلال ولا يكفي
 فيه الاحتمال واستحسن الشيخ ابن حجر الجواب بان تشبه الضمير في
 قوله عليه السلام للانبيا الى ان المعتبر هو المجموع المركب من المجتدين
 اذ كل واحد وحده بلا ارتباط بالآخر لا غنية بخلاف العصيان
 في قول الخطيب فان كل واحد مستقل في استلزام الغواية والعطف
 في قوة التكرير والاصل استقلال كل من المعطوفين في الحكم اقول
 فيشكل بهذا الحديث فان الهجرة الى كل واحد بلا ارتباط بالآخر لغو
 فهنا موقع الضمير لا العطف والاولى الجواب بان النفي المذكور
 متعلق بالخطب لانها موضع التفصيل دون غيرها ومن كانت هجرة
 الى دينا الذال وحكي كرها من الدنواى القرب سميت بذلك
 لسبقها الاخرى اولدونها من الزوال او من الدنائة اى الحسنه
 خلعت عنها الوصفية واجرت مجرى غير الوصف فاستعمل باللام

35
 وقلب الواو فيها ياء مع انه لا يجوز الا في فعل الاسمية وقبل حقتها
 ما على الارض من الهواء وقيل كل المخلوقات والاول اولى ولا بد من ان
 نفس نقل بالقائمة ويطلق على كل منها مجازا ولفظها مقصور غير
 منون وحكي تنوينها تصيبها اى تخصها او تخصيلها كاصابة العرض
 للسهم بجامع حصول المقصود او امرأة يزوجها ذكر المرأة بعد
 الدنيا خصوص المورد والتبنيه على زيادة التحذير وليدل على ان
 ضرها اعظم وقال المصنف ان لفظ دينا نكرة وهي لا تسم في الاثبات فلا
 يلزم دخول المرة فيها وفيه انها سم للوقع في سياق الشرط فانهم صرحوا
 بان الوقوع في سياق الشرط ايضا كالنفي يفيد العموم فمجهزته الى ما هاجر
 اليه وهذه الجملة الاولى في اثبات خبر كان وزنه والاشكال ودفعه
 والاولى ان يكون قوله فمجهزته مبتدأ وخبر الجملة خبر من كانت لان
 حذف الخبر كما ذكرناه في الجملة الاولى يقتضى ضم تلك الهجرة مطلقا اذا
 الظاهر ان المراد مذنوبة او مردودة مثلا ان يقدر شئ دال على
 قصورها فانظر الى الخالصة والمفهوم من السياق ضم من هاجر
 لطلب المرأة بصورة الهجرة الخالصة اما من طلبها مع الهجرة فينباب

عليها لكن دون من اخلص كذا من طلب التزويج لآل صورة الحجرة
اذا قصد الاعفاف ثاب عليه وذكر الغزالي انه اذا غلب القصد
الديني في الاعمال لم يكن فيها اجر وان غلب الدني ففيها اجر بقدره
وان تشاؤا في رد القصد بينهما فلا اجر ونقل ابن حريز الطبري عن
جمهور السلف ان من نوى العبادة وخالطها بغير الاخرص ان ^{عيا} ^{الآ}
بالابتداء فان كان خالصا لم يضر ما عرض من بعد كالعجاب وغيره
رواه اما ما المحدثين ابو عبد الله محمد بن اسمعيل بن ابراهيم بن المغيرة
بضم الميم على المشهور ويجوز كسرهما في لغة ابن ردرية بموجدة مفتوحة
ثم راء ساكنة ثم دال مهله مكسورة ثم زاء معجمة ساكنة ثم هاء ويقال
مغناه الزرع البخاري ويقال ان بردنه محوسى مات على دينه و
اسلم ولده المغيرة على يد الممان الجعفي والي بخارا فنسب اليه نسبة
ولا ويقال له الجعفي لذلك واما ولده ابراهيم فلم تقف على سعي من
اجزاء واما اسمعيل فذكر ولده في التاريخ الكبير اسمعيل بن ابراهيم بن
المغيرة سمع من مالك وحماد بن زيد وصحب ابن المبارك ويقال قال
عند موته انه لا يعلم في ماله حراما ولا شبهة مات اسمعيل ومحمد صغير

نشأ في حجره ذكر اللالكاني في شرح السنة ان محمد بن اسمعيل هبت
عيناه في صغره فزاد والدته ابراهيم الخليل في المنام فقال لها يا هذه
قد رد الله على ابنك بصره بكثرة دعائك فاصبح بصيرا ولد بعد صلوة
الجمعة ليلت عشرة خلعت من شوال السنة اربع وتسعين ومائة وتوفي
ليلة السبت عند صلوة العشاء ليلة الفطر ودفن تحتك قرية على
فرسخين من سمرقند نقل منه الى لحفظ ما به الف حديث صحيح ومائة
الف غير صحيح وروى به قبل مسلم بن عيينه وقال دعني اقبل رحلتك
باسناد الاستاذ بن وسد المحدثين وابطس الحديث في علمه
وروى عن الفرري تلميذه انه سمع منه الصحيح لسعون الف رجل
وابو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم البصري النيسابوري منسوب
في شيوخ مات نيسابور لحسن يفتن من رجب لسنة احدى وستين
وماين وكان ابن حنبل وخمس بن رضى الله عنهما في صحيحهما اللذين
هما اصح الكتب المصنفة استدلال بن الحجر في شرح النجدة على هذا بانفاق
العلماء على قبول كتابها وانما وقع الخلاف في ان ابراهيم ارجح فالتفقا
عليه ارجح مما لم يتفقا هذا كلامه وفيه ان لاختلاف بعضهم في ان

ايها ارجح مستدرك وكيف في المقصود تلقى العلماء بالقبول وما فيه ارجح
 بالنسبة الى ما في احدها وقول الشافعي رضى لا اعلم كتاباً في العلم اكثر
 صواباً من كتاب مالك انما كان قبل الصحيحين وقد كانت اذ ذاك
 كتب لابن خريج وابن اسحق وغير ذلك وموطأ مالك اكان لجهلها اتفاقاً
 والنجاشي ارجح من مسلم لانه اشترط في كتابه معاصرة الراوي لشجبه
 وبثوث سماعه منه عنده ومسلم اكتفى بالاول وابوعلى النيسابوري
 شيخ الحاكم وطائفة من الغرب رجحون المسلم قال ابن حجر في شرح النجاشي
 ما وجد من احد التصريح بترجح مسلم وما نقل عن ابى النيسابوري
 انه ما تحت اديم السماء اصح من كتاب مسلم فلم يصح بكونه اصح اذ لم
 ينف المساواة وفيه نظر اذ المحققون مصرحون بان المعنى العرفي
 لقولنا ليس في البلد افضل من زيد يريده افضل البلد اذ الغالب من
 حال كل اثنين هو التفاضل لا المساوي ولذا مثل قوله صلى الله
 عليه وسلم لا صلوة انفل على المنافقين من صلوة العشاء على انها
 انقلها عندهم ففي قول ابى على نصريح بترجح المسلم باعتبار المعنى
 العرفي المستعمل فيه اللفظ قال الشيخ ابن الصلاح جميع ما في النجاشي

بالمكرر سبعة آلاف حديث ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً
 باسقاط المكرر اربعة الاف وجميع ما في مسلم بغير تكرار بخارج اربعة الاف
 وبنوع المصنف المختصر لكن قد في شرح البخاري الاحاديث بالمسند
 واخرج المعلقة وجميع ما فيه من المسند والمعلق تسعة الاف
 واسان وثمانون وهذه العدة خارجة عن الموقوفات على الصحابة
 والمقطوعات عن التابعين ومن بعدهم **الحديث الثاني**
عن عمر رضى الله عنه ايضاً مصدر حذف فعله ولجب سماعاً
 وهو بمعنى العود ويكون بعد كلام مفيد الحكم بغير تذكير له
 وتقدير عاد عود او قيل معنى جاء زيد وعمر ايضاً عاد عود الى
 الى الحج بان اعرض عما سواه من السكون وغيرها وفيه انه لو كان
 المعنى ذلك لم يتوقف على كلام كذلك منما نحن عند رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ذان يوم اذ طلع علينا رجل بين طرف
 زمان بمعنى المفاجأة وقد تشعب الفتى فيظهر الفاو قد زاد عليه
 ما فصرينا وبنينا ويضاف الى فعلته واسمية ولا بد من جواب وفي
 الباب قال الاصمعي لا فصح ترك اذ واذا في الجواب كما قيل وبينما نحن

نرفه انا لان الظاهر ان العامل هو الجواب فيلزم تقديم ما في خبر
المضاف اليه على المضاف قال الطيبي لا ريب ان عمره وانا هريه رضى
الله عنها كانا افصح من الشاعر وقد ايتا باذنه الحديث حينئذ يكون
العامل معنى المفاجأة في اذ والعامل اذ تقدير وقت حضوره في
مجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحانا وقت طلوع ذلك
الرجل فنمطر فلهذا المقدور اذ معمول له وبمعنى الوقت فلا
يلزم اذا تقديم معمول المضاف اليه على المضاف هذا وفيه ان ايتا
اذ في الجواب منها لا ينافي كون الافصح غير ذلك ولا ينافي هذا كونها
افصح من الشاعر ايضا اذ قد يصدر من الافصح غير الافصح وعكسه
والحق انه يجوز ان يقع فاسد اللفظ في كلام البلغاء دون فاسد
المعنى وهذا لفساد اللفظ ولا في المعنى بل استعمال الفصح دون
الافصح ورد كلام الاصمعي مع انه علم في العرصة بمنزل هذا الدليل عليل
وذات مونت ذو بمعنى الصلح ثم اجر وهاجرى الاسماء المستقلة
ثم استعمل استعمال النفس ويضاف الى يوم وليله وعذاة وعشاء ومرة
والربيع والعويم ولا يضاف الى الشهر ولا الى السنة بل المسموع ما ذكره

ويضاف فابلنا ويل الى الصبح والمساء والصبح والعروق وقد
يستعمل ذات بمعنى الجانب نحو ذات اليمين وذات الشمال وقد
يستعمل بمعنى الحال والحقيقة نحو واصلي اذات بنبيكم اي حاله او حقيقة
وفي الحديث يجوز ان يكون صلة كلمة الحديث بطلع عليكم من ذي
من ويجوز ان يكون اضافة من اضافة المسمى الى الاسم وكانت صفة
للحالة المحذوفة من قبل سرنا ذات صباح اي وقتا كذا فالمعنى هنا
وقت حضورنا وجلوسنا وقت صاحب اسم اليوم والنكتة في الاطباء
والاضافة افادة المقصود على وجه الكناية التي هي البغ من الصريح
وحوز الطيبي ان يكون هنا بمعنى النفس ومفيد للتأكيد لرفع
نوعهم العوز عن مطلق الزمان ولا يخفى ان هذا النوع يرجع الى نحو
كون الزمان ليلا فعبر باليوم بارة مطلق الوقت وهذا من البعد
بمرسته لا يلقى ان يلهث اليه قبل في طلوع رجل ما تشبه الرجل
بالشمس حتى يكون الطلوع تحلا واما تشبيه ظهرها بطلوعها
فقطع استعارة بتعبه هذا وهذا انما حسن لو كان الطلوع محصا
بظهور الشمس لكن ذكر في القاموس طلع فلان علينا كنع ونصر

انا فاذكره غيظا والمراد بقوله رجل ملك في صورة رجل كذا قيل
 وفيه انه صوكل على ما وقع وحين ظهر ذلك الشخص لم يعلم انه ملك
 فالمراد شخص بصورة رجل والتونين للتعظيم شديد بياض الثياب
 اشارة الى كمال نظافة لان حسن الاني في الظاهر عنوان حسنه في
 الباطن ولذلك ادب الله ثم رسوله بقوله ونيابك فطره والتعريف
 في الثياب اغت عن ضمير الموصوف وهذا بمنزلة شديد بياض ثيابه
 وكذا شديد سواد الشعر بمنزلة شديد سواد شعرة والظان المراد
 من الشعر الحية لرواية ابن جنان سواد الحية ولفظ شديد مرفوع
 منون وما بعده فاعله وفي جواز اضافة اليه خلاف الحاجة لا يرى
 عليه ان السفر ولا يعرفه منا احد تعجب من كفته اتيانه وتردد في
 شأنه لان الغريب يرى عليه ان السفر والمدني يعرفه احد والحكم
 بعدم معرفة احده من عمر اطمأن منه اول نصيرج من خروفي بعض
 الروايات فطر القوم بعضهم الى بعض فقالوا ما نعرف هذا ولا يرى
 بضم الياء على ما صححه المصنف ويروي بضم النون وخو الشيع الحرزي
 فتحملها ايضا حتى جلس فل متعلق بجذوف اي استاذن واتى حتى

جلس في هذا اذ لم يكن طلع علينا بمعنى انا كما ذكرنا الى النبي صلى الله
 عليه وسلم اي متوجها اليه ثم بين كفة جلوسه فقال فاستند
 ركبتيه الى ركبتيه ووضع كفه على فخذه لان الجلوس الى الركبة
 اقرب الى الادب والتواضع وايصال الركبة بركبة المستوفى البالغ في
 استماع كل كلام الاخر فل ضمير كفيه وفخذه راجع الى رجل لانه اقرب
 الى التوقير وبه حرم المص لانه هيئة جلوس المتعلم بين يدي المعلم
 لكن في بعض الروايات ثم وضع يده على ركبتي النبي فناسبها رجع
 ضمير فخذه الى رسول الله والظاهر انه اراد بذلك المبالغة في
 تعينه امره ليقوى الظن بانه من حفاة الاعراب ويؤيد ما وقع
 في بعض الروايات انه تخطى الناس حتى انتهى اليه صلى الله عليه
 وسلم واسناد الركبة الى ركبة عليه السلام ونداءه باسمه مؤيد
 للثاني ودال على ان جلوسه لم يكن كجلوس التلميذ وقد يقال في
 اسند ووضع اشارة الى سادقة سد ما وكال الصداقة وقال يا محمد
 اخبرني عن الاسلام الظاهر انه ابتداء بالسؤال من غير ان يسلم
 مبالغة في تعينه امره اول بيان عدم وجوبه ويجوز ان يسلم ولم ينقله

الراوى وهذا هو الراجح لانه جاء في بعض الروايات حتى سلم من طرف
 البساط فقال السلام عليك يا محمد فرد عليه السلام قال ادنو يا محمد
 قال دن وحلفت الرواية في انه قال يا رسول الله او يا محمد ووقع
 عند القرطبي انه قال السلام عليكم يا محمد فاستنبط منه انه يستحب
 للدخول ان يعم السلام ثم يخص من يريد ويدا السؤال بالاسلام
 لانه بالامر الظاهر ونفى بالايمان لانه بالامر الباطن وفي بعض الروايات
 السؤال بالايمان مقدم ووجهه انه الاصل والظاهر ان هذا التقديم
 والتاخير من الرواة والقصة واحدة قل صيغة الامر للاستدعاء
 لما يقرب من افضلية رسل البشر عن رسل الملك وفيه ان الاشعري
 لم يعترف بخدا الامر قيد العلو والاستعلاء فهو على حقيقته فقال
الاسلام ان تشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله الشهاد
 اخبار عن علم من الشهود وهو الحضور والاطلاع وكلمة ان الثانية
 مخففة ولذا عطف عليه وان محمدا واعلم ان الاسلام هو الانقياد
 الظاهر وهو بالتلفظ بالشهادتين والاقرار بما يترتب عليها والاسلام
 الصحيح لا يكون الا مع الايمان ويصح ان يكون المسلم في ظاهر الشريعة غير

مؤمن واما الاسلام الحقيقي فلا ينفل عن الايمان بخلاف العكس كما في
 المؤمن النارك الاعمال والمراد هنا الاول لفرقه مقابلته الايمان والمراد بها
 عطف على الشهادتين الانقياد والاعتراف بها وبعض السلف ذهبوا
 الى اتحاد الايمان والاسلام ويوافقهم ولهم نصوص ايضا والتجوع بان احد
 اللفظين اذا ذكر منفردا فلا فرق وان قرن بالآخر في فرق وقال الكرماني
 في شرح قوله السلام بنى الاسلام على خمس انه ذكر الاخوات تعظيما لها
 ولا يناسب ذلك هنا لانه لا ينبغي ذكرها لا يعتبر في حقيقة شئ في بيانها
 لتلك النكته وابراد الخبر في صورة فعلية في تقدير اسمية للتبني
 على ان اللائق بحال المسلم ان يكون اسلامه متجردا بخبر يد الشهاد
 دتين والاعمال واقول لما كان المراد بان تشهد انشاء الشهاد
والمضارع صار صريحا في الانشاء عرفنا ولذا لا يصح بالمساضى اتي
 بصيغة المضارع ولا تنفي الجنس والمقصود نفى نسبة الخبر عن اسمه
 فهو حقيقة للنفي عن الجنس فالإضافة لادنى ملائمة وانه وقال
 بمعنى مفعول مبنى لكونه اسم لا لضمته معنى من والله بدل محمول
 لتعد الرجل على اللفظ لا لتعاض على الا بالآتي من انشاء الشهادتين البدل راجح

على الاستثناء، لكن عند حذف الخبر صار الاستثناء اضعف وفي هذه الكلمة
لم يرد الضب لالتباس الاستثناء، وبالبديل عن اللفظ وايضا البديل
هنا بمنزلة الواجب فانه المقصود بالنسبة الى البديل منه لكن بعد
نقض النفي ويجوز ان يدل من ضمير الخبر والخبر محذوف وهو ممكن او محذوف
لا يبقا على الاول لا يلزم الوجود بالفعل وعلى الثاني سفي مكان الغير
فلا يحصل التوحيد لا بان نقول على الاول ان الكلمة للتوحيد وهو
حصل سفي مكان الغير واما الوجود فهو معلوم من الخارج وعلى الثاني
انه يحصل التوحيد بنفي امكان معول آخر بالحق يجب ان يكون واجب
الوجود والذي لا وجود له لا يكون واجبا ففي الوجود عن المعبود
بالحق يستلزم نفي امكانه وتقيم الصلوة نصب بتقدير ان وقدمها على
البواقي قبل لانها افضل العبادات البدنية اتفاقا واستدل عليها بانها
كانت ثابتة في جميع الاديان وفيه ان الصوم ايضا كذلك فان
قلت ما معنى افضليتها وكيف يكون اداء ركعتين افضل من حجة
قلت تفضيل الاعمال المختلفة بعضها عن بعض انما يكون متساوي
الزمان فلا اشتغال في زمان معين بالفاضل افضل من الاشتغال

يكون

او المعبود

فيه

فيه بالمفضول والتفضيل بين المتماثلات بكثرة الاعداد وذكر في
الكشاف ان يقيمون الصلوة اما من اقام العود اذا قومه اي سواه
والمراد بتعديل اركانها او من اتمت السوق اي جعلته نافعا ويقصد
بها الدوام او المحافظة لانها بها يكون كالشيء الناق الذي توجه الرغبات
اليه بخلاف ما اذا ضيعت او من قام بالامر اي اجزئ وتجدد او
غيره بالقامة عن الاداء كما يعبر عنه بالركوع والسجود على الاولين يكون
فيه استعارة تبعية وعلى الاخيرين مجاز مرسل قول لا يخفى عليك
ان بعضا من المعاني المذكورة غير مناسب هنا اذ لا يلام تفسير
الاسلام بتعديل اركان الصلوة ولا بالتجدد والتشتم والطاهر هنا
الرابع ليكون اداء الصلوة مذكورا في تفسير الاسلام وقال بعض المحققين
ان معنى يقيمون على الوجه الرابع يؤدي الصلوة فيحتاج في ذكر
الصلوة معه الى ارتكاب كونها مفعولا مطلقا واختلف في الالفاظ
المستعملة شرعا فقل منقول وقيل مجازات لغوية ثم بالغليب صار
حفاظا عرفية قيل مذهب المعتزلة انها موضوعات مبتدأة وقيل
صاحب الكشاف ان الصلوة الشرعية منقولة عن اللغوية بخالف

لمذهبهم أقول لم يطلع هذا القائل على مذهب المعتزلة فانهم على ان تلك
 الالفاظ حقايق شرعية لو كانت اسما للافعال كالصلوة والزكاة وحقايق
 دينية أي موضوعات للشارع ابتداء بان لا يعرف اهل اللغة لفظا ومعنا
 او كليهما لو كانت اسما للذوات كالموتى والكافر او كانت للصفات
 كالإيمان والكفر والصلوة فعلة من صلى كالزكاة من زكى كتبت بالواو
 على اللفظ المفعول اسم فاعل من التخييم وأريد به ههنا امالة اللام نحو الواو
 وقبل للدلالة على انها واوية وتوثر في الزكاة عطف على شترها وتقيم
 وأوردناها بعد الصلوة بأسيا بقوله ثم واقبوا الصلوة وانوا الزكاة
 ولانها بصل نفغها الى الغير ولكونها شائعة فان المال شقيق الروح
 ولانه فرض قبل الصوم والحج وهي لغة النماء والبركة والطهارة والمدح
 والمناسبة في نقلها من النمو والبركة ظاهرة لانها تزيدها المال وفي نقلها
 من الطهارة والمدح ان فيها طهارة المال من حق الفقر وطهارة النفس
 عن رذيلة التلجول وبها يحصل المدح في الآخرة وشرعا ايتاء جزء من النصاب
 بالشرائط الى مستحقه ونطلق على نفس القدر المسمى وفي الحديث بهذا
 المعنى وسببها المال لانها يضاف اليه وشكره شكره وهي انما تح

عند الحنفية على كل مسلم مكلف ملك ملكا تاما نصابا تاما بالتمنية
 او السوم او نية التجارة حولا وعندنا لا يلزم التكليف ولا النصاب الكامل
 لشخص بل ان كان بين شخصين من اهل الزكاة نصاب مشترك من الماشية
 او الماشية المشتركة في المرح والمرايح والمشي والمشي والمشي والمشي
 حولا كلاما محب زكاة الرجل الواحد ونصوم رمضان الصوم و
 الصيام لغة الامساك قلة عن الطعام وقيل عن طعام او كلام و
 شرعا امساك مخصوص أي الكف عن الشهوات من ظهر عن الحيض
 والنفس مسلمات وقت مخصوص مع قصد القرية وسببه شهود
 القمر وقدمه على الحج لانه هجران المالموات للنفسانية والحج مفارقة
 الاخوان الخارجية كذا قيل وفيه ما فيه ولانه فرض قبل الحج اذ
 فرض بالثانية من الهجرة والحج فرض سنة ست وعلى فرضه انفق
 الاجماع وكفر جاحد والمشهور عند جمهورنا انه لم يحجب صور
 قبله وفي وجهه وهو قول الحنفية انه فرض او لا عاشوراء ثم نسخ برضا
 ورمضان يجمع على رمضانات ورمضان بالمدح وماضين حكاية
 الخاس عن الكوفيين وغلطهم فيه قال ويجوز فيه رملن كاقبل

في جمع شعبان شعبان قيل هو من مرض اذا حرق سمي بذلك لا
 يماضهم فيه من الحروفه ان فعلا ليس مصدر للفعل اللازم
 وان جاء فيه كان شاذا فالاولى ان يكون مترجلا لا منقولا وذكر
 الجوهري انه لما نقل الاسماء الشهور عن اللغة القديمة سموها بما يتألف
 زمان النقل وروى في الترغيب والترهيب عن انس انه سمي رمضان
 لانه يرمض الذنوب اي يجرها وهذا يؤيد النقل قوله يجوز ان يقال
 هذا بناء على ما روى من ان الاسماء تنزل من السماء وشهر رمضان
 علم وكذا شهر ربيع الاول وشهر ربيع الآخر ويجوز ان يحذف بعض
 العلم عند الامتنان في الالتباس في الكشف ان رمضان ايضا علم
 وشهر رمضان منع من الصرف كابن دانه فان مجموع المضاف والمضاف
 اليه علم ومنع من الصرف في الحديث دليل على جواز ان يقال رمضان
 من غير ذكر الشهر وزعم صاحب مالك كراهته لان رمضان من اسمائه
 ثم والزم اصحابنا على انه ان كانت قرينة تصرفها الى الشهر يجوز بذكر كراهته
 والافيه وقال البخاري وجمع من المحققين انه لا كراهة بقرينة
 وبغيرها قال المصنف هذا هو الصواب اذ لم يثبت فيه نهي وزعم اصحاب

مالك ليس يصح وحديث بروونه في ذلك ضعيف ذكره ابني
 الجوزي في المصنفات ورجح البيت ان استطعت اليه سبيلا
الحج لغه القصد وقيل الا زهرى هو من قولك حجتة اذا اتيت مرة
 بعد اخرى والاول هو المشهور ورجح فصد مخصوص في وقت
 معين على وجه التعظيم سبب البيت ولذا لا يجب الامر له
 تكرار السبب وقم المملة وكسر الغنان وقيل الكسر لغة تجدد وقيل
 هو بالفتح الاسم وبالكسر مصدر وقيل عكسه وجوبه معلوم ضرورة
 وهو على التراخي عند الشافعي وعليه محمد بن حسن وعلى الفور
 عند ابني حنيفة وابي يوسف وقوله عليه السلام ورجح البيت
 دال على الجراء قدم على الشراط اهتماما وضمير اليه للبيت او للحج المذكور
 حكاه الاستطاعة عند الشافعي وصاحبي ابني حنيفة رحمهم الله
 بالمال بان يملك فاضلا عن دينه ومسكنه ودست ثوب يليق به
 وخادم يجلب اليه لزماته او لمنصبه وموئنا النكاح ان خاف العنت و
 اجرة البذرقة وشق محمل مع شريك للحاج وامن الطريق من نحو الصد
 وغلبة السلامة في البحر وخرج الزوج او محرره ولو بلجة او نسوة ننان

للمراة وفايد للمعني فوجب على الرمن اذا وجد لجرعة من سوب عنه وعند
مالك هي بالبدن فيجب الحج على من قدر على المشي والكسب في الطريق
وقال ابو حنيفة انها مجموع الامرين وهي غير خاصة بالحج لكن صرح به لانه لا
طائفة كانوا لا يتقيدون بها ويشقون على الناس قال صدقت فجبنا
له بكسر الحاء قبل وجه التعجب ان معرفة الشرايع يحصل من الشيء فمن لم
يلدقه كيف عرفها وقبل ان سؤاله يدل على التعليم وتصديقه شان
المعلم والثاني اوجه لانه لا يلزم الاول بيان التعجب بقوله سئاله و
يصدق والامر المذكورة في بيان الاسلام اصوله كانه عليه الصلوة
والسلام علم انه يسأل عنها او ذكر الحنيفة يستتبع ذكر جميع الاحكام
فالمدكو حقيقة الاسلام لكنه بشرط التصديق قال فاخبرني عن
الايمان الايمان من الامن المتعدى الى واحد بقول امنته واذا
عدى بالهنة تعدى الى المفعولين بقول امنتيه غيري اى جعلني
امنا منه وقبل الهنة للصبر ورة فامن اى صار ذا امن كاعشب المكان
اى صار ذا عشب وقبل المطاوعة نحو كبة فاكب واستعماله في التصديق
اما مجاز لغوي لاستلزامه ما هو مغناه فانك اذا صدقت احدا ^{منه}

الكذب واما على الاشتراك ويستعمل باللام لاعتبار معنى الازعان
والقبول وبالكسب لتضمن معنى الاعتراف ولم يقولوا ينقله الى الاعتراف
او كفى لانفع الحاجة الى التضمن ملاحظة المعنى الشرعي الذي
هو التصديق وقد يستعمل بمعنى الوثوق فيستعمل بالباء من غير
تضمن واما بحسب الشرع فاحتمل في انه فعل القلب فقط او
اللسان فقط او فعلهما جميعا او هاهنا مع ساير الجوارح فعلى الاول
هو اما التصديق فقط وهو مختار الشيخ ابي منصور لما يريد و
شمس الائمة من الحنفية والافرار عندهم شرط لاجراء الاحكام
الدنوية او التصديق بشرط الاقرار وهو مذهب الاشعري و
اتباعه فانهم قالوا انه التصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم
لفصلا فيما علم تفصلا واجمالا فيما علم اجمالا والتلفظ بالشهادتين
مع القدرة شرط والتحليل بكافر محله في النار ولا ينفع المعرفة القلبية
من غير اذعان لصولها في الكفر العنادي والافرار خارج عن حقيقة
الايمان لقوله ثم كتب في قلوبهم الايمان واما المعرفة فقبل بعلقتها
بالله تعالى وهو مذهب جهم بن صفوان وقيل به وبما جاء به النبي

اجمالاً وهو منقول عن بعض الفقهاء وعلى الثاني فاما مشروط بالمعرفة
فهو مذهب الرقاشي او بالتصديق واليه ذهب الفطاني وغيره
مشروط بشئ منها وهو مذهب الكراميه والمنافق عندهم موثوق
حقيقة لكنه يستحق الخلود في النار وكل من تلك المذاهب الثلاثة
قرب من الآخر وعلى الثالث هو التصديق مع الاقرار وهو المحكي عن
ابي حنيفة رحمه الله ولما كان الانسان مركبا من الروح والجسد
والتصديق عمل الروح جعل فعل اللسان المعين للبيان ولظهار
ما في البطن وضعا داخل فيه وقد يستدل على اعتبار الاقرار مع
التصديق بانه ثم المعاند اكثر من الجاهل المقصوف فيه انه يجوز ان
يكون ذم المعاند لانكاره لا لعدم اقراره والرابع مذهب الحديثين
وبعض السلف والمعتزلة والخوارج ايضا والتفصيل ان الاعمال
اما جزء من حقيقة الايمان حقيقة وهو مذهب المعتزلة والخوارج
لكن يارك العمل عند الخوارج كافر وعند المعتزلة منزلة بين المنزلتين
او جزء منها عرفا وهو مذهب السلف اذا الاعمال عندهم اجزاء عرفه
لا ايمان فلا يلزم من عدمها عدمه كما يبعد في العرف الشعور والظفر

ذم ط

جزء لا يندم مع انه لا يندم ما بعد ما وكذا الاغصان بالنسبة
الى الشجرة فلفظ الايمان عندهم موضوع للفقد المشترك بين التصديق
وبين الاعمال فيكون اطلاقه على التصديق فقط وعلى مجموع التصديق
والاعمال حقيقة كما ان المعبر في الشجرة المعينة عرفا للفقد المشترك
بين ساقها وبين مجموع ساقها مع الشعب والاوراق فلا يقال با
غدا ما ما بقي ساقها فالتصديق بمنزلة الاصل والاعمال بمنزلة الفرع
فادام الاصل باقيا يكون الايمان باقيا ويجعل الاعمال انا خارجة
عنه ويطلق عليها لفظ الايمان مجازا ولا يخالف بين هذا وما مضى
الا يكون اطلاق اللفظ حقيقة او مجازا وهو بحث لفظي والظاهر
من عبارة العاصمي في اوائل تفسير سورة البقرة توافق مذهب المعتزلة
والخوارج والحديثين وينبغي ان ياول بما ذكرنا والمراد بالاعمال عند
المعتزلة هي الواجبات وعند الخوارج مطلقاتها وهناك اشكال اذ من
يعتبر العمل في الايمان امام رادة عمل كل يوم او عمل مدة تكليفه وعلى الاول
يتحقق ايمان مجدد كل يوم مغاير لما سبق عليه وعلى الثاني يلزم ان
لا يحكم بايمان الا بعد انقضاء عمره واعلم ان التصديق المعبر في الايمان

لو كان احد قسمي العلم كما قيل فلا بد من اعتبار فيد يخرج الكفر العنادي
وقد عجز عنه بعض المتأخرين بالتسليم والانقياد وجعله كنانا في
الايمان والاقرب ان يفسر التصديق بالتسليم والانقياد وجعله كنانا في
الايمان البطني ويقرب ما قيل التصديق ان تنسب باختيارك الصدق
الى احد وما ذكره الفاضل القفاري في شرح العقاب ان التصديق
هنا هو المعنى المعبر عنه في الفارسية بـ كرويدن وهو المقابل للنص
المذكور في تقسيم العلم في المنطق وبصرح ابن سينا فقيه نظرا لما
صرح ابن سينا هو الادعاء بمعنى اعتقاد الوقوع او الالوقوع لا
الانقياد وربط القلب بالتابعة وهذا هو المراد ههنا ولا شك انه
امرنا بدعي التصديق المنطقي والسلف اختلف في ان الايمان هل
يزيد وينقص ام لا قال الغزالي الايمان مشترك بين التصديق اليقيني
والتقليدي بالخبر والتصديق مع العمل وعلى الاول لا يقبل الزيادة
وعلى الاخير يقيلا قال ان تؤمن بالله اي ان تصدق بوجوده
وانه متصف بما يليق منزه عما لا يليق واما مسألة زيادة الصفات
وعدم زيادتها فهي ليست من الاصول التي يتعلق بها تكفير معتقد

رد على القائل
التفكير

احد الطرفين قال بعض من اجله الفضلاء سمعت بعض الاصفياء
انه قال عند انزالها وامثالها مما لا يدرك كشنا ومن اسندها اليه اليه
فانما يزاى له ما اعتقده بالنظر الفكري ولا يرى باسنا باعتقاد
احد من الطرفين وجوابه عليه السلام يدل على انه علم ان السؤال
عن متعلقاته لا عن معنى لفظه واعادة لفظ الايمان للاهتمام
بشأنه نفحما كما في قوله ثم قل يحيرها الذي انشاها اول مرة في جواب
من يحيي العظام وما لا يمكنه اي بوجودهم وانهم كما وصفهم الله ثم
عباد مكرمون معصومون لا ينصفون بتكورة ولا انوثه ولا نيا
كحون ولا ينوالدون ولا يابكون ولا يشربون ليسوا بنبات الله
لا شريكه بل اجسام لطيفة والمشهور ان لهم قدرة الشكل بالاشكال و
قدم الملائكة على الكتب والرسول اذ الحق سبحانه ارسل الملك بالكتاب
الى الرسول فهو موافقة للترتيب الواقع ولا حجة فيه لمن يفضل الملك
على الرسل واقول لا سعدان يقال هذم الملائكة لمقدمهم
في الوجود لكونهم اشرف باجتماع القرب من المبدء وان كان الرسل
افضل اي اكثر ثوبا بالان عبادتهم اشقى للمزاحمات وبهذا يندفع ان

اساءة الادب مع الملك كفردون احاد المؤمنين مع ان عوام البشر
افضل اذ ذلك لاشرفية بكثر مناسبتة بالمبدء الحق تعالى وقلة
الواسطة والملائكة جمع ملائكة من الملك بزيادة الهضرة وقديرك
الهضرة لكن استعمال وسفل حركتها الى اللام فقال ملك وهذه
المادة تدور مع الشدة والقوة ومعناها يعظم ومنهم من يجعلها
من الالوكة وهي الرسالة فاليمين ايدة والكلمة مقلوبة ومعنى الرسالة
لانعمهم لقوله ثم ان الله اصطفى من الملائكة رسلا فالاطلاق عليهم
باعتبار بعض منهم ومنهم من اثبت لآك بمعنى ارسل لكنه ليس
بمشهور وقيل هي غير مأخوذة من شئ لان العرب لا تشق فعلة و
لا يصرفه وهذا القول منسوب الى نصر بن سمبل وهو الظاهر
وكتبه بانها كلام الله وان ما تضمنه حق قديم غير مخلوق وهو جمع
الكتاب وهو في الاصل مصدر جعل اسما لامور مكتوبة فهو مجاز
اما بمرتبة او مرتبتين اذا استعمله فيها اما كونها محلا للكتابة او جعل
بمعنى المفعول ثم جعل اسما لها وقيل معناه الجمع ومنه الكتيبة للجيش
ولكنها جمع صور الحروف فاستعمله في الكتابة نقلا كما في الكتيبة فجاز

اعتبار

اعتبار المجاز لست مراتب وكتب الله ما انزل على الرسل اما مكتوبا
على الالواح والصحف او مسموعا من وراء حجاب او من ملك مشاهدا
او هاتفا والايان بجميعها اجمالا فرض عين والايان بالقول تفصيلا
من حيث انما يتعدون بتفاصيله فرض على الكفاية لان وجوبه على
كل احد يوجب الجرح ورسله بانهم معترفون من الله مويدون
بالمعجزات معصومون من الكفر قبل الوحي وبعده ومن الكبار بعده
والكذب وما يشعر بحشة والمراد بالرسول هنا النبي سواء كان له
شريعة خاصة او لا واما الملائكة والكتب والرسل على الاجمال دل
على انه يتم ذلك في الايمان من غير تفصيل الا من ثبت تسميته من الانبياء
فجب الايمان به على التعيين واليوم الآخر اي القيامة بانه كائن الله
وتخلف الاجساد فيه ويتعلق الارواح بها للجزاء وبما يكون من الحساب
والميزان والجنة والنار والآخر اسم فاعل من اخر بالتحقيق بمعنى
تأخر الا انه لم يستعمل وسميت القيامة باليوم الآخر لانها اخر ايام الدنيا
وحيزه المنحصر ان يراد به الابد وان يراد الوقف المحدود من
النشور الى ان يدخل اهل الجنة الجنة واهل النار النار وهذا الشبه

لانه اوفق باليوم الحقيقي في تحقيق الطرفين ويقال له اليوم الآخر
 لانه اخر الاوقات المحدودة وفيه ان في كل من الجنة والنار احوالا و
 حوادث يمكن تحديد الاوقات بها ويشعر الاحاديث بنبوته الا ان
 يقال المراد بالمنفي بالحدود المشهورة وتؤمن بالقدر خيرة وشر.
 اي بان الخير والشر بتقدير الله ومشيئته الازلية والقدر مصدر من
 قدرة بقدر من الباب الاول والثاني اذا احاط بمقدار والمراد
 المصدق بانه تعالى علم مقادير الاشياء وانها ما قبل ايجادها ثم اوجد
 ما سبق في علمه انه يوجد فكل محدث صادر عن علمه وقدرته وارادته
 وعليه الصحابة وكبار التابعين الى ان حدثت بدعة القدرية في
 اخر عهد الصحابة وكرر الايمان ردا على القدرية فانهم على انه ثم
 لم يفد في الازل بل لما بعلم بعد الوقوع وورد فيهم لعنت القدرية
 على لسان سبعين نبيا ولم يبق احد من القبلة عليه واما المعتزلة
 فهم ينكرون القدرة في افعال العباد ويقولون انه تعالى علمها ووجدها
 مستدالي اختيار العباد وقد رتبهم قال الامام الحرمين في الارشاد اتفق
 السلف قبل ظهور البدع على ان الخالق هو الله ثم من غير فرق بين ما

تعلق

تعلق به قدرة العبد وغيره وقال حجة الاسلام لما بطل الجبر المحض
 وبطل كون العبد خالقا لافعاله سمعا وعقلا وجب اعتقاد انها
 بقدرته ثم ولقدرة العبد بها تعلق اخر بعينه بالاكتساب فحركة
 العبد خلق الرب وكسب العبد ووصفه وقدرته خلق الرب ووصف
 العبد وليست كسبالة واكثر المعتزلة على انها حصلت بقدرة العبد وحده
 والاستناد ابو اسحق على انها بالقدرتين وتعلقها باصل الفعل والتعلق
 على ان قدرته ثم يتعلق باصل الفعل وقدرة العبد يكون طاعة او
 معصية والظاهر انه لا يقول بتأثير قدرة العبد في الوصف والابلية
 عليه ما يلزم على المعتزلة بل اراد ان لقدرة مدخل في ذلك و
 انضاف فعله بذلك الوصف بسبب قدرته وان كان بالكسب
 ومذهب المعتزلة مع بطلانه لخف من الاول ونقل عن الشافعي
 رضي الله عنه القدرية ان سلم العلم خصم وان حجة كثر بديان
 اقرب العلم القديم السابق بافعال العباد يلزمه ان يقر بالقدرة اذا لا يجوز
 خلاف ما علم الله وان انكر العلم القديم كقر وضافة الخير والشر
 الى القدر بالنسبة الى العبد فانه خير له اذا حصل منه نفع وشر له

اذ حصل منه مفرة واما من حيث نسبه اليه ثم لكل ما يفعله خيرا و
شر ليس اليه فيستحيل دخول الشر في شئ من صفاته او اسمائه او افعاله
بل ففعله كله خير والشر قد يقع في مفعوله ولا يلزم من خلقه الشر ان يكون
الشر قابلية قال صدقت قال فاجزئي عن الاحسان قيل اراد
به الاخلاص وقيل اللام للعهد اشارة الى ما في قوله ثم هل خير الا
الا احسان وقد ورد في مواضع من القرآن مقرونا بالايان او
بالاسلام منه قوله ثم اتقوا وامنوا ثم اتقوا واحسنوا وقوله ثم
ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا ان نضع اجر من احسن عملا و
هو يتعدى نفسه بمعنى الاتقان ويتعدى بالي بمعنى الانعام وعلى
الاول يراد هنا اتقان العبادة وعلى الثاني يراد الاخلاص كان
نعم على نفسه فان المرادى بظلم نفسه بابطال عمله والتحقيق ان
الايان من المؤمنين لا يكون الاغلب لانه اما عن تقليد او نظر فاذا
رتقى عن تلك المرتبة صار من اهل الشهود وهذا امر به الاحسان
فهو فوق الايمان ولذا قال ان تعبد الله كانك تراه اي تعبد محين
تراه بعين بصيرتك وقوة يقينك كانك تراه ببصرك وكانك لا تحلم

الى فكر ونظر في المصير بالبصر فكذلك الحال في المبصر بعين البصيرة فهو
عندك بمنزلة المحسوس المشاهد وسمى ذلك احسانا لانه انعام
من الله ثم وفضل منه ليس للعبد فيه كسب بخلاف الايمان فانه
كسبي وفي الجواب اشارة الى حالتين اعلاهما مشاهدة الحق بالقلب بحيث
يكون كانه مرى بالعين والثانية ان يجزئ قلبه انه ثم مطلع عليه
وعلى اعماله وقوله كانك حال عن ضمير الخطاب اي حال كونك مشربا
بمن نظر اليه وكان للتشبيه مطلقا عند الجمهور وذكروا الرجاء ان
خبرة اذا كان جامدا فهو للتشبيه والا فهو للطن وهذا التشبيه
لا يتوقف على حواجز الروية مع انها جان عقل عند بعض اهل
السنن في الشانين فلا يعلم ان الروية لا يشرط فيها ما لعس في عادية
كما ذهب اليه الكرمانى وقدره بعض الشانين وقبل العبد له في العباد
ثلاث حالات احدها اشتغاله بها على وجه يسقط عنه القضاء وبها
ان يراقب بحركة وسكنانة وهي حالة ممكنة من الاخلاص ونالها حالة
مشاهدة فشب الثانية اي المراقبة بالثالثة اي المشاهدة التي هي من
خواص بني اصيل الله عليه وسلم ووجه التشبيه حصول اللذة

والراحة بالطاعة فان لم تكن تراه فانه يراك قال المصنف معناه انك
تراعي الادب اذا كنت تراه ويراك لكونه يراك لا لكونك تراه فهو دائما
يراك فاستمر على احسان العباداة فانه يراك وقد نذب بحالسة الضأ
حين لكونها مانعة من النقايس احتراماً لهم واستحياء منهم فكيف
بمن لا يزال الله مطلعاً عليه في سره وعلا منه قال ابني الحجة واقدام
بعض من غلا الصوفية على تاويل الحديث بغير علم فقال فيه اشارة
الى مقام المحمود والقنا بقدريه فان لم تكن اى ان فنت عن نفسك
حتى كانت ليس بموجود فالتح تراه وغفل قابل هذا الجهل بالعرش
عن انه لو كان المراد ما زعم كان قوله تراه محذوف الالف لانه
جواب الشرط على نعمه وابشارها في المحروم على خلاف القياس لا ضرور
فيه وايضا لا يبقى ربط لقوله فانه يراك واقول اقدم على
هذا الكلام لعدم اطلاعه بما هو مراد الصوفية من امثال هذا
فانه من الاشارات كما ذكرنا فيه اشارة الى حال الحق الصاراني
في شرح العقايد اما مذهب المحققين من ان النصوص على ظواهرها
ومع ذلك ففيها اشارات خفية الى الحقائق المنكشفة على ارباب السلوك

على ما يمكن التطبيق بينها وبين الظواهر فهو من كمال الايمان ومحض الغفران
وقد ذكر الشيخ ابن عربي قدس سره ان هذه الاشارة كالمعال كما ورد في
حديث صلح الحديد انه لما جاء سهيل قال عليه السلام سهل امرنا مع
مع ان الواضع سماه سهيلا لسفل الناس من لفظ سهيل الى ذاته
لكن في ذلك الوقت فهم عليه السلام سهوله الامر وما ذكر ذلك
البعض من هذا القيل واليافى كلامه عدم ربط الحمله التالية وابثبات
الالف ثم التاكيد للاستفاد من ان لرد تردد من تردد من الخطبين
فالفا الخطاب عام حقيقة وان كان حرجيل صورة او التاكيد لان
الحكم في نفسه مما يليق الاهتمام بشانه واقول يفهم من طرق
هذا الحديث انه عليه السلام لم يعرف جبريل في المجلس حتى ذهب
فعلم انه هو فيجوز ان يكون التاكيد لكون السائل مطمئن بالتردد و
يجوز ان يكون لفهم نشاط وصدق عنه في السائل كما قال الرخزي
في انا معكم فان قلت فانه يراك لا يصح وقوعه جزاء لانه ليس سبا
عنه قلت اما ان يقدر فان لم تكن تراه فاعتد واعتبروا خبرا به
يراك كما يقال في ان الكرمي فقد اكرمك امس ان المراد ان تعتد

باكرامك فاعند باكرامى او ان تخرب بذلك فاجزى بهذا هذا النخاع واما
 ان يقدر ان لم يكن تراه فلا تغفل فانه براك فان روته مستلزمه
 لعدم الغفلة يعنى انه مجاز في كونه جزاء والمراد لازمه وهذا قول البيهقي
 وفي روايه لمسلم زيادة صدقت هذا ايضا قال فاجزى عن الساعة
 اى القيامة سميت بها لوقوعها بعنة كذا في الكشف اول سرعت حسابها
 اول طولها كما سميت المهمة مفارقة اولانها عند الله على طولها كساعة
 من ساعات الخلق اولانها كساعة بالنسبة الى السعداء كما روى عن
 عجايبها انما بالنسبة الى بعض خمسين الف عام وبالنسبة الى بعض
 كساعة واخرج ابن جرير عن سعد الصواف بلغنى ان يوم القيامة
 يقصر على المؤمنين حتى يكون ما بين العصر الى غروب الشمس والمراد
 الاستخبار عن قيامها قال ما المسئول عنها اى كل من سال عنها او الذى
 سئل عنها اى الساعة باعلم من السائل اى في هذه المسئلة ولا بد
 من تقدير مضاف كالوقت اذ السؤال عنه لان مجيها معلوم وحال
 الجواب نفى كونه عليه السلام صالحا لان يسئل عنه هذه على الكناية
 لان المسئول في الجملة ينبغي كونه اعلم من السائل او نفى العلم بالمسئول

عنه على وجه خفى اذ العلم بمجربها مشترك بين السائل والمسئول فلا
 بد للمسئول زيادة عليه حتى يتعين عند المسئول عنه وهو الوقت
 الذى يتحقق فيه مجربها وبهذا التقرير يندفع ان العيان تفقد مساواتها
 في العلم لكنهما متساويان في عدم العلم به واستعمال السؤال ههنا من قبل
 سالت زيدا عن المسئلة لاسات عنه المسئلة وكلاهما شايان
 فالضمير المحرور للساعة والمرفوع راجع الى اللام والباء زيادة للتأكيد
 النفي قال الله يستنبط منه ان العالم اذا سئل عما لا يعلم يصح بانه لا يعلم
 وفيه دليل على ورعه والمقصود بهذا السؤال كف السامعين عن
 السؤال بخلاف الاسئلة المبقدمة فانها لا فائدة لحوارها للسامعين
 قبل هذا السؤال والجواب وقع بين عيسى عليه وجبريل ولكن كان
 عيسى سائلا وفي بعض روايات هذا الحديث انه سال بلثا فلم
 يجبه ثم رفع راسه فقال ما المسئول عنها باعلم قال فاجزى عن
 اماراتها الامارة والامارة لغتان بمعنى العلامة والاولى هي الرواية
 والمذكورة من الامارات هنا اثنان فقل هذا بدل عما ان اقل الجمع اثنان
 والاولى ان يقال لا قصار عليها من بعض الرواة والمراد هنا بالامارات

الامارات المعتادة واما المعتادة كطلوع الشمس من المغرب مقارنة
للساعة قال ان تلد الامه ربتها في الصباح ربت كل سى ماله وفي رواية
لمسلم بعلمها وهو المالك على الصحيح او السيد قال الطيبي فاذا قيل جاء
في الحديث لا يقل احدكم ربي ولقل سيدي ومولاي قلنا هذا من
باب التشديد والمبالغة وفيه نظر اذ الربة تبار الثانية ليست لها حكم
الرب فلا حاجة هنا الى هذا الوجه نعم نعم ما قال في روية التذكير
وكذا لا حاجة الى ما ذكر من ان النبي يجوز ان يكون محصا بغيره عليه
اف ان النبي للربه وهذا بيان للجواز وقد يقال النبي عن الاكثر من
استعمال اللفظ لا عن طاعتها نادرا وفي اضافة الربة اليها اقول
وهي انها لا حل لها سبب عتقها وانها ولد مولاهما وانها يتصرف
فيها تصرف المالكين اما باذن الاب صريحا واما تقربه الحال وعرف
الاستعمال وان الاماء بطن الملوك فيكون الامر بين رعايا الولد وهو
سيدها وسيدها من الرعية وفيه انه لا خصوصية له بالاماء
بل كل من تلد ملكا لها هكذا وايضا انما هو على رواية التذكير الا ان
سعد ما شمل المذكور والموت كالنفس مثلا او تحمل التاء على المبالغة

وانه يفسد حال الناس فيكثر مع امهات الاولاد في اخر الزمان فيكثر
تردادها في ايدي المشتري حتى يشتريها ابنها ولا يدري وعلى هذا
لا يحصى بامهات الاولاد بل يتصور في غيرهن فان الامة قد تلحق
من غير سيدها بوطى شبة او ولد ارققا بنكاح او زنا ثم يتباع في
الصورتين سعاصحا وتور في الايدي حتى يشتريها ابنها وانه
اشارة الى العقوق في الاولاد فيعامل الولد بامه معاملة السيد
امته من السب والضرب والاستخدام اطلاق ربتها مجازا او المراد
بالرب للمربي فيكون حقيقة وقد يرجح هذا الوجه لانه اوفق بما
لمقام اذ هو يدل على فساد الاحوال وانعكاس الامر بحيث نصير
المربي مربيا والسافل عالما وقد يفهم هذا المعنى ايضا على تقدير
الحمل على الاستيلاء فيقال القرية الثانية كناية عن صيرورة الالة
اعزة وملكها فيندفع حمل هذه على ما يقابلها اي صيرورة الاعزة الالة
اي اذلة المفهومه من القرية الثانية يحكون البلاد وليسترقون
كرايم النساء ويستولدون بها فلدا لامه ح ربتها ويولد هذا المعنى
وصف النساء بالشرف في بعض الروايات وكان الواقع كذلك كما

احضرت النعمان بن سعد بن ابي وقاص قال المصنف ليس
 فيه دليل على تحريم بيع امها الاولاد ولا حوان كما توهم لان ما جعل
 علامة لشي لا يدل على حظر ولا اباحة وان ترى الكفات جمع حاف
 وهو الماشي بلا نعل من باب علم العراة جمع عار من عري اذا خلا
 من اللباس وقيل يقال هو عار من المال وعريان من الثوب والظاهر
 العموم والا يكون بمعنى العالة وهي جمع عايل والعيلة الفقر يقال
 عال يعمل عيلة وعيولا اذا افتقر عاء النساء بكسر الراء جمع راع
 كنجار وناجر والشاة من الغنم للذكر والانثى ويكون من الضان
 والمعز والطيا والبقر والنعام وحمر الوحش واصل الشاة شاه
 لان بصعورها شوره والجمع شياه تقول ملت شياه الى العشر
 فاذا جاوزت فبالنا، واذا كثرت قبل هذه شياه كثيرة والظاهر ان
 الشاة لغيرهم وهم الرعاة فلانها في وجود الشاة عيلتهم سطلون
 في البساتين اي يتفخرون في طول سوتهم ورفعها يعني ان من
 علامات القيامة ان ترى اهل البادية الذين لا لباس لهم ولا
 نعل وكانوا رعاة شاة الناس توطنون البلاد ويحذون العقار

وسون الدور المرتفعة وبوافق هذا ما وقع في الحديث الصحيح
 لا يقوم الساعة حتى يكون اسعد الناس بالدين الكع بن كع وايضا
 اذا وسد الامر الى غير اهله فاسطر الساعة قال السضاوي ذلك
 لان بلوغ الامر الغاية منذر بالتراجع المؤذن بالقيامة لا مساع
 شرع اخر واستمرار سنة ان لا يدع عبادة سدى قبل في الحديث
 اشارة الى ذم المعاصر خصوصا بالتناول في النسيان والبناء الى
 رضى التابعين كان قصيرا بقدر الحاجة وعن الحسن كنت ادخل
 بيوت امرأت المؤمنين فانا ناول سقفا سدى وروى عن
 عمر لا تطلوا بنا، كم فانه شراباكم وفي مسند ابن ابي شبيه انه
 رى المسلمون بالبصرة في الخبيثة الشعر ففشا فيهم السرقة فكتبوا الى
 عمر فاذا ن لهم في اليراع فبنوا بالقصب ففشا فيهم الحرقة فكتبوا
 الى عمر فاذا ن لهم في المدر ونهى ان يرفع الرجل سقفا اكثر من
 سبعة اذرع وفيه ان هذا الذم قد علم من الخارج اما هذا
 الحديث فلا دلالة له عليه كما مضى في امرأت الاولاد عن المصنف
 وفي رواية ان ترى الكفاة العراة الصم البكم ملوك الارض جعلهم

لئلا دتم كن اصب مثلهم او المراد ان ليس لهم سمع يسمع الحق وعين
 براه ولا يلد حمل ذلك على استيلاء العرب بل الاثر ان اولي تلك الاوصاف
 وفي رواية ان ترى الحفاة العراة الصم البكم في حمن لا يعلمن الا الله
 ان الله عنده علم الساعة الاية اي علم الساعة داخل في حمن وحذف
 متعلق الجار شابع كما في قوله تعالى في تسع آيات اي اذهب الى فرعون
 في شان تسع ويجوز تعلقه باعلم اي ما المسئول عنه باعلم في حمن و
 فيه ارشاد وتحذير للائمة عن ايتان من مدعي العتب وتصديقه
 قال القرطبي من ادعى العلم بشي من العتب غير مسند الى الرسول صلى الله
 عليه وسلم كان كاذبا في دعواه واما ظن الغيب فقد يجوز من المحم و
 غيره اذا كان عن امر عادي ونقل ابن المراه اجماع على تحريم اخذ
 الاجرة واعطاءها في ذلك وعن ابن مسعود انه اولى سكم صلى
 الله عليه وسلم على كل شي سوى هذه الخمس اخرجها حمد واخرجه
 بن زنجويه عن بعض الصحابة انه ذكر السلام بوقت الكسوف قبل
 طهوره فانكر عليه فقال انما العتب حمن تلا هذه الاية وما عدا ذلك
 غيب بعلم قوم ويجوز قوم في الجواب متضمن لزيادة على السؤال ارشاد

اللامه لما يحصل من الصلح من معرفة ثم انطلق اي الرجل السا
 فلبنت مليا اي زينا ناطوبه المداوة وكذا الملو بالحرركات الثلاث في
 الميم بمعنى الحين قال تعالى واخرجني مليا اي زينا ناطوبه والمراد لبنت
 مليا باللبث اي مطيقا له صابرا على عدم العلم يقال فلان ملي بكذا اي
 مطيق له وفي رواية قال فلبنت ثلثا قبل هذا بظاهرة يخالف حديث
 ابى هريرة ثم ادبر فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا جبريل قبل يمكن
 ان لم يمكن عمر حاضر عند قوله عليه السلام لهم في الحال بل كان
 ممن قام يطلب الرجل او شغل اخر فاجاب النبي صلى الله عليه وسلم
 الحاضرين في الحال واجاب عمر رضي الله عنه بعد ثلث اقوا
 وقع في رواية ابى هريرة ثم ادبر فقال ربه فلهم بروشياء فقال هذا
 جبريل ولا تخفي ان هذه العبارة لا يدل على ان الاعداء كان في ذلك
 المجلس لانه يجوز ان يكون زمان النقص كثيرا وكان اخبارهم بانهم لم يجدوا
 في يوم آخر ثم قال يا عمر تدري من السائل قلت الله ورسوله اعلم اي
 اعلم في هذا العلم الخاص اي العلم بجبريل وهذا الحصول علم له بالعلات
 او اعلم مطلقا ولا حاجة الى الخراج عن معناه وجملة على غير التفضيل



وتخصيص غير الخطاب مشعر بان عمر لم يكن حاضراً الى اخر ذلك المجلس وفيه
 وحده بعدة قال فانه جبريل قال الطي الفاء خراء شرط محذوف اي اذا
 فوضت الامر الى الله ورسوله فانه جبريل اي هو بصل سبب الاجار
 بانه جبريل والقرينة قول الله ورسوله اعلم اقول ارتكاب هذا
 التكلف بناء على زعم ان الشرط الخوي لا بد ان يكون سبباً وليس
 كذلك بل صرح الرضي بان مدلول حرف الشرط لزوم الجزاء للشرط و
 كونه جبريل لا ينافي للتفويض كما لا يخفى واكد الجزاء لنزول الخطاب
 وفي جبريل ثلث عشر لغة كذا قال ابن جيان جبريل كقديس وبفتح
 الحيم ايضا وجبريل بوزن خندرس وهذه قرآت في القرآن وجبريل
 بالهز بوزن جحش وتنشد باللام وجبريل بالف قبل الهزة و
 جبريل بالياء بعد الالف بلا هزة وجبريل بالهزة بعد الالف بلا
 ياء وجبريل باللام بعد الالف بلا هزة وبلا ياء وجبريل بفتح الحيم
 والراء والياء الحرفية وجبريل بالنون بدل الياء وجبريل بكسر الحيم
 وجبريل بفتح الحيم والراء وهمة مكسورة بعد الراء وياء ساكنة
 ونون ومعناه عبد الله واختلف في ان جبر هو العبد وابل هو الله

او عكسهما الثاني وهو وان كان سراً لكان وقعت فيه
 موافقة معنى للغة العرب لان الجبر صريح ما وهي وهو موكل با
 لوحى الذي به اصالح العالم وقيل هو انه عرني مشق من جبروت الله
 وهذا بعيد للاتفاق على منع صرفه ونقل ان جبريل عليه السلام
 يموت قبل ملك الموت بعد فناء العالم اتاكم يعلمكم دينكم انقاع
 الايمان محاذ لانه اتى الى النبي عليه السلام لاسفاهم ويعلمكم
 حال من ضمير جبريل وتسمية الملئكة دنائيه على كل الاهتمام بها
 او المراد امر دينكم وفيه دلالة على ان السؤال الحسن يسمى تعليم
 وروى السعدي امر دينكم وما اتى في صورة الاعرفيه فيها الا في صورته
 هذه والحكمة في اياته بهذه الصورة حتى تردد الحضارة في شأنه و
 العنة عن الانظار بعد الخروج ليعلموا انه سلك فايده قال
 امام الحرمين يمثل جبريل بان الله نفى الرايد من خلقه او ازالة
 عنه ثم يعيده اليه وجزم ابن عبد السلام بالازالة دون الفناء
 وذكر انه لا يلزم ان يكون اسعاهاموجيا لموت او موت الجسد
 بمفارقة الروح لاجب عقلا بل حرت العادة به ونظرة اسفال ارواح

الشهداء في الجوف طيور خضر تشرح في الجنة وقيل يجوز ان كان ابنا
 شكوا الاصا الا انه انضم فصارع على هنة الرجل واذا ترك عاد الى
 هياته والحق ان ذاته لم يقلب رجلا بل ظهرت تلك الصورة والقدر
 الرايد كفي على الراي لانه يزول قال النور شني هذه الاسئلة صدق
 قيل حجة الوداع في العاشرة من الهجرة بقرب انقطاع الحج واستقرار
 الشرع رواه مسكم وكذا ابودود في سننه وروى البخاري عن
 ابي هريرة مع تفاوت وروى مسلم عنه ايضا تقديم سوال الايمان
 ذكر وصدقت من حرب بل بعد الاجوبة الثلاثة **الحديث الثالث عن**
ابي عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما
 اسلم مع ابيه وهو صغير وهاجر معه وقيل قبله امه وام حفصة زينب
 بنت مطعون اخت عثمان ابن مطعون مرواة الف وستمائة ثلثون
 حديثا اتفاقا على مائة وستين وانفرد البخاري بلحدي وثمانين
 ومسلم بلحدي وثلثين وهو احد الستة الذينهم اكثر الصحابة رواية
 هو اكثر رواية بعد ابي هريرة وروى عنه اولاده سالم وعبد الله و
 حنزة وبلال وخرابي لا يحصون من التابعين قال جابر لو كن احد

اتبع لطريقه النبي صلى الله عليه وسلم من ابن عمر وروى ما تصدق في
 مجلس ثلثين الفا وقيل بطر في الاعراض عن الدنيا ودليل علمه شانه قوله
 عليه السلام ان عبد الله رجل صالح لم يقابل فيما جرى بين المسلمين
 وكان يقول ما جدني اسي على شئ فاتي من الدنيا الا اني لم اقاتل مع
 على الفقه الباغية توفي بمكة بعد الحج سنة ثلثة وسبعين بعد قتل
 ابن الزبير سنة اشهر وهو ابن اربع وثمانين سنة ودفن بالمحصب
 وقيل بفتح بالقاء والحاء الجمجمة المشددة موضع بقرب مكة وصلى عليه
 الحجاج بن الاسلام على خمس ايراد الجرحول اما لتعين الفاعل او لعد
 تعلق غرض بذكره او لسان الاهتمام بتعلق البناء بالاسلام والمراد
 بالجنس الدعاء او القواعد او الخصال وفي رواية خمسة فيكون المراد
 الاشياء والاركان ولا يخفى انه يلزم على تفسير الجنس بالدعاء والقواعد
 مغايرة الاسلام لها مع ان المستفاد من الحديث السابق انه عين
 هذه الجنس اعلم ان اسماء العدد اذا لم يكن مميزا مذكورا يجوز
 فيها التذكير والثاني وسكر خمس للتعظيم او التنويع شهادة ان لا
 اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله في لفظ الشهادة تختم الحركان

الثلث الكسري بالابدال والضم بالخيرية او بالابتداء والنصب بالمدح
والنكته في عدم ذكر المضاف في المعطوف تعظيم للنبي صلى الله عليه
وسلم ونسبه على دعوى الاتحاد واقام الصلوة اصل اقام اقوام حذف
الواو فصار اقام ولنم الحذف والتعويض كما في اجازته واستجازته و
التعويض اما بالناء او بغيره كالمضاف اليه هنا وابتاء الزكوة اى
اعطاءها مستحقها فاحد منقول محذوف واقل لا يبعد ان يقال
ينزل منزلة المتعدى الى واحد لعدم تعلق عرض سأن المفعول
الثاني كما ان المعدى ينزل منزلة الدائم لعدم تعلق عرض بالمفعول
اذ المقصود هنا اصل ابتاء الزكوة المفروضة وازالة حب المال وفتح
البخل عن النفس ووجع البيت بكسر الحاء او فتحها والبيت من الاعلام
الغالبية وصوم رمضان اى شهر رمضان لو كان العلم هو المجموع ولو
كان رمضان ايضا علما فلا حاجة الى تقدير المضاف وهذا الاطلاق
يرد قول من سعه مطلقا الا من يمنع عند استفاء القرينة اذ الصوم
هنا قرينة قال الطيبي هذه الخمس ما قلعد البيت او دعائم الجبابر وليس
الاول كون القواعد على اربع فعين الثاني وسفرة ما في حديث

معاذ وعموده الصلوة مثل حال الاسلام مع اركان الخمسة بحالة
جنباء اقيمت على خمسة اعمدة وقطرها الذي يدور عليه الاركان
شهادة ان لا اله الا الله وعبادة شعب الايمان كالآلات وهذا على
تقدير ان يكون الاستعارة تمثيلية اقول فيه نظرا لما اولا
فلما لا نسلم ان القواعد الاربعة بل قد يكون اكثر كما في الخمس
والسدس وقد يكون اقل كما في المثلث فلم لا يجوز ان يراد ان بيت
الاسلام بخلاف البيوت المعروفة الواقعة على اربعة قواعد
بل قواعد خمسة واما ثانيا فلان الاستعارة التمثيلية عبارة عن
تشبيه هذه متعة عن امور متعددة برئة اخرى كذلك ثم
يستعار للمشيئة اللفظ الدال على المشبه به فلا بد من كون طرف
التشبيه هيئة مركبة ملحوظة من امور وتركيب المعنى باعتبار تركيب
اللفظ وليس هنا لفظ مركب مستعار من المشبه به للمشبه فالحمل
على الاستعارة التمثيلية بكلف والجواب ان اللفظ المذكور لا يلزم
ان يكون مذكورا بتمامه بل قد يكون بعضه مقدرا ومنوبا ولما
كان العدة في تلك الحالة هنا البناء صرح به ومن فوائد هذه الطريقة

حوال الحيل على كل من الاستعارة والتشبيه ثم قال يجوز ان يكون الاستعارة
تبعية بان يفقد الاستعارة في بني والقرينة الاسلام شبه نبات
الاسلام واستقامته على الاركان الخمسة ببناء الجناز على اعمدة
خمس ثم يبرى الاستعارة من المصدر الى الفعل اقول فيه ان البناء
متعد فاللازم ان يكون المصدر الذي يعبر فيه الاستعارة هنا
اولا ثم يبرى منه الى الفعل المصدر المتعدى وما ذكره من النبات
والاستقامة لازم فالاولى اعتبار في الاثبات وفي جعله مستقيما
فيقال البناء مستعار من اقامه الجناز على الاعمدة لجعل الاسلام
ثابتا مستقيما جامع الاشمال على ما رتب عليه من الانا والمطلو
وبلزم من التشبيه الذي يتضمنه هذه الاستعارة تشبه الاركان
بالاعمدة لكنه تابع لذلك التشبيه ولا يفصل ابتداء فلا يتوهم
باختار هذا التشبيه ان الخمسة استعارة بالكسامة والبناء وتختل
وفي امثال هذه الصور يرد السكاك الى التبعية الى الكنية لكنه مردود
كما بين في محله ثم قال ويجوز ان يكون الاستعارة مكنته بان يكون
الاستعارة في الاسلام والقرينة بني على التحمل بان شبه الاسلام

ثم اطلق على ص

بالبيت ثم خلل كانه ست على المبالغة الاسلام ذلك الخيل ثم خيل ما
يلزم الجناز المشبه به من البناء ثم اثبت له ما هو لازم البيت من
البناء على الاستعارة التخيلية ثم نسب اليه ليكون قرينة مانعة من
من ارادة الحقيقة انتهى اقول الظاهر ذهب على مذهب السكاك
من الاستعارة بالكناية لفظ المشبه المستعمل في المشبه به باذعاء
انه عينه ويرد مثل ما يرد عليه من ان الاسلام لم يستعمل الا في
معناه فلا يكون استعارة وقد يقال الاربعة المذكورة مسند على
الشهادتين اذ لا يصح شئ منها الا بها فكيف جعل المجموع من بيت واحد
وحجاب بانه يجوز ان يكون امر مسند على امر ثم المجموع يكون بحيث
ستنى عليه امر اخر ولا يتوهم اتخاذ المبني والمبني عليه يتوهم
ان الاسلام عين هذا المجموع اذ المجموع هو المبني والمبنى عليه كل
واحد منه ثم المفهوم من الحديث عدم اسلام تارك شئ من الخمس
وهذا اختلاف ما عليه الجمهور اذ هم على ان تارك الاربعة مع الاعتراف
بوجوبها لا يكفر والحق ان الحديث يقتضي صحة اسلام مباشر المذكور ان
ومفهومه عدم اسلام من لم يباشرو هذا المفهوم مخصوص بمناطق

قوله تعالى والذين آمنوا واتبعناهم ذرياتهم ومخصوص بالانكار ايضا
 ووجه ترتيب ذكرها ان الشهادة مقدمة لاشتراط البوابة بها ثم الصلوة
 لافضليتها بديل عليها ان ياركان نقل كذا الواحد ثم الزكاة لاقترانها
 بالصلوة وعموم نفعها ثم الحج لعدم سقوطه بالبدل وفي رواية لمسلم
 يقدم الصوم على الحج فكان الراوي يروي بالمعنى اذ ورد في مسلم انه قال
 رجل والحج وصيام رمضان فقال ابن عمر لا وصيام رمضان والحج هكذا
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفرع على ذلك الرجل ولذا قدم
 الفقهاء الصوم على الحج وحينئذ بعضهم سماع ابن عمر على الوجهين و
 سنى احدهما عند الرد على الرجل او رده لطر الى سماع واقول المغايرة
 بين المنين ظاهرة اذ ذكر في هذه الرواية صوم رمضان وحج البيت
 ورواه للرجل بلفظ صام رمضان والحج فالظان هذه رواية بالمعنى
 رواه البخاري في كتاب الايمان ومسلم في باب اركان الاسلام
الحديث الرابع عن ابي عبد الرحمن عبد الله بن مسعود
 رضى الله عنه جده غافل الحج والفااء وهو هذا في سلم قدما نقل
 انه قال القدر اثني سادس ستة ما على وجه الارض مسلم غيرنا

هاجر الى الحبشة ثم الى المدينة شهد المشاهد وهو لجهنم على ابي
 جهل يوم بدر وشهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنة
 وهو صاحب نعليه كان يلبسه اذا قام واذا اخلعها ذراعه
 روى له ثمانمائة وثمانه واربعون حديثا اتفقوا على اربعة وستين
 وفرد البخاري احد وعشرون وفرد مسلم خمسة وثلاثون يزل
 الكوفة اخراجه وكان قاضيا بها العمر وفي صدر من خلافة عثمان
 ولتوفي بها سنة ثمان وثلاثين وقيل بل عاد الى المدينة ودفن بها
 لبشع وصلى عليه عثمان وقيل الزهر وقيل عمار وعن حذيفة ما نعلم
 احدا قرب سمنا وهدايا من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من ابن ام عبد قال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم اعلم انه لا
 يجوز في الكتب المولفة ابدالنا مانا ولا عكسه ولا سمعت احدهما
 ولا عكسه لاحتمال ان يكون قائله ممن لا يرى التسوية بينهما وان
 راي فلا ابدال معنى على الخلاف في حوازل النقل بالمعنى ولا فرق بين
 التحديث والاخبار لغة وفي ادعاء الفرق بكلف وصيغة الجمع دليل
 على شركة الغير في السماع وقد يكون النون للتعظيم على قلة وهو ايضا

فيما الخبر المصدق فيما الخبر ومصدق لانه صدقة الله وعده قيل
لما كان مضمون الخبر مخالفا لما عليه الاطباء اشار بذلك الى بطلان
ما ادعوه ويحتمل انه قال ذلك تلامذا وتركوا افتقارا ويؤيد وقوع
هذه العبارة فيما لا اشارة فيه الى بطلان شئ كما في حديث ابي هريرة
سمعت الصادق المصدق يقول هذا كامن على يد ائمة من
قريش او اورد ذلك للاهتمام بما رواه اذ فيه امر خارج عن المعتاد
فيه على ان الرب لا ينبغي فيه الاشبهة بصدقة والحكمة معترضة لا
حاليه لنعم الاحوال ان احدكم حرم المصنف في شرح مسلم بكسر الهجزة و
حوز الفتح وحرم ابن الحوزي بان الرواية بالكسر فقط وقال ابو البقاء
في اعراب المساند لا يجوز الا بالفتح لانه مفعول ساو كانه اراد انه الظاهر
فلا يجوز خلافه بلا علة ولذا انفق القراء بالفتح في قوله تعالى ايعدكم
انكم اذا متم وقيل لو لم يكن الرواية بالفتح لامنعه على طريقة الرواية
بالمعنى والاحد كالواحد مسق من الوحدة بمعنى الانفراد واصله
وحد على النصفه مشبهة قلبت واوه همة على خلاف القياس و
استعمال احد في غير العدد مطرد مع الاضافة وبدونها يستعمل

في النفي والاستفهام والشرط وفي غير هاتين وقال ابو علي همة في الموضع
الثله اصله وانكره الرضي واختار ابو عبيد الله وولحد سوا في المعنى
وان غلب استعمال احد في النفي ويستوى فيه المذكر والمؤنث ويصلح
للأفراد والجمع يجمع بضم الباء اي يضم بعضه الى بعض بعد الانتشار
خلفه نعتا بالمصدر عن الكثرة اي ما يخلق منه او اطلق بها لغة على
نحو انما هي اقبال وادبار الكثرة وقوعها منها او يقدر مضان اي مادة
خلق احدكم في بطن امه اربعين يوما نطفة كذا في اكثر النسخ وفي
بعضها بدون لفظ نطفة موافقا لما في المشارق عن الصحيحين وللراد
باليوم اليوم بسنة والنطفة في الاصل الماء الصافي العليل سمي المني
بها علتهما وقيل بسلسلتها ويفهم من الحديث ان المني اذا وقع في
الرحم سرق من غير غيره ومخالفة ما روى احمد عن ابن مسعود في
مرفوعا ان النطفة في الرحم اربعين يوما على حالها لا يتغير فاذا
مضت الاربعون صارت علقه فانه يدل على انها في تلك المدة في الرحم
ولا يظهر معنى الجمع والفرق وقيل في اسناده ضعف وانقطاع وفي
النهاية لابن الاثير يجوز ان يراد بالجمع مكث النطفة في الرحم اربعين

يوم احق بها للنصور فيخلق بعد ذلك هذا وانت تعلم ان تفسير
الجمع بالمكث بعيد هذا ولا سعد حمل المتفرق في الرحم اي النطفة
الواقعة في الرحم المتفرقة فجمع في تلك المدة وهذا الحمل يوافق هذه
الرواية لكن يخالف ما اوردته التوريشي ان ابن مسعود ~~في~~ فسر
بان النطفة اذا وقعت في الرحم فاراد الله ان يخلق بشر طارت في
حسد المرأة تحت كل ظفر وشعر ثم يمكث اربعين ثم ينزل دم في الرحم
فذلك جمعها وهذا التفسير يدل على ان المكث في تلك المدة في غير الرحم
فيخالف ما روى احمد ولا يخالفه مع رواية الاصل اذا لحب حمل
بطن الامر على الرحم بل يشمل ما تحت الشعر والظفر وحمل الرحم على ما يشمله
بعيد ويمكن حمل ما روى احمد على ما لا يخالفها بان يجعل قوله على حالها
جاء وقوله في الرحم حالا عن حالها عند ان النطفة اربعين يوما على
حالتها وصفها التي كانت في الرحم وهذا لا يدل على ان النطفة في تلك المدة
في الرحم وليس في هذا الحمل الا يقدم الحال على ذي الحال المحرور وهذا
وان يرجح ابن الحاجب منعه متابعة للقياس لكن مذهب المحمدي
بوافق ظاهر القرآن نحو ما ارسلنا الاكلية للناس وقد جمع بينهما بان

المراد ان من ابتداء ورود الغذاء على معدة الاب الى ان يجمع في رحم
الام اربعين يوما وذكر ابن الحارث ان حمله فذلك جمعها فيما نقل عن ابن
مسعود ليس من كلامه بل هو تفسير من بعض الرواة فطن ابن الاثير انه
من كلامه ورجح الطيبي التفسير المنسوب الى ابن مسعود وقال الصحاح
اعلم بتفسير ما سمع ولحق بتأويله واولى بقول ما يتحدث به واكثر
احتماطا في ذلك فليس ان بعده ان يتعقب كلامه وفيه انه وقع
في حديث مرفوع من حديث مالك بن الحويرث حرجه الطري ما
يخالفه ولهذه اذا اراد الله خلق عبدا فجامع الرجل المرأة طار ماء
في كل عرق وعضومها فاذا كان اليوم السابع جمعه الله ثم اخضر
كل عرق له دون آدم في اى صورة ما شاء ركبك وله شاهد من
حديث رباح النخعي ليس فيه ذكر اليوم السابع وانه ابتداء جمع المن
وظاهر الروايات الاخرى ان ابتداء جمعه من ابتداء اربعين
واعلم انه وقع في بعض الروايات اربعين ليلة وفي بعض اربعين
او خمسين وفي خمسة واربعين ليلة وجمع القاض عياض بانه
ليس في رواية ابن مسعود بان ذلك يقع عند انتهاء اربعين

الاولى وابتداء الثانية بل طلق الاربعين فاحتمل ان يريد ان ذلك
 يقع في اوائل الاربعين الثانية ويحتمل ان يقع الاختلاف في العدد
 الزايد على انه حسب اختلاف الاحنة وهو حد لو كانت خارج الحد
 مختلفة لكهما متحدة فالوجه الاوجه ان الراوي لم يضبط القدر
 الزايد على الاربعين والخطب فيه سهل ثم يكون اي يصير علقه مثل
 ذلك اي يكون النطفة بتلك الصفة اربعين يوم ثم ينقلب الى العلقه
 وهي قطعة دم جامد غليظ سمي بذلك للرطوبة التي وبعلقه بما
 مر به ويحتمل ان يكون المراد نصيرها شيئا فشيئا فيخالط الدم النطفة
 في الاربعين الاولى بعد انقادها وامتدادها وحركتها اخرها
 تدريجاً حتى تكامل علقه في اناء الاربعين ثم يخالطها الدم تدريجاً
 الى ان يصير مضغفة وعدم التغير المستفاد من حديث احمد المذكور
 سابقاً على تقدير ثبوته يحمل على نفي تمام التغير وهو الانتقال الى وصف
 العلقه فانه لا يقع الا بعد تمام الاربعين ولا ينفي استحالة المني الى
 الدم واما ما استقر عليه راي عامة اطباء فهو انه اذا اشتمل الرحمه
 على مني الرجل وهو كالا نطفة وعلى مني الانثى وهو كاللبن فامتزجا سمر

في الممتزج بقطعة حشيشه سقطه ثم من منها اخرى ومن فوقها اخرى
 كانها مواقع القلب والكبد والدماغ ثم سمن مكان السرة الى سبعة
 ايام ثم يخلق غشاء وبعد سبعة يعتدي الغداء من دم الطمث
 بذلك الغشاء مادام رقيقاً وقلة الحاجة الى الغداء ثم يعتدي بما
 تولد في مسامه من المنافذ العروقه فتندري الخطوط واستحالة السرة
 الى هنية السرة استحالة محسوسة ثم يستحل المني الى العلقه في خمسة
 عشر يوماً ثم يصير كالم في سبعة وعشرين يوماً وتتمير الاعضاء الرئيسه
 ثم ساير الاعضاء للذكر بين ثلثين واربعين وتيأخر نادراً الى
 خمسة واربعين وللامني بين اربعين وخمسين ثم قال بعضهم
 عرف بالبحرية انه اذا اتى على تصوير ضعف ما تصور فيه تحرك
 واذا اتى على تحركه ضعف ما تحرك فيه ولد ويحيط به ثلثة اغشيه
 الاقرب مامر والاوسط اللفافي وينصب بوله من السرة اليه
 الثالث المشمة المحيطة به وهذا النقل يدل على ان تمام الحلقه والانتقال
 في الاربعين الاولى وبعث ابن سنان في العاؤون عن التعليل الاول
 وهو لا رسطاطا ليس ان السقط بعد الاربعين اذا شق عليه

السلا ووضع في الماء البار وظهر شيء صغير متميز الاطراف ويمكن حمل
الحديث على ما يوافق قوطهم بان يكون الخلق في الاربعين الاولى
على صورة اثني ودمية ما وسمي من صورة المصفة ثم ترند ذلك
الانقلاب حتى يصير بحيث لا يبقى في الاربعين الثانية من صورة
النطفة شيئا ويصير بصورة العلقه مع شيء من المصفة وفي الثالثة
يتقلب الى المصفة مطلقا ويظهر للحس الخلقة ظاهر انبيا وعند تمام
تلك الاربعين والطقن في الرابعة تنفخ فيه الروح فالمراد بجمع
الخلق اربعين يوما تمام الخلقة وهذا التاويل يوافق حديث مالك
بن الحويرث الدال على ان التصوير يكون للنطفة اليوم السابع
وانت تعلم انه لا تعرض في حديث ابن مسعود لوقت التصوير
والظاهر ان جميع الانقلابات ليس في الاربعين الاولى فالاولى
ان لا يعرف عن الظاهر لطون الفلاسفة ثم تكون مصفة مثل
ذلك اي اربعين يوما والمصفة قد رما بمضع من اللحم ثم يرسل
بفتح السين وكسر ها الملك اي يوم فان ذلك موكل بالرحم فلا ارسل
في شأنه الا ان يقال التافح ملك آخر والاول هو للعول حزم القاضى

عماض وعثر فينفخ فيه الروح والنوع اجزا والريح في تحويف والريح
ما به الحية وفي حقيقة خلاف كثير وفي السراخه الكلام في الروح
قال بعضهم لا يجوز وقال بعضهم يجوز وقال الحنبل هو شيء استأثر
الله بعلمه فالحق هو من الامم اليه ثم والاجماع على حدوثه وبقائه
بعد الموت قال القاضى لا خلاف في ان تنفخ الروح بعد مائة
وعشرين وذلك بعد تمام اربعة اشهر ودخول الخامس وهذا
هو المشاهد وقبل هذا هو الحكمة في عدة المرأة باربعة اشهر و
عشر وبفهم من بعض الاحاديث ان خلق السمع والبصر يقع
في بطن الام وقيل بل بعد خروجه لقوله ثم ولقد اخبركم من
بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا وجعل لكم السمع والابصار ولا يفيد
وفيه ان الواو لا يدل على الترتيب والحق اننا خلقناه في بطن امه
حرها محمول على الاعضاء ثم على قوة الناصرة والسماعة لانها محلها
واما الادراك بالفعل فهو محل النزاع والراح انه متوقف على روال
الحجاب المانع وبفهم من الحديث ان الشيء الكنف يحتاج وجوه
الى طول مدة دون اللطيف فانه طالت المدة في طوار الحس

حتى خلق بخلاف نفخ الروح ولذا خلق الله الارض اولا ثم تركها بغير
فق ليكتافها فسوى السموات ثم فققها ولما صور ادم من الطين
تركه مدة ثم نفخ فيه الروح وبومر باربع كلمات اى قضاه مقدة
فكل قضيه كل يكتب اما جار ومجور وربع لا عن اربع او مضارع
وقع استينا فاجابا للسؤال عن الاربع والثاني اوجه لما وقع
في رواية فبوزن باربع كلمات فعكبت رزقة وعلمه ولجله كل منها
اما مجرور على الاول ومنصوب على الثاني والرزق في الاصل مصدك
بمعنى اخراج لحظ الى اخر شفع به وشاع استعمال في اعطاء الله الحيوان
ما سفع به ويستعمل بمعنى الرزوق وهو المراد هنا وهو عند اهل
السنة يشمل الحرام والحلال ثم المراد اما ما اعطاه ومكنه من التصرف
فيه او ما هو لقوامه وبقاياه خاصة فلا يتصور فيه اتفاق على غيره
ان المراد هو الاول والاجل يطلق على مدة التاجيل كلها وعلى مترهاها
يقال انتهى الاجل وبلغ الاجل وشفى او سعيد اما حكاية الصورة
ما يكتبه لانه يكتب شقي او سعيد او مرفوع على انه جران اذا التقيد
وانه شقي او سعيد وبغيره لاسلوب لتنشيط السامع وايقاط

64
للاصفاء اليه لانه عمدة المقصود ولذا عبقها بما يدل على ان المدار
على تلك الكتب فمن كتب شقا والعياذ بالله منها لا يصير سعيدا و
من كتب سعيدا لا يصير شقيا وتقديم الشقي لانه اكثر لقوله تعالى
وان تطع اكثر من في الارض يضلوك عن سبيل الله ولقوله وقيل
من عبادى الشكور وفيه ان الشكور صبغة مبالغة فغير الشكور
لا يلزم ان يكون شقيا وقيل لان اهتمام الملك بالشهادة اكثر
لقوله اجعل فيها من يفسد فيها الاله وكان القايل لم يفرق
بين الملك والشيطان فان ما ذكره من صفات الشياطين
وكيف يظن مسلم بالملك ذلك وما ذكره من الاله لا يدل
على ما توهمه اصلا فانهم انما عرفوا ذلك بلخبار الله تعالى او يلقوا
من اللوح او فاسوا احد التقليد على الاخر واعلم انه اختلفت
روايات هذه الحديث في ترتيب الكتابة والفتح في بعضها يصح
يتقدم الفتح على الكتابة وفي بعضها بالعكس ذلك اما نعرف من
الروايات فزوى كل روايا المعنى الذى فهمه واما المراد ترتيب
الاخبار لا ترتيب ما خبر به وايضا يفهم من بعض روايات

مسلم ان الكتب بعد الاربعين الاولى وفيهم من هذا الحديث انه
بعد الثلاثة وجمع بان قوله ويوم عطف على جمع خلقه وقوله ثم
يكون عطفه الى قوله فسمع اعراض بين المعطوف والمعطوف عليه فا
لحديث يدل على كون الكتب المذكور بعد الاربعين الاولى وبانه
يحمل وقوع الكتب المذكور مرتين وايضا روايته لمسلم عن حذيفة بن
اسد ادا امر بالنطفة ثمان واربعون ليلة بعث الله اليه ملكا فصورها
وخلق سمعها وبصرها وجلدها وحجها وعظما ثم قال يا رب اذكر ام انثى
فيقصي ربك ما يشاء ويكتب الملك ثم يقول يا رب اجله فيقول ربك ما
ينشاء ويكتب الملك الحديث وهي تدل على ان التصوير والامور المذكورة
في الاربعين الثانية وظاهرها في الكتاب ان الاربعين الثانية مدة العطف
فلا يكون التصوير وخلق السمع والبصر فيها فقال المصنف بقوله عن القاضي
عباس ان تلك الرواية ليست على ظاهرها بل المراد تصويرها وخلق سمعها
انه يكتب ذلك ثم يفعل لان التصوير لا يقع في الاربعين الثانية عادة
وانما يقع في الثالثة في مدة المصغنة وانت تعلم ان عدم العادة محل
منع بناء على ما نقل ابن سنان عن التعليم الاول قبل يجوز ان يحمل على الظاهر

بان يراد ادا امر بالنطفة بعد تكميلها نطفة تلك المدة فيقع الايمان في
مدة المصغنة وفيه انه ايضا خلاف الظاهر اذ الظاهر سرور تلك المدة
على النطفة بعد الجمع في الرحم ثم لا يخفى عليك ان اللحم والعظم لا يكونان
الا بعد اربعين العطف فذكرها في رواية حذيفة يوجب قول القاضي
ومن تبعه وقال بعضهم انه يحتمل كون الملك عندما انتهى الاربعين
الاولى مقدار البعض لخر النطفة جلد او بعضها عظما او كما ثم يحصل
ذلك في اخر الاربعين الثالثة وقد يستشكل بما روى عن ابن مسعود
وابن عمر رضي الله عنهما مرفوعا ان النطفة اذا استقرت بالرحم
اخذها ملك بكفة وقال يا رب اذكر ام انثى شقي ام سعيد ما الاجل
ما الاثر يا ارض تموت فيقال له انطلق الى ام الكتاب فانك تجد
قصة هذه النطفة فينطلق فيجد قصتها بالحديث فانه صريح في
ان السؤال وقت استقرار النطفة وفيهم من رواية حذيفة ان
السؤال في الاربعين الثانية ولجب يجوز تكرار السؤال ولك
ان يجيب بانه يجوز ان يراد بالاستقرار في هذه الرواية كاله و
غائه ثم يخالف ما في هذا الحديث وهو يوم باربع كلان ما ورد

عن ابن مسعود من رواية الزيادة فانه روى عنه ما فيه كتب
رزقه وافر وخلقه واجله وشقى او سعيد وما في رواية جابر
رب مصيبته فيقول كذا وكذا والتوفيق انه يحجز ان يكون الا ^{اختلاف}
باعتبار تكرار الكتابة واعلم ان جميع ما ذكر من العمل والاجل والسعادة
والشقاوة والذكورة والانثى وغير ذلك يظهر على الملك في ذلك الوقت
ويوم باقاده وكتابه وقضاء الله سابق على ذلك اذ هو تعالى
شانه عالم بالكيلات والحريات وظاهر الحديث مشعر بالكتابة المعهودة
في صحيفه ووقع ذلك صريحا في رواية حذيفة بن اسيد ثم نظرى
الصحيفه فلا يراد ولا سقص وفي رواية ابى ذر فيكتب ما هو لاق
بين عينيه قال ابن العربي ان الحكمة في كون الملك يكتب ذلك كونه
قالا للسمع والاثبات بخلاف ما كتب الله تعالى فانه لا يتغير ولا يخفى
ان هذه الحكمة ينافها ما في رواية حذيفة من قوله فلا يزداد ولا ينقص
الا ان يراد لا يزداد ولا ينقص فيها على ما كتب من الامور الاربعة
مثل مكتابه شئ اخر او محوشى منها والحاجة الى هذا التأويل للكالة
بعض النصوص على جريان الزيادة والنقصان في العمر فالذى لا اله

غيره قد مر وجه ايراد هذه الجملة بعد كتب الشهادة والسعادة والظلم
ان هذه ايضا كلامه عليه السلام وبعض الروايات يدعى انها من
كلام ابن مسعود وقيل الادراج في القيم لا في المقسم عليه وفي المقسم
عليه جهات التاكيد من القسم ووصف المقسم به وان واللام والتاكيد
هنا ليس لانكار المخاطب بل لان الحكم مستبعد وهو دخول من عمل
الطاعة غالب عمر النار ودخول من عمل المعصية غالب عمر الجنة
ان احكم بكسر الهجزة ليعمل بعمل اهل الجنة من الطاعة القلبية و
والفعلية والقولية حتى ما يكون اما بالرفع وان كان حتى بمعنى
الى ان لان الفصل لا يحجز بينهما وبين الفعل المنصوب عند الجرح
واما النصب فجواز على مذهب الاخفش وقال الطبري حتى ناصية
وما نافية ولم يكف عن العمل في منصوبه والباء في قوله بعمل زائدة
لان لفظ عمل اما مفعول مطلق واما مفعول به وكل منهما مستغن
عن الحرف فزيادة الباء للتاكيد ولتضمنين فعل معنى التلبس
بينه وبينها الاذراع الستة مفرغ يوجب الرفع لان عامله
لقتض رفع الاسم والمقصود من الذراع التمثل للقرب اى ما بينه

وبين ان يصلها الاكن بقي بينه وبين موضع من الارض ذراع
وصاطية الفراغة التي جعلت علامة لعدم قبول التوبة فيسبق
اي يغلب عليه والسوق جاز بمعنى الغلبة فلا حاجة الى تضمين
لغلب كما ذكره الطيبي الكتاب اي حكمة اي يغلب عليه حكم المكتوب
فيعمل بعمل اهل النار فيدخلها فالعمل بقرب العامل الى ما يناسبه
والمانع من الوصول ما كتب عليه فلخوف منه ولا يعتمد على الكتاب
ولا بد من العمل بكل سر بلا خلق له كما قال عليه السلام واستدل بقوله
فيدخلها على ان الخبر مخصوص بالكفار ولحق بان الايمان لا يحبط
الا الكفر ورد بانه ليس فيه تعرض للرجاء فحمل على الاعم اولى فشمئ
المؤمن الذي يرتد عند الموت نفوذ بالله وموت المطيع الذي
ختم له بعمل العاص ودخول النار شيئا ما ويفهم من الحديث ان غاية
الاصح لا يجب عليه نعم والالهي يحبط العمل الصالح لمن ارتد والعياذ
بالله عند الموت ولا حاجة للمعزلة في ترتيب الدخول على العمل على
وجوب عقاب العاص اذ العمل علامة لاعلة والعلامة قد يتخلف
قل يفهم من الحديث جاز تكليف ما لا يطاق كما هي مذهب الاشعري

لانه يعكف العباد بالايمان مع انه قدر الموت بالكفر على بعضهم فان
قلت الاشعري على جواز لا على وقوعه وهذا يدل على الرقوع ايضا
قلت قوله بالجواز في غير الايمان وفيه النظر اذ النزاع بين الاشعري
ومن خالفه في الامور الممكنة التي لا تحصل بقدر العبد عادة
فان التكليف بها جاز عند وعند من يتبعه غير جاز عند من
خالفهم واما التكليف بالامور الممكنة المقدورة له عادة وان
امتنعت لعله فهو جاز في واقعه اتفاقا في الايمان وغيره فانه تعالى
كلف العباد بالطاعات مع انه قدر على بعضهم الفسق فلا وجه
لان يقال ان قوله بالجواز اي من غير الوقوع في غير الايمان فانه لا فرق
في الايمان وغيره في هذا واذا اردت تحقيقا في هذا المقام فعليك
بالمرجعة الى تعلقاتها على الكتب الكلامية وان احدثكم ليعمل بعمل
اهل النار حتى ما يكون بينه وبينها الا ذراع فيسبق عليه الكتاب
فيعمل بعمل اهل الجنة فيدخلها قال المصنف انقلاب الناس من الشر
الى الخير فيه كثرة واما انقلابهم من الخير الى الشر ففي غاية الندور و
يدخل في هذا من انقلب الى عمل اهل النار كفرا ومعصية لكنها

يختلفان بالتخيل وعدمه وفي هذا الحديث دلالة على ان التوبة تتردد
الذنوب الواقعة قبلها انه وان مات على شيء حكم له من خير او شر لا
ان اصحاب المعاصي عن الكفر في المشية وفيه دلالة على مذهب اهل السنة
من ان جميع الوقائع بقضاء الله تعالى وقد رخصها وشرها فنفها
وشرها وفيه حث على مواظبة الطاعات ورحم عن المعاصي خوفا
عن ان ذلك اخر عمره وفيه ايضا ان الله تعالى يتصرف في ملكه ما
يشاء وكله عدل ليس لاحد اعتراض لانه مالك والخلق مملوك لا يسئل
عما يفعل وهم يسألون ويفهم من الحديث ان الاعمال امارات لا محبات
وان المصير لما سبق به القضاء في الابتداء وفيه ان العبرة بالخاتمة
وفيه ان عموم مثل قوله تعالى من عمل صالحا من ذكرا وانثى الا
مخصوص بمن مات على ذلك ومن عمل عمل السعادة وختم له بالشفقة
ومن في طول عمره شقي وبالعكس وفيه خلاف فان المار تدرته يقولون
ان السعيد قد يمتنع وبالعكس وتمسكت الاشاعة بمنزل هذا الحديث
والمار تدرته يقول الله تعالى يحسن الله ما يشاء ويثبت وعنده ام الكتاب
والحق ان النزاع لفظي فان ما في علمه لا يتغير وما سد للناس من عمل

العامل او ما في علم الحفظه لما يقع فيه الحي والابنات يتغير كما اشترنا اليه و
فيه ان التبيي على البعث بعد الموت واستدل بالحديث بان السقط
بعد اربعة اشهر يصلي عليه لانه وقت نفخ الروح وهو منقول عن
القديم للشافعي والحديد انه لا بد من وجود الروح وقالوا اذا بلغ
مائة وعشرين يوما غسل وكفن ودفن بعد صلوة وما قيل ذلك لا
يشرع له غسل ولا غيره وعند الحنفية ان عرفت حيوة بوجها
غسل وصلى عليه والا فالحق ان لا يغسل رواه البخاري في كتاب القدر وهم
شارح ذكرانه رواه في بدء الخلق ومسلم **الحديث الخامس عن امير**
المؤمنين جعل هذا كنية لارواح النبي صلى الله عليه وسلم مقبلا
من قوله تعالى وارزوجه امرهاتم قال العلماء هن امرهات في وجوب
الاخرام ومحريم نكاحهن لانهن حوازل الحلو والنظر وتحريم بنائهن و
هل يقال لاختنهن واختنهن وبنائهن اخوال وخالات واختات
الاصح عند اصحابنا المنع والاصح انه لا يقال لهن امرهات المؤمنات لان
الصحيح ان النساء لا يدخلن في خطاب الرجال وكذا الاصح انه يقال لهن
عليه السلام ابو المؤمنين ام عبد الله عائشة رضي الله عنها

روى عنها انها قالت له عليه لكل من النساء كنية فما كنيته قال كوني
مكة باسم ابن اختك عبد الله بن الزبير وقيل كناها يسقط لها
وامها ام رومان بضم الراء على المشهور تزوج رسول الله صلى الله
عليه وسلم عاتكة قبل الهجرة في سنو ال وهي كانت بنت ست سنين
وبني بها بالمدينة بعد مسرفه من البدر في سنو ال سنة اثنين وقيل
بني بها بعد سبعة اشهر من الهجرة وهي بنت تسع سنين وتزوجها
بعد ما تزوج سودة على الاصح والاصح انها افضل الزوجة عليه
السلام بعد خديجة ولحد السنة الكثيرين في الرواية روى لها
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحديث الف ومائتان و
عشرة افعا على مائه واربعه وستين وفرد البخاري اربعة وخمسين
وفرد مسلم ثمانه وستون روى عنها خلايق من الصحابة والتابعين
ومن فضائلها انها زوجة عليه السلام وبنت خليفته وتوفي
رسول الله صلى الله عليه وسلم في منزله ورأسه في صدرها وجمع
الله تعالى ريقه وريقها ودفن في منها وكان يزل عليه الوحى
في فراشها بخلاف غيرها وقيل ان يخطبها اراه جبريل صورته في حريم

وامرأة يزوجها وكان يغسل معها من الماء دون سائر الزواني وترك
براءتها من السماء ووعدت مغفرة ورزقا كريما ولم يتزوج رسول
الله صلى الله عليه وسلم بغيرها وقال عروة كانت رضى الله
عنها من اعلم الناس بالقرآن والحديث والشعر قال ابو موسى الاشعري
ما اشكل على اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم شئ فسالنا
عنه عاتكة الا وجدنا منه علما ومن اشعارها في مدحه عليه
فلو سمعوا مصرع او صلح له لما بذلوه سوم يوسف من نقد
كواى زليخا لو راى حينه لاثرن بالقطع القلوب على الايدي
لوقت بالمدينة ليلة الثلثا السبعة غفر خلت من رمضان لسنة
ثمان وخمسين ولها ست وستون سنة ودفنت بالبقيع في
تلك الليلة وصلى عليها ابوهريرة قالت قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم من احدث في امرنا هذا ما ليس منه قال المصنف هذا الحديث
مما ينبغي تحفظه واستكمال ابطال المنكرات وقيل صلح هذا ان
يسمى نصف ادلة الشرع لان الدليل من المتقدمين وهذا الحديث
كبرى في كل حكم مثلا يقال في الوضوء بما نجس هذا ليس من امر الشرع

وكل ما كان كذلك فهو مردود الاحداث والايجاد والمراد بالامر الشريعة
والاشارة اليه بهذا انه على انه امر متمم لغاية تبيين وشيوعه بمنزلة
الحسوس والمراد باليس منه انه لا يدل عليه دليل شرعي اذ ماله دليل
هو داخل فيه والحاصل ان الحديث لزم البدعة والمراد بها شرعا
ما لا دليل عليه في الشرع وقول من قال ليس منه تبرج بما علم ضمنا
من قوله احدث ليس بشي فهو اي ذلك الشئ الحديث او ذلك الحديث
رد مصدر حمل على غير مبالغة او بمعنى مردود ولما كان البتداء
اسما موصولا متضمنا المعنى الشرط المقصود دخلت الفاء على الخبر
رواه النجاشي في الصحيح ومسلم في الاقضية وفي رواية لمسلم من عمل
عمدا ليس عليه امرنا فهو مردود وهذه الرواية موجودة في البخاري ايضا
تعليقا ولفظ من عمل اعم من احدث ويحجج به في ابطال جميع العقود
المنهية لان النهيات ليست من امور الدين ويستفاد ان حكم الحاكم
لا يغير ما في بطن الامر لقوله ليس عليه امرنا ويفهم ان العبادات
الخارجية من حكم الشرع مردودة على عاملة وعامله داخل تحت
قوله نعم ام لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم ياذن به الله والرواية

70
الاخيرة صريحة في مردودة العامل بالبدعة وان كان الحديث غيره فان
قلت يفهم من الحديث رد كل بدعة وقد فعل المصنف في اخره تدبير
الاسماء عن الشيخ غير الذين بن عبد السلام ان البدعة خمسة اقسام
واحدة كتعلم النجوم وتدوين النفقة ومحرمه كذهب القدرة ومند
كاحداث المدارس ومكروهة كخرقة المساجد ومباحة كا
لمصافحة عقيب الصبح والعصر والتوسع في الماكل والشرب والملبس
وتوسيع الاحكام فله مرادة البدعة اللغوية واما البدع الشرعية
فكلها مذمومة والثابت حسنة بدليل شرعي واجب او مباح فان
المباح داخل في الحسن شرعا عند اكثر اصحابنا فهو ليس بدعة فالحديث
باق على عموميه وقد يقال ما ثبت حسنة شرعا فهو مخصوص من عموم
الحديث الدال على رد البدعة والعام المحصور تحت في غير صورة
التخصيص فمن استثنى بعض البدع عن العموم لا بد له من
دليل شرعي فان قلت قد روى احمد ما احدث قوم بدعة الرفع
منها من السنة فتمسك بسنة خرم من احدث بدعة وهذا
الحديث يدل على ان يكون من البدعة ما هو حسنة بناء على مفهوم

اسم التفضيل ولذا ذكر السد الشریف في حواشي الشكوة ان البدعة
حسنة وصحة والمراد هنا الاول قلت كونه ان يكون الحزن اعم من
الحزب الديني والاحزوبة او الحصفه والرمحه فلا اسكال وفي جواب
السد انظار الاول لما عرفت من عرف الشرع والثاني ان التمسك
بالسنة ليس خيرا من البدعة الواجبه فكليه الحكم ممنوعة الثالث
انه لو حملت البدعة على الحسنه في المعاني لزم ان يرفع بكل بدعة
حسنة سنة وان كانت تلك البدعة واجبه او مندوبة ولو حملت
الاول على البقيحة لا يترتب عليه قوله فتمسك سنة لما في الحديث
وقد يجاب بان اسم التفضيل قد يجرد عن معنى التفضيل كما قيل
في قوله تة وهو هون عليه وفيه انه انما يصح فيما لم يستعمل به
واللام والاضافة واعلم ان صلوة التراويح اطلق عليها اسم البدعة
بالمعنى اللغوي اذ هي من السنن وقد صلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم ليلتين او ثلثا من اول رمضان وكذا في الغزاة الاخيرة
ولم يداوم عليها خوفا من ان يفترض شفقة على الامة وكذا جمع
القرآن في مصحف واحد **الحديث السادس عن ابي عبد**

الله النعمان بن بشير نفع الباء رضى الله عنهما وهو بشير بن
سعد بن ثعلبة الخزرجي الانصاري وام النعم عمر بنت رواحة
اخت عبد الله بن رواحة وهو اول مولود للانصار بعد وفاته
عليه السلام تولد بعد اربعة عشر شهرا من الهجرة روى له مائة
واربعة عشر حديثا الفقا على خمسة وفرد البخاري واحد وسلم
اربعة ابوابه صحابيان وهو من نخل عمه صبياء واداه بالغا
استعمله معوية على حمص ثم على الكوفة ثم استعمله يزيد فلما مات يزيد
صار زيرا قباله اهل حمص فلخرج منها ثم قتلوه غيلة بقرية
من حمص في سنة اربع وستين وقيل ستين قال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم لفظ سمعت مشعرا يقول ما يقول
اهل المدينة من عدم صحة سماعه وقال ابن عبد البر لا يصح بعض
سماعه منه عليه السلام وهو عند صحيح لان الشعبي يقول عنه
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثين او ثلثة وله
عند وفاته عليه السلام ثمان سنين وسبعة اشهر والقوم اقول
في وقت يصح فيه السماع والخبر على ان اقله خمس سنين وقيل

المغيرة التمس وهو يفهم الخطاب ورد الجواب وقيل حسن ما قيل فيه ان
 بكل وحدة ويستخى وحده وقيل خمس عشر سنة وقيل المغيرة ولد
 العرب اربع سنين وفي العجم ست يقول ان الحلال بين والحرام بين
 اى ظاهر نظر الى ما دل على الحل بلا شبهة او على الحرمة كذلك ايضا وهذا
 بان نص على طلبه مع الوعيد على تركه او نص على تركه مع الوعيد على
~~تركه او نص~~ فعله فلا حاجة لهما الى بيان بل يشترك في معرفتهما كل احد
 وبينهما مشتبهات بلفظ الفاعل من الافعال وبروى من الافعال
 والتفصيل ولفظ الفاعل والمفعول والمعنى مشتبهات انفسها بالحلال
 والحرام او مشتبهات احدهما او مشتبهات باحدهما وهي ما لا نص فيه
 بشئ او تعارض فيه دليل الطرفين بحيث يقع الاشتباه ويعسر التفرغ
 جميع الا عند قليل من العلماء ولذا قال عليه السلام لا يعلمهن
 كثير من الناس وقال المصنف معناه ان الاشياء ثلثة اقسام حلال
 واضح كالخمر ولباس القطن مثلا وحرام بين كالخنزير والدم ولباس
 الحرير للرجال واما المشتبهات فما ليس بواضح الحل والحرمة والعلماء
 يعرفون حكمه بنص او قياس او استحباب وغير ذلك ويقع لهم

اختلاف فيه لعدم وصول النص الى المخالف او لوجود نصين
 مع الجهل بالتاريخ او وصول احدهما الى واحد والاخر الى الاخر او
 لاختلاف في فهمهم في احكام الحكم من المفهوم او بالقياس او غير ذلك
 فاذا تردد الشئ بين الحل والحرمة ولم يكن نص ولا اجماع اجتهد
 المجتهد فيه والحكمة باحدهما بدليل فصير حلالا او حراما فاجتهد
 المصيب بعلم الحكم ولذا قال لا يعلم كثير من الناس الا كلامه وما لم
 يظهر المجتهد فيه شئ وهو مشبه فهل يؤخذ بالحل والحرمة ام
 يتوقف فيه على مذاهب والظاهر انها مخرجة على الخلاف المعروف
 في حكم الاشياء قبل ورود الشرع والاصح فيه التوقف وما ظهر
 على المجتهد باجتهاد يجوز الفتوى به للناس لكن الورع ان يخرج
 من الخلاف ما امكن فليتوضا الخفي من مس الذكر وليس بشرة
 من صح نكاحه والشافعي من الفصد والحجامة قال الغزالي السلام
 في زنا متناطلة فلما ياخذون شيئا على وجهه بحقة فلا يحل معاملتهم
 ولا معاملتهم من يتعلق بهم حتى القضاة ولا التجار في الاسواق التي
 سورها بغير حق واستبراء الدين والورع باحساب هذه الرابطة

والمدارس الذي انشاءوها بأموال لا يعلم مالها وما ذكره كلام
اهل التشديد في الورع واما ما يتعلق به الفتوى فهو الرخصة في
الاسفاح بما فعلوه من المنافع العامة كالمساجد والمصانع الا ان
يتيقن انهم فعلوا ذلك من مال حرام كالمكوس والمغصوب واما
صرفهم تلك الاموال المغصوبة في تلك الاشياء حرام قال ابن الحوزي
راى بعضهم سئل عن كسب حلالا وحراما ثم بنى الاربطة والمناسك
هل له ثواب فافق بان له نوع ثواب لانه لا يعرف اعيان المغصوبين
فعلت واعجابا من مصدين للفتوى لا يعرفون اصول الشريعة هذا
المفتي ان كان سلطانا فقد عرف وجوه مصارف بيت المال فكيف
يمنع مستحقه ويشغله بما لا يفيد وان كان من الامراء وثواب
السلطين فيجب ان يرد ما وجب رده الى بيت المال وان كان
حراما او غصبيا فكل تصرف فيه حرام والواجب رده على من اخذ
منه او ورثه فان لم يعرف رد الى بيت المال فصرف الى المصالح هذا
وابن الحوزي من الحسنة وعن ابي حنيفة ومالك ان الغاصب اذا
عجز عن رد المغصوب الى مسجدة بصدق عن صاحبه والمشهور

عن الشافعي انه يحفظ فلا يتصدق حتى يظهر مستحقا وذكر احمد
ان المال المشحول له بحرام ان كان كثيرا يخرج قدر الحرام ويتصرف
في الباقى وان كان قليلا يحتب كله ومن اصحابنا من حمل ذلك على
الورع وابعث الترف مطلقا بعد اخراج قدر الحرام وهو قول الائمة
الحسنة وغيرهم ورضي قوم من السلف في الاكل من مال من يعلم
ان في ماله حرام ما لم يعلم انه من الحرام بعنه وصح عن ابي مسعود
انه سئل عن له جار ياكل الربا علانية يدعوه الى طعام قال اجيبوه فان
الوزير عليه كذا في المصنف ابن ابي شبة وعبد الرزاق واعلم ان
الورع اقسام واجب كالاختاب من الحرام ومندوب كالاجتناب
عماد ليله غير خال عن الاحتمال وما لا يظهر للمجتهد فيه دليل بكونه
كالاختاب عن قبول رخص الله والهدايا وترك الروح بيلد كان
فيه ابوة مخافة ان يكون المنكحة من الابه وترك الصلوة على
موضع لا انزف فيه للنخاسة مخافة ان يكون فان ذلك من الوساوس
وما روى عنه عليه الصلوة والسلام من الاخر ارض عن التمر الساقط
في شدة لاحتمال انه من الصدقة ليس من هذا القيل اذ تمر الصدقة

كان يجمع في سجده وحجرته كانت متصلة به ولا يدخل التمر غالباً في
سنة فقد وجد التمر حصيل طن كونه من الصدقة وروى أحمد بن
سهر البقي صلي الله عليه وسلم ذات ليلة فقل ما اسهرك قال الى حبة
تمر ساقطة فاكلتها ثم ذكرت تمر كان عندنا من تمر الصدقة فادري
ان ذلك كانت التمرة او من تمر اهلي وذلك اسهرني وهذا محمول على
تعدد القصص وانما انفق له اكل التمرة واقفقه صار بعد ذلك اذا
وجد منها ما يدخله التردد تركه احتياطاً ويحتمل ان يكون في حال
اكله كان في مقام التشريع وفي حال تركه كان في خاصة نفسه قال العوالي
الورع انعام وورع الصديقين وهو ترك ما لا يتناول بغزنة القوة
على العبادة وورع المتقين وهو ترك ما لا يشبه فيه ولكن كحشي
ان يجر الى الحرام وورع الصالحين وهو ترك ما سطر الى احتمال
التحريم بشرط ان يكون لذلك الاحتمال موقع وان لم يكن فهو ورع
الموسوسين فمن اتقى الشبهات اى حذر منها استبرأ اى طلب البراءة
لدينه من الذم الشرعي او من التلح بما ثم او مقارنته وعرضه في
النهاية هو موضع المرح والذم سواء كان في نفسه او في سلفه فمن

التي براء دينه ونفسه من كلام الطاعن واساءة الظنون به وفي
الحديث دليل على جواز الجرح والتعديل وان من تنوق الشبهة في كسبه
ومعاشه فقد عرض دينه وعرضه للطعن كذا في شرح السنة
وفيه نظراً لا يعلم من الحديث الا ان من لم يبق بصير عرضة للطعن
سواء كان للطاعن ان يطعن فيه ام لا والا لابق بالمسلم ان يصون
نفسه عن مواقع التهم لئلا يقع الناس فيه ونقل ان السالم يترك
الجمعة فاستبرأ عن الناس قال من لا يستحي من الناس لا يستحي
وقال عليه السلام لمن رآه مع صفته هذه صفته بئس حي
واستبطن بعضهم من الحديث منع اطلاق الحلال والحرام على
ما لا يرضى فيه لانه من جملة ما لا يستثنى ومن وقع اى سقطو كل
سقوط شديد لعبر عنه بذلك في الشبهات وقع في الحرام ولا يدري
وقال الخطابي اذا اعتادها اذنة الى الوقوع في الحرام شغل الحفة
الزاجر عنده ولما افه من المساهلة ومن تغاطى المنفى الغر المحرم
بصير مظلم القلب بفقدان نور الورع فيقع في الحرام ولو لم يختر الوقوع
وروى ابن جنان باسناد ذكره مسلم ليجعلوا بينكم وبين الحرام

ستر من الحلال من فعل ذلك استبرأ لعرشه ودينه ومن ارتفع
فيه كان كالمترفع نحو الحي لوشك ان يقع فيه اى الحلال حيث خشي
ان يؤول الى مكروه او حرام من غير اجتنابه كالاكثر من الطيبات فانه
يخرج الى كثرة الاكساب الموضع في الخدم لا يستحي واقل ما فيه الاشتغال
عن مواقف العبودية ولعله قال وقع في الحرام تحقيقا للرفع كما
يقال من اتبع هواه فقد هلك ومن ثمه ورد النهي عن العريان في
قوله تلك حدود الله فلا تقربوها كالمراعى الحى بكسر الحاء المهملة
مقصودا موضع يخصه الامام ويمنع العز عنه ويحبه ويرعى صفة
للمراعى اذ لا مة للعبد الا هو يوشك بكسر الشين وقد يفتح في لغة
ردية وهو يدل على قرب النجس باعتبار اسباب حصوله ويستعمل عاملا
لرفع والنصب والرفع فقط وفي هذا المقام كل من الاستعمالين محتمل
فانه يجوز ان لا يكون فيكون يوشك ان يرتفع فيه من قبل او شك ان
يخرج وهذا المثل فان البليغ كثيرا ما يورد المعقول في صورة المحسوس
لزيادة البيان فنسب الشخص بالراعى والمحامى بالارض المحمية جامع
وجوب الاحتساب والنفس بالخوان الذى لها راع والشبهات

يرعى

بالموضع القريب من المحى وكان السلطان اذا حجه او عد كذا او عد
الله سبحانه على الدخول في المحارم والنكح في اختصاص التمثيل بذلك
ان ملوك العرب كانوا يحجون للمراعى مواشيرهم اما كن يتعدون من
رعى فيها من غير ذنم العقوبة الشديدة فمثل لهم النبي صلى الله
عليه وسلم بما هو كان مشهورا عندهم فالحايف من العقوبة للمراعى
لرضى الملك سعد عن الحى وغير الخالف بقرب منه ويرعى من جوانبه
فلا يامن ان يقع فيه بغير اختيار والمصنف اورد هذا التمثيل
على انه من قول النبي صلى الله عليه وسلم لان الاثبات حر موايه وما
قبل انه من كلام الشعبي ومدرج في الحديث ضعيف لا يتخفيف
اللام وفتح الهزة حرفا ستفتاح عند الاكثرين اى حرف سدا
الكلام به ويجعل علامة الابتداء وفيه مع ذلك تحقيق كلمة دخلت
عليها كان وكذا اسما وعند بعضهم حرفا نبيه والجوهري جعل الحرف
نفسه تحقيقا واسا حرف تحقيق وفسر التحقيق بانه على الحقيقة
دون الجاز و قال يقال الا ان زيدا قائم كما يقال اعلم ان زيدا قائم
فجعل اعلم للتبسم وفيه انه يقتضى ان لا يكون الجملة مفعول اعلم

ويكون المقصود بالافادة الخبر وان يجعل ان بعد علم مكسورة
وعند بعضهم الامرية من همة الاستفهام وحرف النفي ويدل على
تحقيق ما بعدها اذا استفهاما كاري ففسد النفي ونفي النفي
اثبات وتحقيق وان لكل ملك حتى عطف على مقدر يعلم بما يقدم
اي الامر كما يقدم وان لكل ملك حتى فجا، بالواو اشعارا بان بين الجملتين
مناسبة اذ هو بالحقيقة تشبيه الحرام بالحلي وشبهه الشبهة بما
حوله فلا بد من مشاركة بينهما الا وان حتى الله تعالى محارمه في
اعادة حرف التنبيه دليل على تمامه شأن مدخوله وعظم موقعه
ومحارمه ففعل النفي المحرم وترك المأمور الواجب وفي رواية وقع
المعاص بدل المحارم ووقع هذه الجملة في بعض نسخ البخاري بالواو
والكمة فيه كمال الانفعال للفرق بين حتى الله تعالى وحتى العباد الا
وان في الجسد اي في البدن مضغة اي قدر ما يمتنع من اللحم كان
المراد بصغر القلب بالنسبة الى سائر الجسد مع ان صلاح الجسد
وفساده تابعان له وقيل السكر فيها ايضا للمحقير تعظيما لسانها حتى
قولهم المرء باصغرية قال المسداني يعني القلب واللسان اذا صلت

صلح الجسد كله واذا فسدت فسد الجسد كله فتح عين الفاعلين
افصح من الضم واذا هنا بمعنى ان لان الصلاح والفساد محمدا
لا محققان ومدخول اذا نظر الى اصله لا بد ان يكون متحقق الوقوع
والصلاح كون الشيء منتفعا به والفساد خروجه عنه وصلاح
القلب بان لا يكون فيه الا محبة الله ومحبة ما يحبه وصلاح الجسد
بان يتغذى بالحلل فتنقى وتاثر القلب بصفاة ويتنقى بنور
الجسد فيصدر منه الاعمال الصالحة واذا تغذى بالحرام صار مرتعا
للسيطان فسكرو ونظم القلب وينعكس ظلمته الى البدن فلا
يصدر منه الا المعاصي وهو المراد بفسادها الا وهي القلب سمي به
لثقلته في الامور وقيل لانه خالص ما في البدن اذ خالص كل شيء
قلبه وهو سلطان البدن صلاح الاعضاء بصلاحه كالرعدة والحكماء
على انه اول ما يخلق من النطفة ومنه يظهر القوى وشعب الارواح
وفيه منشأ الادراك والعقل عند جمهر المتكلمين وعليه شمس
الايمنة المرخشي والقاض ابو زيد من الايمنة الخفية وقد فسر القلب
في قوله تعالى من كان له قلب بالعقل وعبر عنه بالقلب لانه محله

وقيل بل هو في الرأس وحكي عن أبي حنيفة رضي الله عنه انه في الدماغ
وقد ينسب الى محمد لقوله اذا ضرب رأس احدكم الى عقله عليه
الديه ونسب صدر الشريعة هذا القول اهل السنة واحتجوا بان
اذا فسد الدماغ فسد العقل وفيه ان الدماغ اله وفساد الآلة
يقتضئ فسادها وعلى قاعدة اهل السنة اجر الله تعالى عبادته بفساده
عند فسادها مع ان العقل ليس فيه وقال المصنف في الحديث كدالة
على انه في القلب او الرأس وقال استدلل به جماعة على انه من حلف لا
ياكل لحما فاكل قلبا حث ولاصحابنا فيه وجهان احدهما لا يحتج
لانه لا يسمى عرفا كما وافق العلماء على كونه فوايد هذا الحديث وقيل
مدار الاسلام على اربعة احاديث هذا رابعها وفيه شتان مشهور
وهما عمدة الدين عندنا كلمات مسندات من قول خير البرية اترك
الشبهات وازهد وودع ما ليس بعسك واعلمني بينه و
المعروف عن ابي داود عدم انيتكم عنه فاجتنبوه بدلا ازهد مما في
ايدي الناس وقال ابن العربي انه يمكن ان يسرع منه جميع الاحكام
قال القطبي لانه اشتمل على الفصل بين الحلال وغيره وعلى تعلق جميع

الاعمال بالقلب فمن هنا يمكن رد جميع الاحكام اليه وفيه ما فيه
وكلام ابن العربي محمول على المبالغة في بيان فائدة رواة البخاري في
الايمان والبيوع ومسلم في البيوع **الحديث السابع عن ابي**
رقبة بضم الراء وفتح القاف والياء المشددة نعيم بن اوس الداري
نسبة الى دار من هاتى بن حبيب وهو ابو بطن مفهم نعيم بن اوس
كذلك القاموس وقيل نسبة الى دارين موضع قريب من حبل
اليه العطر من الهند ولذا قيل للعطار داري وفي بعض الروايات
دري نسبة الى دركان تتعبد فيه واحدا لقول انه نجر منزله
عليه السلام وفيه ان المنبر على النامنة او السابعة واسلامه
كان سنة تسع كان نظريا فاسلم الا ان يقال نجر وهو كافر وهو
اول من قضى الجساسة وروى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان كثير القيام بالليل ربما كان يجثم القرآن في زركعة وقد رددانه
تمام الليل كان بالمدينة ثم نقل بعد عثمان الى بيت المقدس وتوفي
فيه وقيل بفلسطين مرواة ثمانية عشر وليس له في البخاري حديث
مسند وهذا الحديث اوردته تعليقا لكونه على غير شرط

النخاري وليس له في سلم سوى هذا الحديث قال المصنف في اخر ما كتبت
على النخاري هذا حديث عظيم الشأن بل عليه مدار الاسلام ومن قال
انه ربع الاسلام محمد بن اسلم الطوسي اراد انه احد الاربعة التي
عليها مدار الاسلام اي الجامعة لا سورة ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال الدين النصيحة هذا الحمل اما على سبيل المبالغة كما يقال
الحج عرفة اي معظم الدين النصيحة واما على ظاهره لان العمل من غير
اخلاص خارج من الدين قال الخطابي النصيحة كلمة جامعة معناه
حيارة الخط للمنصوح له وهي من وحزنا لاسماء ويقال ليس في كلام
العرب مفرد يؤدي معناها كما قالوا في الفلاح ليس في كلامهم اجمع
خير العالمين منه قال وقيل مأخوذ من بضع الرجل ثوبه اذا خاطه
بالمسحة وهي الابرة فشبه فعل الناصح فمأخذه من صلاح المنصوح
له بما يدره من حل الثوب ومنه التوبة النصوح كان الذنب ممزق
الدين والتوبة كمنظومة وقيل مأخوذ من فضحت العسل اذا صفت
من الشمع شبه تخليص القول من الغش بخلص العسل من الخلط
وهذا الوجه انما لا يراعى لو كانت خصوصية بالقول فالاولى ان يقال

شبه تخليص القصد والنصح والصلحة يستعمل بنفسها وباللام
وهو اوضح قال تعالى وانصح لكم ويوافقه الحديث اي قوله قلنا
لمن قال الله النصيحة لله تعالى يرجع الى الايمان به ونفى الشريك عنه
وترك الاحاد في صفاته ووصفه بصفات الحلال والاكرام ووبره
عن المقاض والقيام بطاعته والاحتساب عن معصيته والاعتراف
بنعمته قال الخواريون لعيسى يا روح الله من الناصح لله قال
الذي يقدم حق الله على حق الناس قال الله تعالى اذا نصحوا لله
ورسوله يعني من يخلف عن الجهاد بعد رلاحرج عليه بنظر
ان يكون باصحا لله ورسوله ولا يكون كالمنافيقين المتخلفين من
غير نصح لله ورسوله وحقيقة هذه الاضافة ترجعة الى العبد في
نصي لنفسه فانه تعالى غني عن العالمين ولكن به تعلم وتعليمه
واقامة حروفه في التلاوة وتحريرها واقامة معانيه وحفظ حدود
والعمل بما فيه وذبح تحريف المطلق عنه والعمل بحكمة والتسليم
لمشايسته ونشر علومه هذا اذا كان المراد بالكتاب القرآن لكن
الظاهر العموم فالاولى ان يقال هي الايمان بانها منزلة من عنده

صادق ما ضمنه من الاحكام وان منها القرآن فان قلت من
سال عن العرض الشخص لذى العلم وحاب بما قصد بشخصه ولكن
حسن الكتاب في الجواب مشكل بين وجهين احدهما ان ليس من
اولى العلم والثاني انه غير مفيد للشخص قلت هذا الجواب من باب
خلاف مقتضى الظاهر سرها للسائل ان يسأل عما وجه مع غير
ذوى العلم او كان ذكره على سبيل التغليب وقيل والاستعارة
بالكنية مثل كتابنا ينطق وفيه انه لو حمل من على الحقيقة يلزم
الجمع بين الحقيقة والمجاز اذ نسبه الكتاب اليه مجاز والى البوابة
حقيقة وان حمل على معنى يكون نسب الكل اليه حقيقة لا يظهر
الاستعارة بالكتابة واما انه غير مفيد للشخص فيقول هذا
السكالي ان من للسؤال عن الجنس كما يقال من جبريل اى نبيا
وملك ولسوله الظاهر الجنس حتى يشمل الملك ايضا والنسبة
له الايمان برسالة وصدقة فيما اخبر عنه تعالى وفيما يتعلق بامور
الدين اجمالا فيما يعلم اجمالا وتفصيلا فيما يعلم تفصيلا وجميع
ما ذكر في حديث الايمان في الايمان برسله وبالنسبة الى رسولنا

صلى الله عليه وسلم بما ذكر ونسبه وابعاد سنة تعليمها
وتعليمها والاقتداء به ومحبة وحبته واتباعه والبحث عن اخلاقه
وادابه والاعراض عن تدوين خلافه سنة والعصب على من
ضيقها وحب الله واصحابه والشدة في ربه ولباسه واعلم انه
حك على كل احد من المسلمين ان يتصور رسول الله صلى الله عليه
وسلم هوته شخصه مصفاه بخواصه عليه السلام من الاوصاف
والشمائل والاخلاق وتلك الخواص وان كانت كليات في ذواتها
لكن لا بد ان يكون منحصرة في هوته ولا يكفي في الايمان به شرعا
لعقل المفهومات الكلية الا ان يكون كل منها او مجموعها منحصرا في
هوته الشخصية وكما كان وضوح الهوية الشخصية له عند العقل
زيادة لعقل اوصافه الخاصة اكثر كان اولى واليق واما لعقل
سائر الانبياء فيكفي بالوجوه الكلية وان لم يكن منحصرة في هوياتهم
وهذه دقيقة نظن ان لا تجدها في غير هذا الكتاب ولا يمتنع
المسلمين جمع امام اصلها الله على فاعلة مثل آله والهة فادعت
الياء في الميم فعمل حركتها الى ما قبلها ولاحركوها بالكسر جعلها

يا، ومن كان رايه جمع الهزتين هزها وهذا مخالف لما قبلها لقاعدة
الصرف من وجوب ابدال الهززة المكسورة بالياء، لكن المخالفة على سبيل
الشذوذ كما ستجد في مثله والمنهوران المراد بها اما الله الحكام كالحكفأ
والولاية وهذا لا يتم المقابلة بالعامية فيصحبهم معاونتهم على الحق بطاعتهم
فيه ويذكرهم برفق عند العقلة ورد القلوب النافرة اليهم وبعض
لمن رأى الخروج عليهم والصلوة حلفهم والجهاد معهم واداء القصد
اليهم ان علم صرفهم في مستحقها ومن اعظم نصيحتهم دفعهم عن الظلم بالتي
هي احسن واما علماء الدين فصحبهم ثبوت علومهم ونشرنا قبهم
وتحسين الطن بهم وعامتهم بارشادهم الى مصالحهم الدينية والا
خروية وكف الاذى عنهم وعلّم ما جهلوا وتوفير كبيرهم ورحمة
صغيرهم ورد من اغتابهم واعانتهم على البر والتقوى وسارعوا رأتهم
والشفقة عليهم وان حكم لهم ما يحل لنفسه ويكره لهم ما يكره لنفسه
وروى انه عليه السلام ادخل يده طعاما عرض للبيع فوجد بللا
فعال ما هذا يا صاحب الطعام قال صابئة السماء قال افلا تجمله
فوق الطعام حتى يراه الناس من غش فليس مني وهذا دليل على حرمة

80
اخفاء عيب البيع وروى انه اشترى كحري وكيه فرسا بثلاثمائة فجاء
التابع لثمنه فقال حر برضى الله عنه فربك خير من ثلثمائة شفع
باربعائة قال هذا من عندك فقال هو خير من اربعائة وهكذا كان
يرتد ما به مائة ورضى البايع حتى بلغ مما مائة فسل عن سسه
قال باعت رسول الله صلى عليه وسلم على النصي لكل مسلم رواه
مسلم وبعل الصغاني عنه سكرار الدين النصي ثلث مرات
الحديث الثامن عن ابن عمر رضي الله عنهما اذا
اطلق ابن عمر المراد به عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال امرت اي امرني الله لان من اشهر بطاعة احد اذا قال امرت
يفهم انه امره فالصواب اذا قال هذا فالظاهر انه امره الرسول صلى
الله عليه وسلم لانهم يجتهدون لا يحثون بامر محمد لآخر منهم
واحتمال الكتاب الائمة خلاف الظاهر اذا قال البايع احتمل ذلك
وحذف الفاعل للتعين او ادعاه او للتعويل على اقوى الشهاداتتين
والامر هو القول الطالب للفعل وهو عليه السلام بهذا الامر صار من
اولي العزم على احد الاقوال ان اقال الناس اي بان اقال وحذف حرف

الحج عن ان وان شايع ولا حاجة هنا الى تقدير قولهم بنفسى وباصحابى
اذا اما امر به النبي عليه السلام امر به الامه ايضا الا ان دل دليل على
انه من الخصايص والناس عند سوسه والفراء ماخوذ من اسن
بكسر النون او فتحها وعند الكسائي من باس نوس نوسا اذا تحرك
فاصله نوس قلبت الراء المفتوحة الفا وقيل من النسان وهو الوارد
عن ابن عباس فاصله سنى بعدت اللام على العين فصار نيس
فحركت الياء فقلت الفا لا يفاح ما قبلها فصار ناسا فوزه على الاول
غال وعلى الثانى فعل وعلى الثالث فلع قال الامام لا يحب اشتقاق
كل لفظ من اخر والا لزم التسلسل فلا حاجة الى جعل الانسان شفا
من شئ اخر ولا بعد ان يقال عرضهم منه تغليل اللغات مما امكن
وردا لالفاظ المسكرة الى اصل يوجب تغليل اللغات والمبرد ذهب الى ان
اصله اناس وعليه صاحب القاموس ورد بابه فقال في محقرة نوس و
لو كان امله اناس لرد الى امله والناس يطلق على الانس والجن والمراد
هنا الانس لان ما له صلى الله عليه وسلم مع الجن غير منقول وان كان
مبعوثا اليهم واسلم بعضهم بيده حق يشهدوا ان لا اله الا الله وان

81
محمد رسول الله حتى غابة للقتال او لامره لا يقال لا يسقط القتل
بما ذكر مع الكفر ساير ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم لا نأقول
انما علم بذلك بدليل خارجى او بقول التصديق برسالته يتضمن
التصديق بما جاء به وحرز الكرمانى لدفع هذا ان يكون ساير التبع
بعد صدور هذا الحديث وفيه ان الصوم مقدم عليه عما
يدل عليه رواية النسائي وهوانه قال اوس بن حذيفة ايت رسول
الله صلى الله عليه وسلم في وقد تعيف فكت معه في قبة فقام من
كان في القبة غري وغيره فجأ رجل فسار فقال اذهب فاقبله ثم قال
اليس يشهد ان لا اله الا الله وانى رسول الله قال بلى قال فدره
ثم قال امرت بالحديث وايتان الوفود كان سنة تسع وايضا بعض
من رواية هذا الحديث متأخر الاسلام وايضا نعلم انه عليه
السلام يكتفى بالشهادتين لمن جاء للدخول في الاسلام ويعصم
دمه بذلك واشند نكس على اسامة لقتله من قال لا اله الا الله
وروى احمدان تعيف اشروط ان لا صدقة عليها ولا جهاد
فقيل وقال سيصدقون ويجاهدون وروى ايضا ان حكيم بن

حرام اسلم على ان يركع في الصلوة فقبل منه وروى ايضا ان رجلا اسلم
 على ان لا يصلي الاصلوتين فقبل منه ولذلك قال احمد بصلحة الاسلام
 بالشروط الفاسدة ثم يلزم بالشرايع والتوفيق بان يقال الشهادة عاصمة
 ويحصل الاسلام بها ثم من اخل بالاركان مع منعه قتل ويقوم الصلوة
 ويؤتي الزكاة قدم معنى الاقامة وايتاء الزكاة فان قلت لما كان
 التصديق بالرسالة متضمنا للتصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه
 وسلم وايضاها من حقوق الاسلام التي استثناهما الاخر او غاية القبال
 ليست الا الشهادة كما ذكرت فلا حاجة الى ذكرها قلت في ذكرها اشعا
 بعظم شأنها وكونها بمنزلة الشهادتين والمراد بالصلوة المفروضة
 منها لا جنسها فلا يدخل سجدة التلاوة مثلا وان صدق اسم الصلوة
 عليها قال المصنف الحديث يدل على ان من ترك الصلوة عدا بقتل وذكر
 الكرماني ان حكم تارك الزكاة كحكم تارك الصلوة وكانه اراد في المقابلة
 اذ ليس في القتل مثله والفرق ان تارك الزكاة يمكن ان يخدمه من اجل
 الصلوة وسعطن من هذا ما في الاستدلال بهذا الحديث على قتل تارك
 لان المذكور فيه اقاتل و فرق بين القاتل والقتل نعم الشافعية ذكروا

انه يقتل هذا فيكفن ويصل عليه ويدفن في مقابر المسلمين وعن احمد
 انه كافر وعليه رواية من مالك والسهوي عند الحنفية المحسنين
 حتى يلزم وفي نوادر الفقه انه لو ترك صلوة يوم وليلة بلا عذر زني
 يحجر قتله واعلم ان العلم بوجوبه شرط للوجوب على من اسلم في دار
 الحرب ولم ياجر حتى لو ضي زمان ثم علم لا يلزم منه ~~قضاء~~ قضاء شئ منها
 واما من اسلم في دار الاسلام فلا يشترط علمه وجوبها عليه ذنبوع الخطأ
 في دار الاسلام يقوم مقامه وقد يستشكل في الحديث بانه لا يحري
 في مودى الحزبية والمعاهد واجب بوجوه الاول دعوى التسخير وبآخر
 الاذن باخذ الجزية والمعاهدة بدليل باخر عن قوله تعالى اقلوا
 المشركين الثاني تخصيص الناس بالمشركين فان قل في الكلام في المعاهد
 اجيب بان ترك القتال رفعه لا اخيره مما ذكرته وقال مانع الجزية
 بدليل الآية اقول لا يخفى ان المقاتل في شأن اهل الكتاب بالجزية
 الى وقت ظهور عيسى ومن غير رتبة فلا حاجة الى التخصيص الثالث
 انه من العام الذي حصر منه البعض لان المقصود الاصل من هذا
 الامر حصول هذا المطلوب لقوله تعالى وما خلف الجن والانس

اليعبدون فاذا اختلف منه في بعض الصور لعارض لا يقدح في
 عمومها ان الصال يسقط من عبادة الاوثان بالمهاذبة الرابع ان
 المراد بالشهادة اعلاه كلمة الله وادغان الخالفين فيحصل بعضهم
 بالخرقة وفي الاخرى بالمهاذبة الخامس ان الغرض من ضرب الخرقة
 اضطرارهم الى الاسلام وسب السب سب فكانه قال حتى يسلموا او
 يلزموا ما يؤذهم الى الاسلام اقول الجواب بدعوى السمع وحواز
 كون الخرقة بعد هذا القول نرده ما سلف من وقوع ذلك حين
 اثنان وقد ضعف وضرب الخرقة كان مقدما عليه ومتمايلا على العموم
 احتجاح عمر رضي الله عنه في قال ابي بكر رضي الله عنه مع ما نفي
 الزكاة بقوله عليه السلام امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله
 الا الله فاذا قالوا فقد حققوا مني دماهم واموالهم الاحقة وفره
 ابو بكر رضي الله عنه وعدا الى الاحتجاج بالقياس الى الصلوة وقال لا
 قاتلني من فرقي بين الصلوة والزكاة فان الزكاة حق المال ونعلم من
 هذا القياس ان القتال مع تارك الصلوة مجمع عليه اذ جعله مفسا
 عليه فعلم انها منها من عموم وجوب القتال قل القول وتركه بعده و

والظاهر ان هذا الحديث لم يصل الى الشيخين والامام وقع ذلك الاحتجاج
 والجواب وقد استبعد فرصة هذا الحديث لانه لو كان عند
 ابن عمر لما ترك اباة يزارع ابا بكر في قال ما نفي الزكاة ولو كانوا يعرفونه
 لما كان ابو بكر يفر عن علي الاستدلال بما مضى ونقل عن الاستدلال
 بهذا النص الى القياس والجواب انه يجوز ان لم يكن ابن عمر مستحضر
 في ذلك الوقت او لم يكن حاضرا في تلك المناظرة وفي القصة دليل
 على ان السنة قد حفي على بعض اكابر الصحابة ويطلع عليها احادهم و
 لذا لا يلتفت الى الراء ولو قوت مع وجود سنة يخالفها فاذا فعلوا
 ذلك المذكور قولا او فعلا واطلاق الفعل على القول لانه فعل اللسان
 او على تغليب الاثنين واورد لفظ اذا الدال على التحقق مع العلم بان
 بعضهم لا يفعلونه للفعال ولغاية ميله عليه الصلوة والسلام
 بوقوع جعله كالحاصل عصموني وكذا من سابر ولاية الاسلام
 واصل العصمة العصام وهو الخيط الذي يشد به فم القرية ليمنع
 سيلان الماء دماهم جمع دم واصله عند سوسه دموسكون
 العين لانه يجمع على دما، ودمي كدلو ودلا، ودلي وعند المبرد دموس

يتحرك وجا جمعها فالنظاير وقيل هو ما في اذنية دسان حرم يفي
 الساموس وقيل دسان قليل والاكثر دمان وامواهم في الملوح المال
 ما يمل اليه الطبع ويدخل وقت الحلب او ما خلق لمصالح العباد ويحي
 فيه الشح والفضة الاجت الاسلام المستثنى مفرغ والمستثنى منه اعم
 عام والعصمة متضمنة لمعنى النفي ولذا صح الاستثناء المفرغ اى لا يجوز
 اهدار دماءهم واستباحة امواهم بسبب من الاسباب الاجت السلام
 كثرهم التزام شئ من ضرورات الدين وكفل النفس والذين لم يمكنوا
 من اقامة حدودهم يجوز للامام ان يقاتلهم لانه من حقوق
 الاسلام ايضا وهذه الحقوق متعلقة بالدم وما يتعلق بالمال الضمان
 والديه واصافه الحق اما بمعنى اللام او بمعنى في وحسابهم على الله لفظه
 على عرفا يدل على الايجاب ووقع هنا على سبيل التشبيه اى هو كالواجب
 في تحقيق الوقوع او على بمعنى اللام او هو واجب اى لا يترك وجب وعده
 ولما عند المعتزلة فلا حاجة الى تاويل لانهم قالون بوجوب الحساب
 عقلا والمعنى ان سرارهم موكولة اليه ثم فحقن بخم بالظاهر وفيه
 دليل على قبول الاعمال الظاهرة والحكم بما يقتضيه الظاهر والاكتفاء في

الايمان بالاعتقاد الحازم خلافا لمن اوجب تعلم الادلة ويخذ
 منه ترك تكفير اهل البدع الملتزمين للشرع وقبول توبة الكافر من غير
 فصل بين الكفر الظاهر والباطن ولا صحابنا في قبول توبة الزنديق خمسة
 اوجه احدها هذا ويخذ منه انه لو وجد مخون من قتل غلغلا
 في المدفن ولو وجد لقطعة في بلد المسلمين حكم باسلامه ويفهم من قوله
 وحسابهم على الله ان تلك العصمة حكم الدنيا واما في الاخرة فحسابهم على
 الله فالمصدق ناج والمناق هناك او الفاعل لذلك اذا قتل او عزم
 ماله حتى الاسلام فحسابه في الاخرة على الله غفره او عذبه فلا يجرم
 بمغفرة المقتول حذاروا البخاري ومسلم في كتاب الايمان **الحديث**
التاسع عن ابي هريرة رضي الله عنه اختلف في اسمه واسم امه على
 نحو ثلثين قولاً واشهرها ان اسمه في الجاهلية كان عبد الشمس في الاسلام
 عبد الله او عبد الرحمن قال الحاكم الاصح عندنا ان اسمه عبد الرحمن
 بن صخر وهو دوسي واسم امه ميمونة امنت بدعا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وروى عنه انه كانت لى هريرة الفتى باعند رعى
 الغنم فلقيت ابي هريرة وقيل لقبه رسول الله صلى الله عليه وسلم

لانه راى في كه هرة قال البخاري روى عنه اكثر من سبعماية من الصحابة
والتابعين مرواية خمسة الاف حديث وثلاثمائة واربعة وستون
وليس لغیره هذا القدر اتفقوا على ثلثمائة واربعة وعشرين وفرد البخاري
لثمة وتسعون وفرد مسلم ثمانه وتسعون روى عن احمد رضي الله
عنه اني رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنام فقلت يا رسول
اخي ما روى ابو هريرة عنك قال نعم بلغ عمره سبعة وثمانين سنة توفى
بالمدينة ودفن بالبقيع وفي البخاري عن سعيد المقرئ عنه قلت
يا رسول الله اني اسمع منك حديثا كثيرا انساء قال بسط ردائك فبسطه
فغرفه بيديه ثم قال ضمة فضمة فانيت شيئا في هذا معجزة ظاهرة
للبنی علیه الصلوة والسلام وفضله لابي هريرة وفي المستدرک
للحاكم من حديث يزيد بن ثابت قال كنت انا و ابو هريرة والخزاعنة
صلى الله عليه وسلم فقال ادعوا فدعوت انا و صلحي وامن البنی
صلعم فتردعا ابو هريرة فقال اللهم اني اسالك ما سالك صلحي و
اسالك علما لا ينسى فامن البنی صلى الله عليه وسلم فقلنا ونحن
يا رسول الله فقال تبكم الغلام الدوسي وقال الشافعي رضى هذا

حفظ من روى الحديث في عصره ومن فضاله انه سال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان سال الله تعالى ان يحب اباه واهله
بجميع المؤمنين وحسب المؤمنين لها فدعا رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال ابو هريرة ما من مؤمن راى او سمع خبري الا احبني وهو كان
ادم له دوابان وكان مزاجا استخلف مروان على المدينة وهو كان
ركب على حمار وعلى راسه جبل من ليف فيلذة الناس ويقول طواجا
الامير قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما
رئيسكم عنه فاجتنبوا علم ان الامر والنهي قد نطقا على ما اشتق من
مصدر كاشتقاق افعل ولا تفعل وقد يطلق على التكلم به والمشقات
مشتقة عنهما بهذا المعنى كهنتكم وامر بكم في هذا الحديث واختلفوا
في ان الامر والنهي هل هما صيغة كصهما وصيغة الامر حقيقة في الجوب
او النذب او مشرك بينهما معنى اولفظا او بينهما وبين الاباحة او مشرك
او موقوفة والمشهور ان النهي لا يكون للاباحة فهي للحرمة او الكراهة
والاكثر ان علم ان النهي ظاهر في الحرمة والامر في الوجوب والنهي مخالف
الامر في ان حكمه التكرار والقول فوجب الانتهاء في الحال فيكون معنى

الحديث ما نهىكم عنه فاحسبوا في الحال فان قلت لما كان الامر غير موجب
للتكرار عليه الاكثر من ترك شرب الخمر لئلا يخرج عن عمدة الحديث
قلت الحديث يدل على لزوم الاجتناب للنهي والنهي يقتضي استقاء
الحقيقة وهو باستقناع الافراد فيلزم الاجتناب في جميع الزمان
والحاصل ان التكرار مستفاد هنا من خارج الصيغة قل لفظ ما عام
خص الضروريات كاكل الميتة وشرب الخمر والنكاح بالكفر وفيه انها
غير نهية اذ النهي بالضرورة فيه هذا ولكن قال العبادي لو حلف
لا باكل حراما فاكل ستة وهو مضطرب لانه حرام ولكن محض
الشارع نقله الدمي في الاطعمة واختلفت روايات الحنفية و
ظاهر الرواية سقوط الحرمة ويدل عليه قوله تعالى حرمت عليكم الخمر
والمية الى قوله الا ما اضطررتم فان الاستثناء من المحظور اباحة فلا
يحسب باكل الميتة والخمر مضطرا اذا حلف لا باكل الحرام وذكر كثير
منهم واليوسف في رواية انه يحسب في الحلف المذكور وانما المرفوع
بالاضطرار الا انه كما في الاكرام بالكفر لقوله تعالى فمن اضطر فمخضه
غير متجانف لان الله غفور رحيم فان اطلاق العفة انما يدل

على قيام الحرمة ورفع المأخذة ورد بان اطلاق العفة باعتبار ما
يقع من تناول القدر الزائد على ما يبقى به المجه لغير الرعاية فلا ينافي
الاباحة وما امرتكم به فافعلوا ما استطعتم اعلم ان الامر يطلق على
فعله عليه الصلوة والسلام مجازا وقيل حقيقة لا يشتركه لفظا بين
الصيغة والفعل فادل على ان الامر للايجاب يدل على ان الفعل
للايجاب ايضا لانه امر وكل امر للايجاب قبل هذا على تقدير عموم
المشترك ليكون قولنا كل امر شامل للقول والفعل وفيه نظر لان ال^{حالة}
الدالة على ان الامر للايجاب مختصة بالصيغة فلا يجري في الفعل
سواء قلنا بعموم المشترك او لا وفعله عليه السلام ان كان طيعا
كالاكل والشرب فباح وان خص به فلا يشتركه الامة وما سواها ان عرف
بقول او قرينة كونه بيان للنص علم جبرته وجوبا وندبا واباحة اعتبر عليها
والافان علم صفة من الثلاثة فامته مثله عند الجمهور ويدل عليه
قوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة والناس في فعل مثله
على وجهه لاجله وما جعلت ففيه مذاهب وقوله عليه السلام
ما استطعتم اي على قدر استطاعتكم وفيه اشارة الى ان بناء

الامر على البسر ويستفاد منه احكام كثيرة فانه اذا عجز عن شئ مما اعتبر
 في الصلوة او الوضوء او الغسل ياتي بالممكن وتقديم النهي على الامر بناء
 على الطلاقة واستحاب حكمه على جميع الزمان وليقدم التحلية على التحلية
 والعدم على الوجود وايضا النهي مناسب للمقام اذ روى ان اقرع
 بن حابس لما سمع منه النبي صلى الله عليه وسلم فرض عليكم الحج قال
 اكل علم يا رسول الله قالها ثلثا فقال صلى الله عليه وسلم هذا الحديث
 وفي رواية لسلم فاذا امرتكم بشئ فالتوا منه ما استطعتم واذا نهتكم
 عن شئ فدعوه ووجه تقديم الامر انه من النهي بمنزلة الوجدي
 من العدي واستدل بهذا الحديث على ان الامر يدل على التكرار اذا
 اقرع من اهل اللسان وفهم التكرار وما علم ان لا حرج في الدين
 وفي حمل الامر على موجه من التكرار حرجا عظيما اسكل عليه فسأل
 واحب بان لا نسلم انه فهم التكرار بل سأل لقياسه الحج بسائر العبادات
 المتكررة بتكرار الاوقات واسكل عليه الامر من جهة انه رأى الحج
 متعلقا بالبيت والبيت ليس بتكرار والحق انه لو استدل به على الوقف
 لكان ظهرا فانه لم يرد مراد المنكلم به اهو المرة ام اكثر لان كونه ظاهرا

لا يستلزم كون سؤاله في محل الحاجة اذ يجوز له العمل من غير استخبار
 عن الاحتمال المرجوح بخلاف ما اذا كان المراد من الكلام غير ظاهر
 على السامع فان سؤاله على هذا يكون في محل الحاجة والاصل الحمل على
 الاصل وكون السائل اقرع يفهم من رواية النسائي وابي داود وابن
 ماجة واحمد وفي التلويح ان في اكثر الكتب ان السائل هو سراقه واستدل
 الحديث على ان الامر للندب اذ لما قال عليه السلام فافعلوا منه
 ما استطعتم مرد الى مشيئتنا والمستدل به قول عظيم عن لفظ استطعتم
 اذ اورد الى مشيئتنا الى استطاعتنا وهو معنى الوجوب والاستطاعة
 سلامة الاسباب والالات والحوارج وهي مناط التكليف وقد تطلق
 على القدرة التي يكون بها الفعل وهي صفة خلقها الله عند اكتساب
 الفعل بعد سلامة الاسباب والالات وليس هو المراد هنا
 اعلم ان المراد بالامر والنهي هنا ما يتعلق بامر الدين وامام ما يتعلق با
 لدنيا ليس كذلك روى عنه صلى الله عليه وسلم اذا امرتكم بشئ من
 دينكم فخذوا به واذا امرتكم بشئ من رايي فانما انا بشر وفي رواية انتم
 اعلم بامور دنياكم والمراد بشئ من رايي من امور الدنيا لا الاحتياط

الشرعية فانه يجب العمل به وفي بعض الامور بالاستطاعة دليل على ان من
عجز عن كل ما امر به وقدر على بعضه فانه ياتي بما امكنه كالقادر على
غسل بعض ما عليه غسله في الوضوء والغسل ياتي بما قدر عليه
عند اخلافا للحنفية والعجز عن الصلوة قائما يصلي قاعدا وفي
زكاة الفطر من عجز عن الصاع الى بعضه المقدور وفيه الخلاف ايضا
لن من قدر على صيام بعض النهار فلا يلزمه ذلك بل خلاف لان
صوم بعضه ليس قرينة ونفسه وكذا القادر على عتق بعض رقبة
في الكفارة لم يلزمه لان الشارع امر بتكميله ثم من عليه السلام وجه
كراهه السؤال بقوله فانما اهلك الذين من قبلكم من الامم السالفة
كثرة مسائلكم جمع مسئلة بمعنى السؤال كما سئل بنو اسرائيل موسى عن
البقرة فشدد عليهم وكما سئل نوح صلحا الناقة وسئل عيسى المائدة
واختلافهم بالضم عطف على الكثرة على انبيائهم فان النبي مبعوث لتبليغ
ما هو من مصالح العباد فلا حاجة الى السؤال عما لا نفع فيه وربما كان
سببا لحرمان شئ من المسلمين فيلحقهم به المشقة وروى عنه
صلى الله عليه وسلم اعظم المسلمين حرما من سال عن شئ لم يحرم

على المسلمين فحرم عليهم من اجل مسئلة واحرم بمعنى الذنب فان قلت
الاحكام انزلت فكيف يكون مسئلة واحد سببا لحرمة شئ قلت يمكن ان
يكون حكمه في الذل حرمة شئ بسبب مسئلة والسائل لهجرهم فيها وقال
القاضي عياض انه الحديث بالمسلمين فحكم المصنف بطلانه وايضا
ربما كان في الجواب ما يكرهه السائل كما قال تعالى لا تسالوا عن اشياء
ان تبدلكم بشئ سئوكم وربما يلحق به المشقة والادنى بسؤالهم فيه ذلك بسبب
ايداءه عليه السلام قال تعالى والذين يؤذون رسول الله لهم
عذاب اليم وفي الحديث اشارة الى ان في الاشتغال بالامر والنهي
امثالا واجتبايا شاغلا عن المسائل روى الدارمي عن ابن عباس
ما رايت قوما كانوا خير من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما سالوه الا عن ثلثة عشر مسئلة حتى قبض كلهم في القرآن فمن
يسالونك عن الشهر الحرام ويسالونك عن المحيض فلما كانوا يسالون
الاعما ينفعهم وما فيه نفع غير مذموم بل قد سئل رسول الله صلى
الله عليه وسلم في خطبته فقال رجل غريب لا يدري دينه جاء
يسال عن دينه فراك خطبه واتى بكرى ففقد عليه فجعل يعلمه ثم

التي بخطبه فانه اخرها رواه مسلم وعن انس كان الصلوة تمام فعرض
 الرجل فيحدث النبي صلى الله عليه وسلم حتى يرتب لنفسه بعض القوم ثم
 يدخل في الصلوة ومن الاسولة المزية ما هو على سبيل النعت والتعجب
 والامعان المتبحر في الشئ ولذا انى عليه السلام عن الغلو في
 قال الاوزاعي انها صعب المسائل وذلك محمول على ما ذكرنا اذا امتحان
 العالم اذهان الطلبة بما يخفى بيانه لهم ان لم يفهموه مندوب كما
 قال عليه السلام اخروني شجرة كالرجل المسلم الحديث رواه
البخاري ومسلم الحديث العاشر عن ابي هريرة رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى طيب اى
منزه من القابض والافان واذا وصف به العبد ارى به انه معرى
عن زخايل الاخلاق وقبايح الاعمال متحن باضدادها واذا وصف به
الاموال ارى به كونه حلالا او حلالا من خيال المال لا يقبل الاطيبا
اى هو سبحانه منزه عن العيوب فلا يقبل ولا ينبغي ان يقرب اليه
الا بما يناسبه هذا المعنى وهو الحلال وفي مسند احمد عنه صلى
الله عليه وسلم لا يكسب العبد مالا من حرام فيفق ببارك فيه

ولا يتصدق به فمقتل منه ولا يترك حلف ظمير الا كان مراده الى النار
 ان الله لا يحول السئى بالسئى ولكن يحول السئى بالحسن ان الحث لا
 يحول الحث وحمل الطيب على الجيد من الحلال لا يناسبه الاية يجب
 الظاهر وقيدنا بهذا لانه يناسبه على ما سنذكره ولا يتم المحرر المتكلف
 قيل على هذا يختص بالصدقة المندوبة اذ في المفروضة يؤخذ الاوسط
 للنهي عن اخذ كرام اموال الناس وفيه نظر اذ الذي يتعلق بالعامل ولا
 شبهة في ان المالك لو اخرج منها للزكاة يكون فضله وقوابه اكثر و
 يمكن ان يراد بالجيد من الحلال ما يكون مقارنا بالاخلاص فان لا
 نفاق رباؤا وان كان من الحلال غير مقبول عند الله وان الله
امر المؤمنين ذكرهم وانا فهم عسدهم ولحرارهم اما دخول النساء
فهو على سبيل التغليب عند الجمهور ويدخل في ضيقه الجمع عند الخاتمة
واما العبد فلا ن خطاب الشارع بالاحكام المساوية لهم لغة تنالهم
شرفا عند اكثر من بما امر به المرسلين اى المرسلون والمؤمنون جميعا
امروا بالاكل من الحلال فقال يا ايها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا
صالحا هذا خطاب ونداء لجميع الرسل لا دفعة لانهم ارسلوا في امة

تختلف وقد تقرر في الأصول أن ما وضع لخطاب المشاؤون ليس خطابا
لن بعدد اذ تمنع خطاب العدو وميل على معنى أن كلامهم خطب
في زمانه والحديث دليل على خطأ من قال النداء لعيسى ولفظ الجمع
للتعظيم ويستشهد بحجة عقيب قوله تعالى واوهم الى ربوة ذات
قرار ومعين والمراد من الطيبات اما الحلالات كالأمر والجيد اللذان
منها كما ذكر ان الاله تعذر ذكر ابواء عيسى واسمه الى الربوة تنسب على ان
تسمية اسباب السمع لم تكن لها خاصة وان ابلحة الطيبات للرهبان
شرع قديم واحتجاج على الرهبانية في رفض الطيبات حتى لا يكونوا
ما ملن الى الرهبانية كما نرى سبحانه بقوله يا ايها الذين امنوا لا تحرموا
طيبات ما احل الله لكم وروى ان جمعا من الصحابة اتفقوا على
الترهيب وترك النساء والاختصاص وليس المسخ وترك الطيب
واكل اللحم والودك وعلى صوم الدهر فقال صلى الله عليه وسلم في
خطبة ما اني لست امركم ان تكونوا قسيسين ورهبانا فان ليس في
ديني ترك اللحم والنساء ولا اتخاذ الصوامع وان سبحة امي الصوم
ورهبانيتهم الجهاد الى قوله فانما هلك من كان قبلهم بالشريد شدوا

على انفسهم فشدد الله عليهم عز وجل فاولئك بقاياهم في الدورات و
الصوامع والحكمة فيما قال عليه السلام ان الاخرار عن الطيبات و
اللذات بالكلية يورث الضعف في الاعضاء والرسوخ والضعف الفكر
والعقل واعظم القرب معرفة تعالى فما يقع الخلل فيها مني وما يقربها
ويكون من الاتهام موهبه وقال تعالى يا ايها الذين امنوا اكلوا من طيبات
ما رزقناكم وعلى هذا يراد بالقبول مدح الفاعل والتناء عليه لاحصول
الآخر والثواب ولا سقوط الفرض وان اطلق عليها القول ايضا واعلم انه
عليه السلام داخل في خطاب الرسل وفي خطاب المؤمنين ايضا عند
الاكثرين والصحة فمن ادخله ولذا لم يفعل بموجبه سالوه عن الحجب
واعلم ان امره تعالى بوجان ايجادي واجبابي والاول كله كن والمراد بكن
اراد به تعالى بالاجاد والثاني هو صيغة افعل فمن اتوا فحق المأمور
به واذا تخالفا تحققت المخالفة والمعصية والحكمة في الامر بشي مع ايجاب
المأمور به في بعض دون بعض انه تعالى هو الجواد المطلق لكنه لا
يعطي الاما يسله القابل لبيان الاستعداد والطاعة والمعصية ليسنا
الامن مقتضات عين عبيد وهذا هو سر القدر الذي اظهر في

القيامة لا يلزم من احد الآنفه ثم ذكر الرجل يطيل السفر ^{سوار} هذا كلام الراي
 ونم للترتيب في الوجود لانه المرتبة يريد ان عليه عقيب كلامه بذكر
 الرجل الموصوف استبعاد من قوله تعالى دعاء اكل الحرام لبعضه الحرام
 وبعد مناسبتة عن ضابه الا قدس فاقوع فعله على الرجل ونصبه و
 لوحكي لفظه عليه السلام دفعها لابتداء ويطيل خبره ومثله وخدنا
 في كتاب بنى تيمم الحق الخجل بالركض المعاري رفع الحق على الحكاية ونصبه
 مفعولا للوجدنا واللام في الرجل المراد الذهب والمراد فرد من الحقيقة
 المدلوله للفظ الرجل باعتبار عهديته في الذهن والقرينة لفظ يطيل
 والسفر قطع المسافة وقال المصنف في شرح مسلم اي يطيل المسفر في
 وجوه العبادات كحج وزياره مستحبه وصلة رحم وغير ذلك وقيل اراد
 الرجل الحاج الذي انزفه السفر واصابه السعث وعلاه الغيرة فطبق
 بدعوان الله على تلك الحال اشعث ^{ساج طرافش} فسر في الصحاح بمجرى الراس من الشعث
 بكر الشين وفي خلاصه القية الشعث والشعث كرد الون شدن
 موى ويركنك كى كارا لا شعث والشعث بفتح الفاء وكسر العين لقيان
 منه وهو من شدل نفسه ولا يصورها عن التعل فيصير عبر الشعث

الثياب تحتل الامر وفي شرح المسلم المصنف الاشعث الملبس الشعر المغير
 غير دهون ولا مرجل غير من اخذه الغيرة والاولى حمل الاشعث
 على متفرق الشعر حتى يكون غير ماسيسا والوصفان حالان مترادفان
 من فاعل يطيل وما ينلوهما كلها سند لخلاف لا يقال يفهم من كلام ابن
 الحلج اختصاص فعل الصفة باللون والعيب لا ما يقول هو محصور
 افعول التفضيل بغيرها اذ فيها وقع افعول الصفة قياسا مطردا في
 التفضيل منه ليجب كثرة الالتباس فيجوز ان يحكى من غير اللون والعيب
 افعول الصفة بلا اطراد فلا يدل من الفساد المذكور يمد يديته الى السماء
 حال من قال اشعث يارب يارب حال من فاعل يمد اي يمد يديه
 قائلا وبالنداء البعيد وهو في الاصل صوت يصدر عن اللافظ عند
 قصده النداء ثم وضعوه له وقد نادى به القريب سربلا له منزله البعيد
 لعلو قدره او مبالغة في احضار المدعوله وحسنه على ومطعمه حرام
 حال من ضمير قائلا ومنه بهرام ومكبت حرام والمطعم واخوه مصادرا
 وبمعنى الطعام والشراب واللباس لا يحسن الحمل على اسم المكان وعذري
بالحرام بالمعنيين بحسب ولا تحقوا وفي بعض النسخ مقصده بالتشديد

وكان حرمه المطعم اشارة الى حال الكبير وهذه اشارة الى حال الصغر قال
الطبي العكس اولى لان قوله غدى حال فلا بد من تقدير قد يقرب التغد
الى القول المقدرة برب وقوله ومطعمه وما عطف عليه حالات دالة
على الاستمرار كما قيل يقول يا رب وقد قرب قوله ذلك تغد به الحرام و
كذلك انه دأب الطعم والشرب واللبس من الحرام وخص من الازمنة
المستمرة زمان الدعاء من المذكورين الطعم لصيرورته جزو وفي هذا
الزمان اشنع اقول ذهب الفارسي والفراء واكثر المتأخرين على انه
لا بد في الماضي المنبث من قد طاهرة او مقدرة وعلوه بان الماضي
الواقع حالا سابق على زمان العامل وامتنع اختلاف الحال وعاملها
زمانا فلا بد من قد المقربة الى حال لقرية الى زمان العامل فتحدروا
حكما وفيه انه انما يتم لو استعمل الماضي ماضيا بالنسبة الى ما قبله كما يستعمل
المستقبل كذلك وكان الاتحاد الحكمي كافيا في الحال الماضي وكلها
ممنوع مع ان امتناع اتحاد الحال الماضوي مع عامله زمانا ممنوع
ايضا والحق ما ذهب اليه سيوبه من ان قد سمع في الماضي اذا كان نطا
او وقع بعد الا وفيما عدا ذلك يجوز الايتان بالواو وقد وباحدها

وتركها والاول كقوله تعالى وقد فضل لكم والثاني كقوله بضاعتنا
ردت اليانا والمالك نحو ان من لك وابتعت الارذلون ولا حاجة
الى تقدير قد فلا يكون المعنى ما ذكره وايضا قوله خص من الازمنة
زمانا الدعاء الى الخ لا يتم اذ زمان التعدي ليس زمان الدعاء وايضا
لو سلم ما ذكره فهو لا يستلزم اولوية عكس ما ذكره ولا اذ مطعم حرام
لما كان مستمرا لا يخص بالصغر بل لا يدل على الزمان الماضي مطلقا اذ
الاستمرار والدوام خلا في الانقطاع والمنطوق فيه المستقبل وعلم هذا
لا يتم ما ذكره من انه خص مما ذكر الطعم اذ غدى بالحرام لا يندرج تحت
ما ذكره للدلالة على الماضي وما ذكر سابقا لا يدل عليه وفي الحديث
اشارة الى قول الدعاء المسافر خصوصا اذا حقته الشدة وصار شعث
اغبر والى ان رفع اليدين مدخلا لاشعاره بالجزر ورفعهما الى حذاء
الصدر او الى المنكبين او حتى يرى بياض الابطين كل منها مروي
وورد ايضا جعل ظهر الكفين نحو السماء ونظره الى ما بين يديه وفي
الاستسقاء جعل ظهر كفيه الى السماء وجعله الى القبلة وورد فيه
ايضا عكس ذلك وللنداء بلفظ يا رب ولتكراره كما ورد ان الله

بحسب المحييين في الدعاء وروى انه اذ قال العبد يا رب ابعاف الله
 لسك عدى سل نقطه واكثر الادعية القرآنية مفتحة باسم الرب
 وكذا للجنب عن الحرام في الماكل والشرب والملبس وقد قيل ان للدعاء
 جناحين اكل الحلال وصدق المقال وعن سهل بن عبد الله من
 اكل من الحلال اربعين صباحا اجبت دعوته فالتى يستجاب الى طرف
 قد يحى بمعنى اين فيلزمه من لفظاً او تقدير اى من اين والفرق
 بين اين ومن اين ان اين سوال عن مكان حل فيه الشئ ومن اين
 عما برز منه وقد يحى بمعنى كيف نحو انى يحى هذه الله وبمعنى متى
 وقد ذكر المعاني الثلاثة في قوله ت اى شئتم وقبل انه فيه بمعنى حيث
 حكاية عن ابن عمر وهذا المعاني الثلاثة محتملة لكن ذكر الرضى انه لا يحى
 بمعنى كيف الا بعد الفعل لذلك اى لذلك الرجل كقوله ت فاستجباله
 او لكون مطعم ومشرب وملبس حراماً واستبعاد الاستجابة لا ينافي
 وقوعه نادراً في بعض الكفار والظلمة فضلاً عن الله تعالى من غير
 استعداد للداعي قبل السفيان فودعت الله قال ترك الذنوب هو
 الدعاء رواه مسلم في كتاب الزكوة ورواه الترمذى ايضاً

الحلاوت

الحديث الحادي عشر عن أبي محمد الحسن بن علي بن أبي طالب رضي
 لى باسبائه ولا عقيب لذلك الابن انما العقب منه رضى الله عنه
 من ولد حسن بن الحسن وزيد بن الحسن ولد في رمضان سنة ثلث
 من الهجرة وتوفي مسموما سنة خمس واربعين وقيل تسع ودفن بالبقيع
 عقد البيعة له بعد على من عدتهم فوق اربعين الفا واورد ابن ابي
 الدنيا في تاريخ الخلفاء ان مدة خلافة رضى الله عنه سبعة اشهر
 واحد عشر يوما ثم صالح معاوية بكوفة وترك الامر له روى عنه رضى
 انه سمع رجلا سال ربه عز وجل ان يرزقه عشرة آلاف فارسل اليه
 يقال انه حج خمس عشرة حجة ماشيا والنجاش تقاد معه مرواية ثلثة عشر
 حديثا سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم السبط ولد الولد كذا في
 القاموس وقيل ولد البنت وقيل بمعنى القطعة ورحانة الرحمان
 الرزق وفي الحديث الولد رحمان الله وقولهم سبحان الله ورحمته
 لضواء على المصدر يريدون تزيهه واستزافه كذا في الصحاح وقيل
 الرحمان كل بنت طيبة الرحمان ومنه سمي الولد رحانا وعنه عليه السلام
 انه قال في شان الحسين همارحماناى من الدنيا رضى الله عنها

قال حفظت كعلت من رسول الله صلى الله عليه وسلم واختار
 هذه العيانة شرها على ان لا يتوهم عدم ضبطه لصغره دع اي اترك
 امر من تدع وقيل لم يسمع من العرب ماضية وكانهم اكفوا بترك وفيه
 انه ورد في الحديث دع الحيشة ما ودعوكم وقرئ شاذ ما ودعك
 ما يربك الى ما لا يربك بفتح الياء وضمها والفتح اشهر وافصح يقال
 رابى الشئ اذا حصل فيك الرتبة فالرب تحصيل الرتبة والرتبة من
 لوازم الشك والمعنى الاصل للرب العلق والاضطراب وهو المراد
 في الحديث فالمعنى دع ما يقلك ذاهبا الى ما لا يقلك اي اذا وجدت
 نفسك مضطربة في امر فدعه واذا وجدت ما مطمئنة فاستمسك
 به فان اضطراب قلب المؤمن في شئ علامة كونه باطلا واطمأننته علامة
 كونه حقا وقيل معناه دع ما شك فيه الى ما تعلمه فان العمل بالشكوك
 يوجب قلقا وترداد فيه مشقة بخلاف العمل بالمعلوم فان فيه سكونا
 وراحة والاول اقوى وعلم من الحديث ان كل ما هو حلال في الاصل و
 شك في حرمة لا يصير حراما بالشك ومحرمة في اصله وشك في حله
 بنى وجب الاجتناب عنه فلو شك في جارية انها حصلت له بوجه شرعي

امر لاحرم التصرف فيها وسلمت عايشته رضي الله عنها عن اكل الصيد
 للحرم فقالت انما هي ايام قدام فارايل فدعه وقد يستدل بهذا على
 افضله الخروج من الخلاف لكن الحق ان ما ثبت فيه الرخصة عنه
 عليه السلام فاتباعه اولى وان لم يكن بلغت بعض العلماء كن
 ثقتن الطهارة وشك في الحديث فانه صح عنه انه قال عليه السلام
 لا ينصرف حتى يسمع صوتا او يحذر حيا ولا سيما ان شك في الصلوة
 فانه لا يقطع وان اوحى بعض واعلم ان الدقيق في التوقف عن
 الشبهات انما يصلح لمن استقامت احواله ونشأته اعماله في الورع
 فيذكر عن يقع في الحرمات كما قال ابن عمر بن سالم عن دم البعوض
 من اهل العراق يسألوني عن دم البعوض وقد قتلوا الحسين و
 سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول هارحائتا من الدنيا ومن
 رجل بشر ابن الحارث عن رجل بامر امه ان يطلق زوجته قال ان لم يبق
 من يرها الا هذا الطلاق يطلق وعن احمد انه اسأله عن رجل في ان
 يستمد من مجرة فتبسم وقال ان يبلغ ورعى ولا ورعك هذا وهذا منه
 تواضع والا فهو كان في نفسه مستعلا مثل هذا الورع رواه الترمذي

بكسر التاء والهم وضربها وفتح التاء مع كسر الهم ثلث لغات وهو ابو عيسى
محمد بن عيسى بن سورة احد من نقدي بهم في الحديث كان مثله في
الحفظ وروى انه كان اكمه ولا يناف هذه ما في الكشاف انه لم يكن في
هذه الامة اكمه سوى قتادة اذا اكمه يطلق على مطوس العين وعلى
من تولد اعني و براد بما في الكشاف الاول ولعله الناو له تصانيف في
الحديث وصححه احسن الكتب ترتيبا و اقل تكرار وذكر الوجه و
تعيين انواع الحديث والخرج والتعديل فيه اتم وعن الشيخ عبادة
الانصاري انه انفع من الصحيحين لسهولة العثور عليه فيل عدد
احادته الفان وستمائة توفي في ثلثة عشر من رجب سنة تسع
وسبعين ومائتين والنسائي هو ابو عبد الرحمن بن شعيب قله
الدار فطنى على كل محدث في عصره ولد سنة خمس عشر ومائتين قال
السبكي سالت الدهي عن حفظ النسائي ومسلم قال النسائي حفظ
ثم ذكرت لوالدي فوافقه وابن الحداد من الائمة الشافعية لم يحدث
عن غير النسائي وقال رضيت به حجة مني وبين الله تعالى انتهى وحكي
السبكي فطبقاته ان النسائي دخل دمشق فصنف بها الخصابص

في فضل علي رضي الله عنه قيل له لم ما صفت في فضل الشيخين فقال
المخرف عن علي في دمشق كثر فوجت ان يهديهم الله تعالى فلخرجوا
من المسجد ثم من دمشق الى الرملة فمات بها رحمه الله سنة ثلثمائة
وقيل توفي بمكة ودفن بين الصفا والمروة وقيل توفي بفلسطين
والله اعلم قال الترمذي حديث حسن صحيح ذكر الطيبي في خلاصته
ان امثال ذلك التوصيف باعتبار اسنادين احدهما يقتضي الصحة
والاخر الحسن او براد الحسن اللغوي وبراد على الاول انه قد يقول حسن
صحيح لانعرفه الا من هذا الوجه وقال ابن الجران الناقل اذا فرديت
مبل هو صحيح او حسن ومن قال حسن صحيح حذف حرف التردد و
هذا دون عما قيل فيه صحيح فقط وان لم ينفرد فجمع الوصفين
باعتبار اسنادين وهو فوق ما وصف بصحيح فقط ويمكن ان يقال
الحسن قد سلغ درجة الصحة لكثرة طرقه فيجوز ان يكون المراد بجمع
الوصفين انه حسن في ذاته صحيح بكثرة الطرق او يكون الصحيح
وصفا للحسن مؤكدا للمعنى الحسن بارادة الصحة اللغوية واعلم ان
هذا الحديث قطعة من حديث طويل ذكر فيه قنوت الوتر وذكر

الترمذي وغيره له ثمه وهي فان الصدق طماننة وان الكذب رسة
يعني لا ينبغي الاعتماد على قول كل قابل بل انما يعتمد على الصادق و
علامة الصدق طماننة القلب وعلامة الكذب انه يحصل به الرسة
وينفر القلب منه ولفظ ابن حنبل فان الخسر طماننة وان الشر رسة
وفيه اشارة الى الرجوع الى القلب عند الاشتباه الحديث الثاني عشر
عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه و
سلم من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعينه الحسن والقبح يطلق على
ثلاثة معان احدها صفة الكمال والنقص الثاني المصلحة والمفسدة
وهذان المعنيان ثابتان للصفات في انفسها وما اخذها العقل
اتفاقا الثالث تعلق الدرج عاجل والثواب اجلا والمراد هنا الاول
اي من كمال اسلامه اذ الثاني اي كونه مصلحة لا يناسب ارادة هنا
وكذا الثالث لانها بهذا المعنى فرعيان عند اكثر اهل السنة وعلى هذا
من سبها عقلا لا يظهر هنا الا سكف اخسن الاسلام ثابت بمجرد
كونه مأمورا به وقال الكرماني حسن الاسلام في عرف الشرع الدخول
فيه ظاهرا وباطنا وهذا يوفق ذكر المصنف من ان المراد بحسن الاسلام

ان لا يكون نفاقا وكلمة من ببعضية او ابتداءه تعليليه كقوله ثم
من اجل ذلك كتبنا على بني اسرائيل وبعضى الشئ يطلق على فردة وعلى
حزبه ولكل منهما ماساغ اما الاول فلا يجيز على المعنى الاول لعدم تعدد
كامل الشئ واما الثاني فيجوز اذ كون الاسلام كالا حاصل من امور هذا
الترك منها وكذا لكونه مصلحة من وجوه هذا احدها فلوحل الحسن بهذا
المعنى يكون الحسن بمعنى المصلحة تكلبا لو كان البعض فردا او كل لو كان
جزءا وعلى المعنى العرفي الذي نقلنا كون من تعليله لا غير وانظر
خير وجب تقديمه على المبتداء لان في المبتداء ضمير المتعلقه و
ما لا يعينه اي لا يميزه وهو شامل للحميات والمشتبهات والمكروهات
وفصول المباحات وهو ما ليس فيه فائدة دينية اذ فيه اشغال
كرام الكاتبين بما لا فائدة فيه فينبغي الاستحياء منهم والحق ان كل
ما يشغلك عن الحق فهو بما لا يعينك فاذا اخذت في السلوك
فتجرد مما لا يعينك حالا ومقاما شيئا فشيئا الى ان يتجرد عن جميع
اوصافك ويتوجه بذاتك اليه ثم واليه يملح قوله ثم بلى من اسلام
وجهه لله وهو محسن قال القرطبي حذما لا يعينك في الكلام تكلمك

بالوكت عنه لم نأثم ولم تنصير لاحكام ولا مالا فانك تستبدل الذي
 هو ادنى بالذي هو خير لانك لو صرفت زمانه في الفكر والذكر ربما
 يفتح لك من نجات رحمة ما يعظم نفعه ولو سجت الله بنى لك
 قصر الجنة ومن قدر على ان ياخذ كرا فاخذ بدله مدرة لا سفع
 بها كان خاسرا خيرا مبينا قال عمر بن عبد العزيز رحمه الله من عد
 كلامه من عمله قل كلامه الا فيما يعينه وهو كما قال فان كثيرا من الناس
 لا يعد كلامه من عمله فيحازق فيه وقد حفي على معاذ بن جبل حتى
 سال عن النبي صلى الله عليه وسلم بقوله وانا الموأخذون بما تكلم
 الحديث كما يحى وقد نفى الله تعالى الخبز عن كثير مما يتناجى به الناس
 ولخرج الترمذي وابن باجه عنه عليه السلام كل كلام ابن ادم عليه
 لا اله الا امر بالمعروف والنهي عن المنكر وذكر الله عز وجل قال المصنف
 هذا احد الاحاديث التي عليها مدار الاسلام وهي اربعة كما سبق
 حديث حسن رواه الترمذي وغيره كابن ماجه وقال الترمذي غريب
 وقد حسنه المصنف رحمه الله لان رجال اسناده ثقات وقال ابن
 عبد البر هذا الحديث محفوظ عن الزهري عن ابو سلمة عن ابي هريرة

من روايت الثقات عنه واكثر الائمة قالوا انما هو محفوظ عن الزهري
 عن علي بن الحسين مرسل الا عن ابي هريرة كذا الموطا وذكر احمد والدا
 قطفي انه لا يصح الا عن علي بن الحسين مرسل وقد روى معنى هذا
 الحديث من وجوه وهو يدل على ان ترك ما لا يعنى المؤمن من حسن
 اسلامه فمن تركه وفعل ما يعينه كله فقد كل اسلامه وقد جاءت
 الاحاديث من حسن اسلامه وانها ايضا عف حسنة وبكفر سيئة ففي
 صحيح مسلم عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا احسن احدا
 اسلامه فكل حسنة يعملها كتبت بعشر امثالها الى سبع مائة ضعف
 وكل سيئة يكتب بمنزلها حتى يلقي الله عز وجل ويفهم من بعض الاحاديث
 ان سيئات الكافر لا تنحى الا بحسن الاسلام فما ورد من قوله عليه السلام
 الاسلام يجب ما كان قبله محل على احسن الاسلام توفيقا لكن قد يقال
 المراد بحسن الاسلام هنا الخلو عن النفاق وقال بعضهم من حسن
 اسلامه سدل الله سيئاته حسنة وثاب عليها ومنهم من فسر
 التبديل في قوله تعالى فاولئك بدل الله سيئاتهم حسنات بتبديل الله
 ما كان عليه من الكفر والمعاصي الايمان والاعمال الصالحة فالتبديل

في الدنيا ومنهم من فسر يجعل كل سنة تحسنة فالتبديل في الآخرة
 لكنه في حق من ندم على سيئة وصار كل ذنب سببا لعمل صالح مجاهد وقد
 وردت في الصحيح ان الكافر اذا اسلم وحسن اسلامه تبدلت سيئاته
 في الشرف الحسنات **الحديث الثالث عشر عن ابي حمزة انس بن**
مالك بن النضر بالجمعة ابن ضمضم بفتح المعجمين الخرجي الانصاري
 ام سليم بنت ملحان دعار رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اللهم
 بارك في ماله وولده واطل عمره واغفر ذنبه وعن انس لقد دفنت
 من نسلي مائة الاثنين وان لم ترق لي تحمل في السنة مرتين ولقد بقيت
 حتى سميت الحيوة وانا ارجو الرابعة وذكر المصنف في الاذكار انه وقع
 في زمن ابن الزبير في شوال سنة تسع وستين مات في ثلثة ايام في
 كل يوم سبعون الفا ومات فيه لانس ثلثة وثمانون وبعده
 عليه السلام له استدلال على رجاء الغنى على الفقر قبل عمر انس مائة
 سنة وهو اخر من مات من الصحابة ببصرة غسله ابن سري سنة
 ثلثة وتسعين في عهد الحجاج ودفن في قصر على نحو فرسخ ونصف
 من البصرة مرواة الفاحديث ومائتان وستة وثمانون حديثا

اتقوا على ما به وثمانية وستين وفراد البخاري ثلثة وثمانون وفرد
 مسلم لحد وسبعون وفي الصحابة انس بن مالك وغيره ويقال له الغني
 والكعبي ايضا فوصفه المصنف للمسلم بقوله خادم رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فانه خدمه عشرين سنين تقريبا وكان يدعى بهذا ويخبر
 به عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يوم من ايامهم اي لا يكمل ايمانه
 والمخاطب اما الصحابة واسفار كمال الايمان منهم بدون هذه الحالة
 مستلزم لاسفاره في غيرهم ويحتمل ان يكون اية الاجابة وامة الدعوى
 ايضا **حق** هذه مبالغة كان الركن الاعظم فيه هذه المحبة بخلاف
 صلوة الا بظهور روي على الحقيقة ايضا الصدقة في الجملة وهو عند
 حصول سائر الاركان اذ لا عموم للمفهوم ويؤيد هذا ما ذكرنا
 من ان حتى لا فائدة تقضي الفعل قبلها شيئا فنيا فكان عدم
 كمال الايمان يقضي شيئا فنيا سدرج حصول الايمان وشعبه
 فنقص بالكلية عند هذا وحتى هنا جارة بمعنى الى وقد يحكى هي
 بمعنى كى التعليلية وبمعنى الافة الاستثناء وليست ابتداءية اذا
 بعدها هنا ليس مستانفا ومبتدأية وليست عاطفة ايضا

والكوفون انكروا كونها عاطفة لآخيه اى لكل مسلم كما قال تعالى
 انما المؤمنون اخوة ما يحب لنفسه قال الكرمانى اى من ما يجب اذ
 عين ذلك محال ان يحصل في محلين وفيه ان المحبوب جنس غالباً
 او الاستحالة في حصوله في محلين وتقدير المثل مشكل فيه واللام يلد
 على الخبر اذ هو للاختصاص النافع وكذا محبته لنفسه بدل عليه اذ
 الشخص لا يحب الا الخير وقد روى النسائي حتى يجب لآخيه من الخير
 ما يحب لنفسه والمحبة عند اكثر من المتكلمين نوع من الارادة
 فيجب تعلقها بالحوادث والمنافع فلا تعلق بذاته تعالى وصفاته
 حقيقة وايضا هي يستدعي الجنسية بين المحب والمحبوب وفي الكشف
 اننا لانسلم انها ارادة لتعلقها بالاعيان لحياتها بل لو عكس لو كان صواباً
 ولا نسلم اقتضاءها الجنسية فانها قد تعلق بالاعراض وفيه انه لعل
 اراد بالجنسية المناسبة بوجه ما لا الجنسية المصلحة والحق ان المحبة
 من الوجدانيات فلا يحتاج الى شرح الاسم والحديث مشعر بان حال
 الايمان يقتضي خلوا الصدر من الغل والغش والحسد فانه يقتضيه
 محبة التفرد بالفضائل وقدم مدح الله تعالى من لا يريد علو في الارض

ولا فساداً قال عكرمة وعبره من المفسرين العلوية الارض التكبر وطلب
 الشرف والمزلة عند ذي سلطان والفساد العمل بالمعاصي وقدر
 في الحديث ما يدل على انه على ان المراد لا يأنم بكرهه تفوق احد في
 الحال عليه وخرج احمد والحاكم عن ابن مسعود قال ايت النبي
 صلى الله عليه وسلم وعنده مالك بن مرارة الرهاوي فادركه
 بقول يا رسول الله قد قسم بي من الجمال ما ترى فما احد من الناس
 فضلى من اكين فما فوقهم ليس ذلك من البغي فقال لا ليس ذلك
 بالبغي ولكن البغي من بطاوة قال سفه الحق وغض الناس وبطر
 الحق التكبر عليه والامتناع عن قبوله اذا خالف هواه وغض الناس
 هو احتقارهم وذلك من النظر الى النفس بعين الكمال والى غيره بعين
 النقص وفي الجملة ينبغي للمؤمن ان يحب المؤمنين ما يجب لنفسه
 ويكره ما يكره لنفسه والنفس ذات الشيء ويطلق على القلب الصوري
 لان قوام الذات به ولذلك يطلق على الروح الحيواني والدم ايضا
 والمراد بالذات في نفس النفس هنا اما الروح الذي هو مجرد عند
 المحققين مع الجسد واما ما يعبر عنه بآراء هو الباقي المستمر من اول

احب م



العنبري آخره وهو الروح المحرر لا البدن المتبدل وعلى هذا اطلاق
النفوس بمعنى الذات عليه حقيقة وعلى غير محار رواه البخاري
في كتاب الايمان وسلم ولفظ مسلم حتى يحل او لاخيه بالشك
الحديث الرابع عشر عن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم لا يحل دم اي امرأة دم امرأ مسلم وهو كناية عن قتله و
لو لم يرق دم المرأة بانه للمراة في الاحكام كلها اذا فتمت الى الصلوة
وغير ذلك الا باحدى ثلث استثناء من اعم عام اي لا يحل بسبب
من الاسباب او بخضلة الا باحدى سبب او خضال ثلث وقدمان
احدى في غير نف العدد لا يستعمل الا مضافا النسب الزان هذا شروع
في تفصيل الثلث من الغلط الى الاعطى تعداد المصنفين به او
تفصيل نفس بالحقيقة اذ فيما ذكر كناية عن سبب منها فالنسب الزاني
كناية عن زنا الحصن بالاعراب الثلثة في النسب وحذف الياء في الزان
والاكفاء بالكسرة ويجوز فيه الجريد لان ثلث والنسب سقدر
اعني والرفع على الابتداء والنسب يستوى في لفظه المذكر والمؤنث
وهو حر بالعاقل جامع سكاك صحيح وعند ابن خنيفة ومالك رحمه

الله اعتبر في النسب الاسلام ولنا انه عليه السلام رحم يهودين
فالنسب اذا ثبت زنا به شهادة اربعة شهود عدول شهود واعلى
زناه او باقرار شرعي صدر منه قتل وقتله رحمه وهو السلطان ونا
لا احاد الناس ولكن لو قتله مسلم لا يحل القصاص على الاظهر عندنا
لان اباحة دم كحفظ انساب المسلمين وكان له حق فيه اما لو
قتله ذي اقص منه لانه لا تسلط له على مسلم بحال والمستحب في رحمه في
الحجر وان جاز المدر والعظم والسفال والربا المراج في قبل محرر قطعا
لعنه مسرى طبعاً بلا شبهة وكرة وملك وظنه وتحليل مجتهد و
اللوطي كالزاني حكما عندنا والزنا لغة من الزنا وهو الصيق والرحم حد
ثابت بالسنة والحديث الذي اخرجه مسلم بلفظ النسب بالنسب
جلد مائة والرحم والبكر بالبكر جلد مائة والنفي منسوخ بقضيه ماعز
فانه عليه السلام رحمه ولم يذكر الجلد قال الشافعي فذلت السنة
على ان الجلد ثابت على البكر وساقط عن النسب وروى البكر ان يجلدان
وسفيان والنسبان يرجان ولا يجلدان وقال الحنفية لم يثبت النفي
اذ قوله في الراية والزاني فجلدوا ليس فيه ذكر للنفي ولا يزداد على

القرآن بخبر الواحد والجواب انه مشهور لكثير مطرقة ومن عمل به من المصنفين
 وقد عملوا بمثله بل بدون كفض الوضوء بالفقهه وجواز الوضوء
 بالسند وغير ذلك مما ليس في القرآن والنفس بالنفس اي النفس المصنف
 بالقتل محل قتله اذ هو كناية عن القصاص واستدل الحنفية بعموم اللفظ
 على قتل المسلم بالذمي والحر بالعبد اي بعبد غيره والجهنم خالفهم منهم
 مالك والشافعي واحمد والليث اذ الالة مخصوصة بقوله عليه السلام
 لا يقبل حر بعبد وبقوله عليه السلام لا يقبل مسلم بكافر ولا ذو
 عهد في عهده ولان ابا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا لا يقتلان الحر
 بالعبد بين اظهر الصحابة من غير تكبر وللقياس بالاطراف وفي كتب
 الحنفية ان الشافعي رضي الله عنه استدلل على مذهبه بقوله ثم
 الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى وليس كذلك والاية تدل
 على ان لا يقتل الحر بالعبد والذكر بالانثى ولا على عكسه فان المفهوم
 المخالف لو سلم اعتباره فانما يعتبر حيث لم يظهر للتخصيص غرض سوى
 اختصاص الحكم وله قاعدة هنا وهي الرد لما كانوا يحلفون في الجاهلية
 اذا كان المحرم على حي آخر وطول عليهم لقتل الحر منكم بالعبد والذكر

بالانثى فامر الله تعالى ان يتباو او وقد عرفت ادلة الشافعي في
 الجهنم واما الية المائدة فهي عندهم مفسرة بآية البقرة اي المراد
 النفس بالنفس المكافئة لاخرى في الحدود والحر لو قذف عبد الم
 يجلد اتفاقا ومنه قوله ثم في الآية فمن تصدق به فهو كفارة له لان
 العبد ليس له ان يتصدق بدمه ولا بجرحه والكافر لا يسمى متصداقا
 ولا يكفر عنه وظاهريه البقرة ان لا يقتل الانثى الذكر والذكر بالانثى
 الا انهم خالفوا ذلك الظاهر لدلالة الاجماع والمعنى المسبب من
 سبق هذه الية وذلك المعنى غير موجود في قتل الحر بالعبد فاف
 على ظاهر اللفظ لانه لما قتل العبد بالعبد فلا يقتل بالحر كان اولى
 والحر الذي يقتل بالحر لا يلزم ان يقتل بالعبد الذي هو دونه ولقد
 سهرى الرمحشري في نسبتة الى مالك والشافعي ان لا يقتل الذكر
 بالانثى ويستثنى من العموم المفهوم من الحديث قتل الوالد بولده
 عند الجهنم والتارك لدينه المفارق للجماعة اي جماعة المسلمين
 صفة موكرة للتارك لدينه والقول بالعموم كاصدر عن بعضهم لصحة
 الثاني على الساعى والمتنع عن اداء حق الله تعالى يستلزم كون

الاسباب اربعة فان قلت فيلزم الخل في الحصر بالمذكورات قلت الحصر
 فيمن يجب عليه القتل عينا واما هؤلاء فلا يحل قتلهم الاحال فقال
 ولو اسروا احدهم لا يجوز قتله صبرا اتفاقا في غير الحارثي وعلى الرابع
 فيهم واستدل بهذا الحديث على أن تارك الصلوة لا يقبل ولو لم يكن
 ويستفاد من الحديث جواز وصف الشخص بما كان عليه لعدم الرد
 من المسلمين فان قلت قد ورد القتل بغير الثلث منها حديث من
 وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوه ومن اتى بهيمة فاقتلوه والزندق
 وان باب عماري بقتل الساحر قلت الحديث في اللواط وابناء البهيمة
 لم يصحوا ولو سلم الصحة فهما داخلان في الزنا حكما وقل الزندق لا يستحق
 حكم كفرة وكذا الساحر والله اعلم وقال المصنف كخص من عموم الثلاث
 الصالح فباح قتله في الدفع وعلى ما عرفت لاحاجة الى تخصيص فان قتله
 لاجل الامدافعه رواه البخاري ومسلم في كتاب الذنات ووقع في
 مسلم صفة موكدة للمسلم قوله ينهد ان لا اله الا الله والى رسول الله
الحديث الخامس عشر عن ابي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر اى يوما لا يوم

بعده والمراد الايمان الكامل فليقل خيرا او ليصمت بضم الميم ويجوز كسرها
 وجاز يصمت من الافعال او التفعيل بمعنى الجرد لازما ولكن الرواية هنا
 بالجرد والصمت والصموت والصمتا بمعنى السكوت قال الراغب الصمت
 ابتلع من السكوت لاستعماله فيما لا نطق فيه وهذا انما يتم لو لم يكن
 استعماله فيه مجازا والمراد بالخير بالخط فيه مصلحة شرعية شابه
 فالكلام المباح كالسمع اهله كحسن المعاشرة والتألف خيرا ولذا وقع عنه
 عليه السلام وترتب الثواب على تلك السنة وما لا يقرن بنية كذلك
 فهو مما لا يعنه فلتحرر عنه ولا يلزم ان يكون المباح في ذاته واجبا
 او منهياعنه لدخوله في احد الشقين لان صفة ليفعل مطلقا
 الشامل للمباح وغيره وخضع الايمان بالله واليوم الآخر اشارة الى ان
 من آمن بالذي خلفه وبانه سيجازيه بعمله فليفعل كذا ويفهم من
 الحديث عدم ما يستوى قوله والصمت عنه وقال الشافعي رضي الله
 عنه في معنى الحديث من اراد ان يتكلم فليتكلم فان ظهر في الاخر
 عليه تكلم وان ظهر فيه ضربه وشك فيه امسك فيفهم ان الجرد عنه
 ما لا ضرر فيه خيرا وقال الله تعالى اذ يتلقى المتلقيان عن اليمين

وعن الشمال فعيد ما يلفظ من قول الاله رقيب عتيد فاجمع السلف
على ان من على اليمين يكتب الحسنات ومن على الشمال يكتب السيئات و
اختلف على قولين مشهورين في انه هل يكتب كل كلام او ينافيه ثواب
او عقاب وابن عباس على الاول وكان يقول يوم الخميس لعرض قوله وعمله
فاقرضه الخبز والشر والقي سايرة وذلك يحكي الله ما يشاء ويثبت وعن
يحيى بن ابي كثير انه عثر حمارا برجل فقال نفس الحمار فلم يكده صلح اليمين
فاوحى الى صاحب الشمال ان يكتب في السيئات فظاهر هذا يدل على ان
ما ليس بحسنة فهو سيئة فان بعضه وان لم يعاف عليه لكن زينة
ذهب باطلا فيحصل له بذلك حسنة يوم القيمة ومن حديث ام حبيبة
عن النبي صلى الله عليه وسلم كلام ابن ادم عليه لا اله الا امر بالمعروف
والنهي عن المنكر وذكر الله عز وجل وفي الترمذي ما جلس قوم مجلسا
لم يذكروا الله فيه ولم يصلوا على نبيهم الا كان عليهم ترة فان شاء غلبهم
وان شاء غفروهم هذا لكن السكوت في مقام النطق مذموم قال العلماء
التكلم ما حديث غير الله في غيره او حديثه معه او حديثه مع غيره او
حديث غير معه والصمت عن الاول محمود وعن البواقى مذموم

وصمت العوام باللسان وصمت العارفين بالقلب عن الخواطر ومن
كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره الجار هو الذي يجاورك
من المجاورة والجوار بالضم والكسر الكسر افصح كذا في شرح مسلم والمفهوم
من القاموس عكسه ويطلق الجار على من اجرت به من ان يظلم ظالم او
يطلق على الجبر والمستجير والمراد هنا الاول وفي الجوار الشرعي اقول من
كل جانب من البيت الى اربعين بيتا وهو قول عائشة من سلفه
النداء من صلى على صلوة الصبح في المسجد من ساكنك في محلة بل في
بلد ومن كان بينه اقرب فهو اقرب بالاحسان وفي البخاري قال عليه
السلام لا يؤمن ثلثا ثم قال من لا يؤمن جارا بواقعه وخرج ابو الشيخ
قالوا يا رسول الله ملحق الجار على الجار قال ان استقرضك اقرضته
وان استعانك اعنته وان مرض عده وان احتاج اعطيته
وان افتقر عدت اليه واذا اصابه خير هنته وان اصابته مصيبة
عزته واذا مات اسعت جنازته ولا يسطيل عليه بالبنا فيجب
عنه الرجح الا باذنه ولا تؤذيه برح قدرك الا ان تعرف له منها وان
اشترت فلكه فاهله وان لم تفعل فادخلها سرا ولا يخرج بها

ولذلك ليعيظ بها ولده ثم امر الأكرام مختلف باختلاف الأشخاص والأحوال
فقد يكون فرض عين وقد يكون فرض كفاية وقد يكون مستجبا و
الحار الكافر أيضا يستحق الاحسان ومنهم من قال في قوله ثم والجار
ذي القربى والجار الجنب ان الاول هو المسلم والثاني هو الكافر في
مسند الزرار مرفوعا الخبران ثلثة حار له حق واحد وهو ذى الخبران
حقا وجار له حقان وجار له ثلثة حقوق وهو فضل الخبران حقافا
الذى له حق واحد جار مشترك لارحم له له حق الجوار واما الذى
له حقان فخار مسلم له حق الجوار وحق الاسلام واما الذى له ثلثة
حقوق فخار مسلم ذو رحم له حق الجوار وحق الاسلام وحق الرحم
ومن كان يومئذ بالثمة واليوم الآخر فليكرم ضيفه اصل المضيف البيل
والضيف من مال اليك نازلا بك ولما كان في الاصل مصدرا استوى فيه
الواحد والجمع في علمة كلامهم وقد يجمع جمع القله على اضياف وجمع
الكثرة على ضنوف وضيغان وقالوا في قوله تعالى هل ايتك حديث ضيف
ابراهيم المكرمين انه عليه السلام اكرمهم بتجليل قراهم والقيام بنفسه
عليهم وطلاقة الوجه وكان سلمان رضى الله عنه اذا دخل عليه

رجل فدعا بلخصه خيرا وعلما وقال لولا ان نسينا ان سكلف بعضنا
بعضا السكلف لك ولفظ فليكرم يدل على عدم الوجوب اذا لا يستعمل
مثله في الواجب ووجب المضطرو له ان ياخذ من مال الممتنع عن
الضيافة بقدر الحاجة وبح الضيافة على اهل البادية عند احمد
والبيت لقوله عليه السلام ان نزلتم بقوم فامرواكم بما يسغى للضيف
فاقبلوا فان لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف الذى ينبغي لهم و
الجمهور تالوا على انه في شأن المضطرين او المعنى خذوا من عرضهم
بالسنة بان يذكروا للناس لوهم او كان اولا ثم نسخ او يحول على من
شرط عليهم من اهل الذمة ضيافة من يربهم من المسلمين والاعلان
ضعيفان لعدم القابل بالناسخ وعدم ذلك الشرط في عهد
عليه السلام ومن قال بوجوبها لاحب عنده الاعلى من عنده
فضل قوة وعياله واما اذا اتر على نفسه فهو فضل ومقام عظيم
ولذا مدح الله الانصارى بقوله ويوزون على انفسهم ولكن و
في قضينه انه قال لامرانة توى صبيانك بعد ما ذكرت انما ليس
عندها الا قوتهم ونفقةهم واجبة على الاب القادر والضيافة بقوتهم

عجربة فاجاب المصنف في شرح المذهب انهم عادة اكل عند حضور
الطعام من غير حاجة وقبل قوتها الاقوت الصبيان بالي عنه والاولى
ان يقال ذلك كان قوتنا لكن هذا الاسرار كان قبل احتلجهم وفعل ^{بضاي} الا
ذلك لان يطلب لهم وقت الحاجة وبالجملة المضافة من عادات ^{بنا} الا
وقد ورد ان الضيف اذا دخل بيت اخيه المؤمن دخلت معه الف
بركة والف رحمة وحكى انه بكى على رضى الله عنه لانه لم يات صيف
سبعة ايام وقال خاف ان يكون الله قد اهاننى واول من سب الضيف
خليل الله - ابراهيم عليه السلام والسنة ان ياخذ سد صيفه ويدخله
المنزل بالبشر ويجعل له ما حضر ولا يجلس معه من شغل عليه ولا ينبغي
للضيف ان يقيم فوق ثلثة ايام ويخرج معه الى باب الدار ويقول اكرمتنى
حرام الله خيراً ولا يكلف الصيف المضيف زيادة على ما قدم له وحكى
ان ضيفاً طلب من سلمان الزيادة فزهن مطهرة بسب ذلك فلما
فرغ الرجل الحمد لله الذى قنعنا بما رزقنا فقال له سلمان الرضعت
ما كانت مطهرتى مرهونه رواه البخارى في الادب ومسك في الايمان
الحديث السادس عشر عن ابي هريرة رضى الله عنه ان رجلاً

قال للبنى صلى الله عليه وسلم اوصى ذلك الرجل كان جارية بن
قدامة اخرجه احمد وغيره بهما ومفسرا ويحتمل ان يفسر بعين ففى الطبر
انى من حديث سفيان بن عبد الله الثقفى قلت يا بنى الله قل لى
قولا انتفع به واقل قال لا تعصب والاستصا اطلب شئ من غيره
ليفعله على غيب منه حال حيوة وبعد مائة وفى المثل سل حكما واصل
فانه يحتاج الى معرفة غرضك وان كان حكما وسل حكما ولا توصى
هو مستغن عن الوصية قالوا المثلان قالهما القمان لابنه واما المعنى
الشرعى للوصية فهو تملك مضاف الى ما بعد الموت بطريق التبرع و
هو غير مراد ههنا قال لا تعصب الغضب من الكيفات النفسانية
وهو حالة سرع حركه الروح الى الخارج طلبا للانتقام وكثيرا ما ينسا
فيعر عنه بالاسغال اللازم افعال هو نوران الدم وهو من الشيطان
وقد يقال الغضب جرة فى قلب ابن ادم اما رايتم من احمر عينه
وانتفاخ اوداجه فمن احتسب ذلك فليتوضا اخرجه احمد وابودود
وهذا القول منه عليه السلام يحتمل ان يراد منه الامر بالاخلاق
الجيلة مطلقا فان من تخلقه بها اوجب له دفع الغضب عند اسبابه

وان يراد ان لا يعمل بمقتضى الغضب اذا حصل فان الانسان اذا لم
يعمل بمقتضاه يندفع عنه شره وربما يسكن غضبه فكانه لم يغضب
وقد عوا الانسان حين غضبه على ولده او مملوكه فيصاير ساعة
الاستجابة فيجاب وفي صحيح مسلم لا تدعوا على اولادكم ولا تدعوا
على اموالكم لا توافقوا من الله ساعة سال الله فيها فيستجب لكم و
مفسد الغضب اكثر من ان يعد وندكر دنشائه منه كثير من الافعال
الحرمية كالقتل والضرب والنواع الظلم والاقوال الحرمية كالقذف والسب
وربما ارتقى الى الكفر كما جرى لحيلة ابن الهم وكالايمان التي لا يجوز
البرامها شرعا وطلاق الزوجة الذي يعقب الندم ومن دعا به صلى
الله عليه وسلم اسالك كلمة الحق في الغضب والرضا هذا نادرجدا
وقد روى انه عليه السلام اخبر عن رجلين ممن كان قبلنا كان
احدهما عابدا وكان الاخر سرفاعا على نفسه وكان العابد يعظه ولا
يتهيأ يوما على ذنب استغفمه فقال والله لا يغفر الله لك فغفر
الله للمذنب ولجسط على العابد فهذا غضب الله ثم تكلم في غضبه لله
ما لا يجوز وحكم على الله بما لا يعلم فاحبط الله عمله فكيف من تكلم بنفسه

في غضبه وتابع هواه بما لا يجوز والرجل المذكور في الحديث كانه لم يكف
سلك الوصية فردد مرارا للنفس انفع من ذلك او ابلغ او اعم فلم يزد على ما
قال لا تغضب لعله عليه السلام لما رأى ان جميع المفايد التي تقرض
الانسان انما هي من جهة شهوته وغضبه ومن لا يملك نفسه عند
الغضب لا يملكها عند الشهوة فخرج الشيطان لحدوها بالآخر ويدعو
الى الشهوة من باب الغضب والى الغضب من باب الشهوة وليس له
في بني آدم ابلغ من هذين السلاحين واخرج آدم من الجنة بشهوة
والفت العداوة بين اولاده بالغضب فيه قطعت ارحامهم وسفك
دماءهم وبه قتل احدا بني آدم اخاه فحفظ النفس من الغضب اهم
فلذلك لما استوصاه الرجل بنهاه عن الغضب الذي ضرره لعظم
ومهاكر لم يزد عليه وقيل لعل السائل كان غصوبا وكان عليه السلام
يا امر كل احد بما هو اولى به والمقصود الغضب الديني وقد قيل انفع
شيء في دفعه استحضار التوحيد الحقيقي وهو ان لا فاعل الا الله و
العباد الآت فالغضب على فعله كانه غصوب على ربه وفيه
سخافة اذ على هذا يلزم ان لا يغضب على المعاصي والفجور ولا يبنى عن

عن المنكرات وقد اشار الى دفعه النبي عليه السلام بالسكوت والتوضي
والجلوس والاضطجاع وقد روى احمد انه قال الرجل مفكرت حين قال
صلى الله عليه وسلم ما قال فاذا الغضب يجمع الشكر له واما الغضب في
الدين فهو واجب او مستحب لكن يجب ان حفظ نفسه حتى لا يجاوز
الحقوق او يفعل ما رواه البخاري في الادب **الحديث السابع عشر عن**
ابي يعلى البلياء رضى الله عنه اخره كروى كيرضى شداد بن اوس
عاصبه المبالغة رضى الله عنه واوس اخو حسان بن ثابت وقيل
كينة شداد ابو عبد الرحمن كان من عباد الصحابة كل ليلة كان يريد
ان ينام فيبسط ما ينام عليه فيذكر النار ويقول يارب اذهب
خوف النار نومي فيصل الى الصبح وعن ابي الدرداء انه فقه هذه
الامة مروياته خمسون في كل من الصحيحين وقال المصنف مات
بيت المقدس سنة ثمان وخمسين وقبره ظاهر باب الرحمة باق الى الان
قال ان الله كتب الاحسان على كل شئ اى واجب وفرض وهذه مبالغة
لان الاحسان قد يستحب وضمن الاحسان معنى الفصل فعلى
يعلى وقيل اى الزم على كل شئ كفه وقد رافح الافعال عليه على

غاية كمالها فليقم به فعلى بمعناه وفيه ان معنى على في الزم على كل شئ
غير ظاهر كما هو حقيقة فلا بد من تاويل وقد ياول نفى كما في قوله ثم
ما سئل الشيطان على ملك سليمان وح يكون المكروب عليه غير
مذكور والمكروب الاحسان وهو قد ترك كالا حسان الى الوالد بن
بما يحصل به البر والصلة والى الضيف مما به قراه وقد يستحب كصدقة
التطوع والاحسان في كل شئ بحسبه ففي الواجبات الطاهرة والباطنة
بالايمان بها على الكمال فالكامل ولجبارتها واجب واكمل مستجباتها مندوب
وفي ترك المحرمات يترك ظاهرها وباطنها وهذا واجب وفي الضبر على
المقدورات بايتانه من غير حرج وفي معاشرته الخلق بما اوجب الله
من جميع حقوقها والاحسان في قبل ما يجوز قتله ارضها ونفسه على
اسرع وجه واسرله ولعل ذكر القبل والذبح في هذا الحديث على
سبيل المثال او الجاحية الى ذكرهما في ذلك الوقت اذا قلتم فاحسنوا
القتلة بكسر القاف الحاله التي عليها القتال في قتله قال المضيف الحكم
عام لكل قتل من الذبايح والقيل قصاصا وحدا ونحو ذلك وقيل
بالقتل القصاص بقرنه مقابلة الذبح وهو لا يناسب كخروج كثير من

انواع القتل والقرنة لا يدل عليه والاحسان فيه اختيار احسن الطرفين
 ونهى عن المثلة ولا حرق الحيوان وان كان حية او عقرا بالامن لحرق
 احدا فانه يفعل به كما فعل عند الشافعي ومالك والمسور عن احمد
 رحمهم الله وعند ابى حنيفة رحمه الله لا قود الا بالسيف ورواية
 عن احمد انه يفعل بها فاعل الا ان يكون حرقه بالنار ومثل به ففعل
 بالسيف للنهي عنهما ولو مثل به ثم قتله يفعل به كما فعل عند ابى حنيفة
 والشافعي واحمد في رواية وعند ابى يوسف ومحمد يكتفى بقتله وقا
 مالك ان فعل ذلك تمثيلا وبعد ما فعل به والاكتفى بقتله واما القتل
 بالكفر فلا كثرون على كراهة المثلة فيه وروى عن بعض السلف جواز
 التمثيل فيه بالخرق وغيره ومن اجاز ذلك استدلل بحكمه عليه السلام
 في العرسين الذين ارتدوا وقتلوا رعاة ذود رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وساقوها فقطع عليه السلام ايديهم وارجلهم سمل اعينهم
 وتركهم في الحرة حتى ماتوا وفي رواية يسسقون فلا يسقون وفي
 الجواب اقوال قيل انه عليه السلام فعل بهم ما فعلوا بالرعاة وقيل جازا
 لمثله عند نقد الجرائم وقيل كان جائزا اولاً ثم نسخ واذا دجتم بفتح

الباء فاحسنوا الذبحة وهي الهنة كما مر في القتل قال المصنف في كثير
 من نسخ المسلم او اكثرها فاحسنوا الذبح كالضرب والذبح اصله الشق و
 القطع وفي الشرح قطع الحلق من اعلى العنق وهو المندوب في البقر و
 الغنم والمندوب في البعير النحر وهو قطع اللبة من اسفل العنق لطول
 عنقه فاذا قطع اعلاه بتطاء الزهوق والمرعى فيهما جميعاً قطع الحلق
 والمرى ولو ذبح الابل او خرب البقر والغنم حل بلا ذكر وليحد بضم الباء احد
 شفرة بكسر الشين السكين العظيم وما عرض من الحديد وحدد
 كذا في القاموس وحضت بالذكر لان الذبح غالباً بها والحكم لا يحضها
 بل يحجر عند الشافعيه بكل خارج غير عظم وشن وعند الحنفية
 يحجر بهما مزروعين لا قائمين واحداً الشفرة اما يندب قبل الا
 ضلع وكذا بعد بين يدي المذبح لما جاء في الخبر ايهت اليها من الاعن
 اربعة خالفا ورازقها وحيفها وسفادها فاذا كانت تقرب ذلك
 ففي اعداد الشفرة بين يديها زيادة ايلام لا يحتاج اليه وليرجح
 بضم الباء اي لئلا يترك حتى يستريح من قولهم اراح الرجل اذا رجعت
 اليه نفسه بعد الاعياء والاسم الراحة ولا يقطع منها شيء ما

دام حيا وان قطعها فالاصح الحل ويستحب ان لا يذبح واحدا بحجرة
 الاخرى وان تعرض الماء عليها قبل الذبح وان يساق الى المذبح برفق
 وروى ابن ماجه رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل وهو حراة
 باذنها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دع اذنها وخذ
 سالفها وهي مقدم العنق ويستحب ان يضح برفق رواه مسلم في
 الديبايح ولم يخرج البخاري لانه من رواية ابي بالاسعث والبخاري
 لم يخرج في صحيحه عنه شيئا **الحديث الثامن عشر عن ابي ذر** يشهد
 الرازي جندب بن جنادة بضم الجيمين وفتح دل جندب اوضحها والي عبد
 الرحمن معاذ بن جبل رضي الله عنهما اما ابو ذر هو ابو سفيان الغفاري
 وغفار بكسر المعجمة قيل له من كناية وقيل اسمه بربر بموحدة مضمومة و
 تكرر الراء وقيل جندب بن عبد الله والاشهر ما ذكر المصنف وانه ريلة
 وهي صحابه وكذا اخوه انيس اسلم بمكة كان رابع اربعة او خامس
 خمسة ثم رجع الى بلاده باذنه عليه السلام ثم قدم عليه بعد الخندق
 وصحبه حتى توفي صلى الله عليه وسلم وحديث اسلامه واقامته
 عند نهم مشهور كان طويلا عظيما كرهذا قول البخاري ومذهب حرمته

ادخار الرازي على الحاجة مرواية ما سادس واحد وثمانون اتفاقا
 على انني عشر وفرد البخاري اثنان ومسلم تسعة عشر قبل سيرة عثمان
 الى الرازي بفتح المهملة والموحدة والدال المعجمة على ثلاث مراحل من المدينة
 توفي بها سنة اثنى وثلاثين وصلى عليه ابن مسعود ودفنه ثم قدم
 ابن مسعود المدينة ومات بعد عشرين ايام واما معاذ بضم الجيم ابن جبل
 بن عمر بن اوس الانصاري الخروجي اسلم وله ثمان عشر سنة شهد
 العقبة الثانية مع السبعين من الانصار وشهد المشاهد كلها واخي
 رسول الله سنة وبين ابن مسعود مرواية مائة وسبعة وخمسون
 وقال عليه السلام اعلمكم بالحدود والحرام معاذ بن جبل وقال نعم الرجل
 معاذ وارسله النبي عليه السلام الى اليمن قاضيا به وهو ممن كان
 يفتي على عهد عليه السلام وهم ثلثة من المهاجرين بنو عمر وعثمان و
 علي وثلثة من الانصار ابي بن كعب ومعاذ وزيد بن ثابت توفي في
 طاعون عمواس قرية بين الرملة والقدس نسب الطاعون اليها لانه
 بدا منها وهو ابن ثلث وثلثين سنة عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال تق الله يقال وقاه فائق والوقاية فطر الصيانة وتفسير الاتفاق

بها كما وقع لنسارح فاسد وهو في عرف الشرع صيانة النفس عما نضره في
الآخرة وله ثلث مراتب الأولى التوقي عن العذاب المحل قبل البتراء عن
الشرك وفيه ان الأولى ان يقال صدق الرسول صلى الله عليه وسلم
فان البتراء عن الشرك بدون لا يكفي في التوقي ومنه قوله تعالى والذين هم
كلمة التقوى والثانية التجنب عن كل ما ينافي فعل او تركا وهو المتعارف
بالتقوى في الشرع والمعنى بقوله ولو ان اهل القرى امنوا واتقوا و
الثالثة التمسك بما سوى الله وهو التقوى الحقيقي المطلوب بقوله
واتقوا الله حتى تقانونه حيث ما كنتم اي انما كنت وحيث من الظروف
المبرهنة لكانت المضافة الى الجملة في الاكثر مبنية بالضم تشبها لها بالغايات
لان الاضافة الى الجملة كالاضافة لعدم ظهور اثرها وهو الجرح قال
الاخفش قد بحثي للنبان ولا يجازي بها الامع ما الكافة عن الاضافة و
هي ههنا منصوب على الطرفية ولا يتوهم من تفسيرها بانما كنت ان ما هنا
من قبل ما في انما فانها زائدة لا كافة وههنا كافة وكان تامة والمراد في
الحديث حيث ما يراه الناس وحيث لا يروه واليه قوله ثم والله ان
الله كان عليكم رقيبا وابتع السبيبة الحسنة السبيبة اصلها سبوه من

التقوام

110
سار قلبت الواو ياءً وادغمت تحتها جواب النظم المقدرا بعد الامر وذلك
المحتمل اما بان شئت في محلها وموضعها بدلا عنها وهذا انما هو فيما
يتعلق بحقه تعالى واما بان يصير عوضا عنها فيتعارض وهذا انما
هو فيما يتعلق بحق العبد ويحتمل ان يكون في الكل كذلك والمحتمل
عن المغفرة فالسنة باقية في الكتاب ولكن ما حصلت كفاية لا
يؤخذ بها في الآخرة وينبغي ان يحكم كل سبيبة بحسنة من جهتها لان
المرض يعالج بضده مثلا سماع القرآن يحسماع الملامح والهموم
يحسم الفرج بالدنيا قال الطبيب وشرب الخمر يكفر بالتصدق بكل شراب
حارل وفيه انه من الكبار والمكفرة بالحسنة غيرها ونقل ابن عبد
البر في التمهيد الاجماع على ان الكبار لا يكفرون بالنوبة وحكي ابن
عطية في تفسيره ان جمهور اهل السنة على ان اجتناب الكبار شرط لتكفير
الفرايض للصغار ومنهم من استدلل على ان الكبار لا يكفرون الا بالنوبة
او بالعقوبة عليها بقول عليه السلام من اصاب من ذلك شيئا
فغوب به فهو كفارة له ومن اصاب من ذلك شيئا فستره الله عليه
فهو الى الله ان شاء عذبه وان شاء غفر له مسبق عليه قال الشافعي

لم اسمع في ان الحدود كفارة لاهلها شاء احسن من هذا وقوله عليه
فعوقب به نعم العقوبات الشرعية وهي الحدود والعربات والعقوبات
القدرية كالمهموم والالام قال ابن جرير الطبري ومن القول بخلاف
ذلك جدا والمغوى وطائفه على ان الحد بدون التوبة لا يكفر مستكلا
بقوله نعم لم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم الا الله تابوا
والظاهر اجتماع العقوبتين وفيه انه لا يلزم من ذكرهما اجتماعهما
والاستثناء من عقوبة الدنيا خاصة فان الآخرة تسقط بعد
القدرة ايضا وبعض من العلماء منهم الواحدى حوزوا العقوب عن
الكبار مطلقا وهم على ان خلف الوعيد جاز بدون حلف الوعد بل
يقول لو حمل الوعيد على الانشاء لا يلزم خلف ولو حمل على الاخبار يمكن
تخصيص المعفو عن عموم الوعيد بالسنة والتوبة عن الكبار واجبة
واما عن الصغار فاختلف فيها فعند بعضهم لا يجب لانها بكفرة
بالاجتناب عن الكبار والظاهر القول بالوجوب لان احاديث التكفير
مقتدة بقبول العمل وحسنه ولا يتحقق ذلك وخالق الناس مخلوق
حسن المخالفة المخالطة والعاشرة والمخلوق ملكة تصدر عن صلاحها

111
الافعال بلا رواية وهي ما ابتدأ لكمال والنقصان او لغيرها والنفس
المدبرة للبدن لها ثلث قوى احدها الثقيل يحتاج اليه في تدبيره وهي
القوة العقلية وثانيها ما يحدث بها الملام وتسمى شهوته وثالثها ما
يدفع بها المناظر وتسمى عصبية فكل منها طرفان ووسطا فالفضل
الوسط والرديلة الطرف والخارج من الوسط والطرفين لافضيلة
فيها ولا رذيلة فاصول الفضائل ثلثة العفة وهي التوسط بين الفجر
الذي هو افراد الشهوة والجمود الذي هو قنيتها والشجاعة التوسط
بين النور الذي هو افراد العصبية وبين الكبن الذي هو قنيتها
والحكمة التوسط بين الحرية التي هي افراط القوة العقلية وبين
السلامة التي هي قنيتها وجميع هذه الفضائل ثلثة العدالة
ومقابلها الجور وافرد رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا بالذكر
مع ان التقوى شاملة لها اذ كثيرا ما يتوهم الناس ان التقوى هي
القيام بحقوق الله دون حق العباد والجمع بين القيام بالحقتين
عزير جدا ومسند احمد رحمه الله عنه عليه السلام افضل الفضائل
ان نضل من قطعك ونقطي من حرمك وتصفي عن شتمك رواه

النخين وهو وهم لانه برواية ميمون بن شبيب عن ابي ذر
 الترمذي وقال حديث حسن وفي بعض النسخ حسن صحيح هذا الصحيح
 بعيد والحاكم خروجه وعن معاذ ولم يصح سماعه من احد من الصحابة
 وقال ابو دود لم يدرك عايشه وعليها فلم يدرك معاذ ابالاولى
الحديث التاسع عشر عن ابي العباس عبد الله بن العباس
رضي الله عنهما وهو المروي من اطلاق ابن عباس من اشادة العشرة
 وهو واحد الستة او التسعة المكثري واحد العبادلة الاربعة ولكن
 غالب روايته عن الصحابة وما سمعوه قليل وذكر القرطبي في المستصفى
 انه اربعة وقال غير تسعة وذكر ابن الجوزي انه دون عشرين
 حديثا واما ام الفضل اخت ميمونة ام المؤمنين ومن مناقبه
 ان النبي صلى الله عليه وسلم حنكه بريقه وكان عمر رضي الله عنه
 لعظمه وقدمه على الكبار وعن محمد بن مهران قال شهدت جنازته فلما
 وضع ليصلي عليه جاء طائر ابيض ثم دخل اكفانه فالتفت ليوجد فلما
 سوى عليه التراب سمعنا يا ايها النفس المطمئنة ارجعي الى ربك
 راضية مرضية ولد قبل الهجرة بثلاث سنين وتوفي النبي صلى الله
 عليه وسلم وله ثلث عشر سنة قال عطاء ما رايت القبر ليه البدر

وقال صحيح عايشه

الاذكريت وجه ابن عباس وقد عني اخر عمر وكذا ابو وجده وكذا
 لموضع الذم مع بين خديه انزودفن بالطايف قال كنت خلف النبي
 صلى الله عليه وسلم يوما ماشين وقيل راكبين وقد عدا ابن
 عباس رضي الله عنه من ارادفه عليه السلام وقد جمعهم
 الحافظ ابن منده فبلغ نفا وتلتين وفي البسط للبحري عنه
 رضى انه قال اهدى كسرى الى النبي صلى الله عليه السلام بغلة
 فركبها بجمل من شعر ثم اردفني وسار بي مليا ثم التفت فقال يا غلام
 الحديث فقال يا غلام وهو من حين يولد الى حين شب والطار
 الشارب والكهل ضد كذا في القاموس وبالمنفى الاخير ما في حديث
 المعراج من اطلاق موسى على نبيها عليهما السلام اني اعلمك كلمات
 اي احكام نافعة وفائدة هذه الجملة تشبه ليل لا يغفل عن فهم ما
 يلقي اليه والكلمات القيت على سبيل التعداد ولذا اعطى بيضا
 احفظ الله اي اوامره ونواهيه بالامثال والاجتناب بحفظك
 عن شر الشيطان والنفس وعن سائر الافات فان الجزاء من جنس
 العمل ومن عجب حفظ الله لمن حفظه ان تجعل الحيوانات المودبة

الاذكريت

طبعاً حافظه من الادي كما روى ان ابراهيم بن ادهم كان نائماً في
بستان وعند حيه في فرياطة رجب فمازالت تذب عنه حتى
استيقظ وعكس هذا ان يدخل عليه الضرب من رجب انفعه و
عن بعض السلف اني لا عصي الله فاعرف ذلك في خلق خادمي و
من اعظم ما يجب حفظه من الاوامر الصلوة وامر الله تعالى بحفظها
ومدح المحافظين عليها فقال تعالى خافطوا على الصلوات وقال ولدينهم
على صلاتهم يحافظون وقال عليه السلام من حافظ عليها كان له عند
الله عهدان يدخله الجنة ومنه ايضاً حفظ الرأس والبطن و
اللسان والفرج قال تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان
عنه مسئولا وقال عليه السلام من حفظ ما بين حسه وما بين
رجليه دخل الجنة في النار ان اول ما وصي الله به ادم عندها سطر
حفظ فرجه وقال لا تضعه الا في حلال فالمعنى في الحديث على حد
المضاف ويجتمل ان يكون المعنى بحفظ الله ذكره تعالى دائماً فلا
خلف في حفظه الله تجده بجاهك يقال تجاهك ووجاهك
مثلثين اي امامك وجاء في الرواية الاخرى امامك وهذه الجملة

موكدة

موكدة للاولى وابلغ منها وفيها تشبيه حال المخطب بحفظ البعثة
تعالى عن الافات المستقبله بحال من يحفظه من هو امام وجهه و
يدفع ما يوجب من المضار وهذا كناية عن معيته تعالى حيث توجه
بالنصر والحفظ وهي المعية الخاصة المرومة بقوله تعالى لا تخافوا بني
معكم اخطابا بالموسى وهرون بخلاف المعية العامة المذكورة في قوله
تعالى ولا ادنى من ذلك ولا اكثر الا هو معهم فانها تقصد علمه
واطلاعه وملاحظة المعية الاولى يقتضى الانس به وعدم الا
ستجاش قيل بعضهم لا يستوحش فقال كيف استوحش وهو يقول
انا جليس من ذكرني اذا سالت فاسئل الله فانه الجواد وهو
على كل شيء قدير ولا صنع لاحد بدون ارادته ومشيته وترك
المفعول الثاني لان الفعل نزل منزلة المتعدي الى واحد فان
الغرض غير متعلق به اوليذهب الذهن كل مذهب ممكن فان
كل شيء جليلاً او حقيراً ينبغي ان يسأل من الله فان في التمردي
عن ابي هريرة مرفوعاً ليسال احدكم رب حاجته كلها حتى يشع
لغله اذا انقطع واعلم انه نقر عند اهل العربية ان اذا انقعد العوم

قال ابن عصفور فاذا قلت اذا قام زيد قام عمرو افادت ان كلا
 قام زيد قام عمرو وقال هذا هو الصحيح فلا حجة بما قاله الميزانيون
 من اذا سور للحرمة واذن يظهر عليك ان الترتيب يفيد حر السؤل
 فيه سبحانه وتعالى وقد بايع النبي صلى الله عليه وسلم جماعة من
 اصحابه على ان لا يسالوا من الناس شيئا ومن قال ان حصر مشفاد
 من المقام فهو عن العرس بمقام منهم ابو بكر الصديق وابوذر
 وثوبان وكان احدهم يسقط سوطا وخطام ناقته فلا يسال
 احدا ثاوله اياه وقال وهب بن منبه لرجل كان ياتي الملوك ويحك
 تاتي من يغلق عنك بابه ويظهر لك فقره ويوارى عنك غناه ونزع
 من يفتح لك بابه بنصف الليل وبنصف النهار ويظهر لك غناه و
 يقول ادعوني استجب لكم واذا اسعنت فاسعن بالله دون غيره
 والباء صلة للاستعانة مع تعديتها بنفسي لان كون تعالى فاعلا
 للافعال مقرر لكن يجعلون للفعل الات يستعنون بها فافاد عليه
 السلام ان ما يطلب من الالات ينبغي ان يكون مطلوبا من الله
 ومترقبامنه فان ارادته تعالى كافية في حصول كل فعل وهذان

المجلتان معا كل من تلك الكلمات ومضمونها مترج من قوله تعالى
 اياك نعبد واياك نستعين فان السؤال لله هو دعاءه والرغبة
 اليه والدعاء هو العبادة وخرج الترمذي عن انس مرفوعا الدعاء في
 العبادة وفي الحديث الصحيح ومن ترك الاستعانة بالله واستعان
 بغيره وكلمه الله الى من استعان به فصار محذورا ولا وكتب الحسن
 الى عمر بن عبد العزيز لا تستعن بغير الله فيكلك الله اليه
 وعطف هذه الجملة على الجملة الاولى لظهور الجهد الجامعة واورد
 الشطية باذا الماعرفت ولان الشرط متحقق الوقوع ووقوع الامر في
 الجرا لان كلا من جلتي اذا حب ان يكون فعليه استقباله
 والامر مستقبل فيقع جزا ولاذا لكن لا يقع شرطا لان الشرط مفروض
 الصديق في المستقبل فلا يكون طلبيا واعلم ان الامة وهي كل جماعة
 يجتمع امر ما دين او مكان او زمان وهي مفرد لفظا جمع معنى لو
 اجتمعت انصفت على ان يفعول بشي قليل او حصر فالتكبير للتقيل
 او للتخفيف لم ينفعل بشي من الاشياء الا بشي قد كتبه الله لك
 اي لمفعول ولو بمعنى ان والمعنى على الاستقبال كقوله تعالى ولنجش

الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم وقال الفقهاء
لو قال لو دخلت عقت بعنق بالدخول بعده واعلم انه جاء في لو
ثلاثة معان احدها استلزام الشرط للجزاء واسفاره لاسفاره للجزاء
نحو لو كان فيما الهمة الا الله لفستد تا والمقصود اسفاره الشرط و
هنا ليس كذلك لان المقصود ليس اسفاره الاجتماع وما بينهما استلزام
الجزاء للشرط واسفاره للجزاء بانتفاءه نحو فلو شئنا لهديكم جميعين
اي لو شئنا ان يهدي فلم يهدى فلم يهدى على هذا بقدر شرط وجزاء معنى
لو حققا تحقق ملازمة بينهما وهذا ليس من هذا القبيل ايضا
والثالث استلزام الشرط وحده او عدما للجزاء كما في نعم العبد
صريب لو لم يخف الله لم يعضه وهذه ليست كذلك ايضا لعدم
نفع يستثنى منه النفع المقدر ليس لازما لاجتماع الامة وعدم
اجتماعهم اذ يلزم ان يكون المستثنى لازما ولا وجه لان يكون نفع
جميع الامة لازما لعدم اجتماعهم ويمكن ان يقال المعاني المذكورة
انما يكون اذ كانت للماضي وهي هنا استعملت استعمالا للمستقبل
واذا اجتمعوا على ان يضروك بشئ من الاشياء لم يضروك بشئ الا

بشيء

بشيء قد كتب الله ضارا عليك فان قلت الاجتماع للضار ايضا امر فرض
فيناسبه لو قلت النكبة التنبيه على ما بين النفع والضرر من التفاوت
فان دواعي الضرر اكثر وحصول الاتفاق على الاضرار اسهل فقل هذا
الاجتماع منزل المظنون او المعلوم واورد الشرطية بصيغة الماضي
للتاكيد ذلك التنبيه وذلك لان اذا انحصر بالدخول على المتيقن و
المظنون وكثير الوقوع كما ان يستعمل في المشكوك والموهوم والنادر
الوقوع والمستفاد من الجملتين ان العبد لا يصيب الا ما كتب له
وقدر عليه بصدقه قوله تعالى قل لن يصيبنا الا ما كتب الله لنا و
ما ذكر قبلهما او بعدها فوسمى على هذا فان من علم ان اجتهاد
الخلق على غير المقدور غير نافع علم ان الله وحده هو الضار النافع
المعطي المانع فوجب ذلك له افرادة بالعبادة والسؤال والافتقار
وحفظ حدوده واخلاص الدعاء له حال الشدة والرخاء رفعت
الاقلام اي اقدم الملائكة الموكلين يكتب المقادير اشارة الى
انها مكتوبة بتامها وحفت الصحف يقال حفت كحف بالكسر و
بالفتح لغف خفا فاحفوا والتجفيف التيسير وتخفيف الثوب

إذا ابتل ثم غلب عليه اليأس وبقي فيه نداوة فإن يسب كل اليأس
قبل قد قف والصحف جمع صحيفه وهي ما يكتب فيه المقادير جوفها
كناية عن عدم الازدياد والاسفاس والفراغ عن الكتابة إذا كانت
انما صحيفه بعد ما فرغ عن الكتابة لأن ما دام يكتب يكون
فيها رطوبة فإن قلت يفهم من بعض الاحداث وحدة العلم وإن
المقادير يكتب في اللوح فما وجه الجمع قلت يجوز كون الملائكة ما
سورين يكتب ما في اللوح في الصحف او الجمع إشارة الى أن القلم بمنزلة
كل قلم كما أن ابراهيم امه لأنه بمنزلة ما جمع الخيرات ويجوز أن يكون الكلام
المذكور تشبيهاً بتشبيه هيئة نقر المقادير في علمه تعالى بلا تغير
بهية ما كتب في الصحف ويقر وجف ورفع الأقلام فلا يرجع
اليها ولا الى الصحيفه رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح
وفي رواية غير الترمذي كما حمده الله لحفظ الله تجده امامك
تعرف الى الله أي يقرب اليه بالطاعة في الرخاء وهي بالفتح سعة
العيش ففرق في الشدة والحاصل الأمر بنقوى الله ورعانه
حقوقه في حال الرخاء فإنه يحصل بها معرفة خاصة تقتضي قرب

العبد

العبد من ربه فيمنحه من الشدايد هذه المعرفة معرفة العبد لربه نوعاً
عاملاً حاصله لجميع المؤمنين وهي الاقرار والتصديق وخصه يقتضي
ميل القلب اليه والانقطاع عن غيره والانس بذكره وهذه منزلة العبد
كما قال بعضهم مساكن اهل الدنيا خرجوا منها وماذا قالوا الطيب ما فيها
قبل له وما هو قال معرفة تعالى ومعرفة الله تعالى العبد ايضا نوعان
معرفة عاقبة وهي علمه سرهم وعلايته قال تعالى وهو اعلم بكم إذا
انشاكم من الارض وإذا أنتم لجنة ومعرفة خاصة تقتضي محبة العبد
وانجائه من الشدايد حكى أن فضيل بن عياض سأل شعراة العابد
الدعاء فقالت يا فضيل ما بينك وبينه ما أن دعوتك اجابك فغشي
على الفضيل قال سلمان الفارسي رضي الله عنه إذا كان الرجل دعاء في السر
فقلت به ضراً فدعا الله تعالى قالت الملائكة صوت معروف فشفعوا
له وإذا كان ليس بدعاء في السر فقلت به ضراً فدعا الله تعالى قالت
الملائكة صوت ليس بمعروف فلا يشفعون له روى أنه استوحى
رجل أبا الدرداء فقال اذكر الله في السر بذكرك عز وجل في الضراء و
اعظم الشدايد النار له بالعبد في الدنيا الموت وما بعد أشد منه

ان لم يكن مصير العبد الى خير فالواجب على المؤمن استعداد الموت وما
بعده في حال الصحة بالتقوى والاعمال الصالحة فان المؤمن المستعد
له اذا انزل به لحن الظن بربه وجاءته البشري من الله فاجب لقاء
الله ولجب الله لقاءه والعاجر بعكس ذلك واعلم ان ما لم يسبق با
لادعاء في الرخاء من الدعوات في الشدايد وان لم يجب لكن لا يخلوا
عن فائدة والدعاء المستجاب ما يترتب عليه المسؤل لا الفائدة
المطلقة واعلم ان ما اخطاك من اراد شيئا وافق عليه يقال لخطا
وان وقع منه كما اراد يقال صاب واستعماله هنا مجاز لم يكن ليصيبك
وضع موضع الحال كانه قال بحال ان يصيبك وفيه مبالغت للدخول
اللام الموكدة على النفي ويسلط النفي على الكينونة وسراسة في الخبر وما
اصابك لم يكن ليحطئك ان الظاهر ان الخطاب عام وفيه حث على
التوكل والتسليم والرضا وبعث على التصلب في دين الله مع الاعداء
والمضي بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر من غير مبالاة باحد ولزوم
القناعة والصبر على المصائب من الاهل والولد والمال وعلى المراقبة
لنفس الامارة في السلوك واعلم ان النصر والغلبة على الاعداء مع الصبر

هذا شامل للنصر في جهاد العدو الظاهر وجهاد العدو الباطن فمن
صبر فيما فصر وظفر ومن لم يصبر وجرع غلب وأسر العدو او قله و
الصبر كف النفس عن هواها وعن عيسى عليه انكم لا تدركون ما تحبون
الا بصبركم على ما يكرهون والصبر مغاير للرضا اذا الرضا انشراح الصدر
بالقضاء ومباشرة اليقين معه كحفف الالم او يزيله بل قد سلاذ
الخواص بما اصابهم بملاحظة حكم المبلى وخيرة لعمدة وروى عنه
صلى الله عليه وسلم اذا احب الله عبدا ابتلاه فان صبر احبناه فان
رضي اصطفاه وان فرح مع الكرب يقال فرح الله الغم بفرجه اي كشف
كفرجه والكرب كالضر الغم الذي ياخذ بالنفس كالكمة بالضم ويشهد
لهذا الحكم قوله وهو الذي ينزل الغيث من بعد ما قنطوا والحاصل
ان الكرب وظنوا انهم قد كذبوا اجابهم نصرنا وان مع العسير اي
مع جنى العسير فرحنا كان يسر اعظيما فلا تأس من روح الله
اذا عراك غم واكد مبالغة في معاقبة البسر للعسر وهذا منتزع من
قوله ثم اني لم نشرح وذكر في تفسيره ان الجملة الثانية اما ما اكيد للدخول
او استيناف وعدة بان العسر مشفوع يسر اخر كتاب الاخرة وعليه

قوله عليه السلام ان يغلب عرسين فان العرس عرف فلا يتعدد
 سواء كان لامة للجنس او للعهد واليسر منك فيحتمل ان يراد بالثاني
 ما يغاير الاول والعرف قوله تعالى ولا يريد بكم العرس هو ما في الاحكام
 فلا ينافي في ارادته بثبوت العرس في غيرها من الاكساب والازواق
الحديث العنرون هذه الصيغة مشتركة بين مجموع الاحاد
 وبين الواحد الذي يتم به العقد عن ابي مسعود عقبه بضم
 العين والقاف الساكنة ابن عمر والانصاري جمع ناصر كاصحابنا
 اوجع بصير كاشراف وشريف والمراد بالانصار الاوس والخزرج سماهم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانوا قبل ذلك يعرفون بابني قبله
 نفاق مفتوحة وبابن تحانية ساكنة وهي الاسم الذي جمع القبيلتين
 وحضوا هذه المصنعة من القبائل بما فازوا من ايواءهم النبي صلى الله
 عليه وسلم ومن معه والقيام بامرهم واثارهم في كثير من الامور على
 انفسهم وكان ذلك موجبا لاعدائهم جميع الفرق الموجودين من عرب
 وعجم ولذا جاء التحذير من بغضهم والترغيب في حبهم حتى جعل ذلك
 اية للنفاق والايمان البدرى قال البخاري هذه النبوة لشهوده

وقعة البدر وهو موضع بين الحرمين معرفة مذكرة ووثق ووقعه
 اول وقعه قاتل النبي صلى الله عليه وسلم المشركين والجهنم على انهم
 يشهد تلك الوقعة بل البدرى نسبة الى ماء نزل له كذا في القاموس
 توفي سنة اربعين وقيل غير ذلك مرواية ما به حديث واثنان ايقفا
 على تسعة وفرد البخاري هذا الحديث وفرد مسلم سبعة سكن الكوفة
 واستخلفه على باعند خروجه الى صفين ومات بها وقيل بالمدنية قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان مما ادرك الناس من كلام
 السنة الاولى قبل كلمة من في مما ادرك زيادة على القول بزيادة في الاثبات
 والنظرية خبران والتقدير ان الذي ادركه الناس من كلام السنة
 الاولى هذا ويحتمل التبعية فالنظرية ح في محل النصب على انها اسم
 ان ومما ادركه خبره والتقدير ان هذا الكلام من جملة ما ادرك
 الناس من كلام السنة الاولى اقول — الاصل في كلمة من الابتداء
 والبيان فلا يعدل منها الادعاء ويجوز الحمل هنا على التبيين
 بتقدير بهم اي ان شيئا مما ادرك وزيادة من عند القائل بخبرها
 في الاثبات غير مطردة فلا وجه للقول بهامع احتمال غيرها واسناد

واسناده الى السنه الاولى مشعرا بان هذا من نتائج البحث وغيره مختص
 بشرعينا ويجوز في لفظ الناس الرفع والنصب والعائد على الثاني
 ضمير الفاعل وادرك بمعنى بلغ ويجوز كون الشرطية اسما لان تاويل
 هذا القول اذ لم تستحي فاصنع ما شئت المخطب عام والحيا انقيض
 النفس من البقيح مخافة ^{الدم} القم وهو توسط بين الوقاحة التي هي الجراءة
 على القبائح والتجمل الذي هو انحصار النفس عن الفعل مطلقا واشتقاقه
 من الحيوة والغبت سى جيا بالفصلان بحيوة الارض والسموات
 وكذا بالحيا حيوة الدنيا والاخرة ومن لا حيا فيه فهو ميت في الدنيا
 عسى في الاخرة وفي الكشاف وتفسير الفاضل انه انكسار يعترى القوة
 الحيوانية فيرد لها عن فعلها فيقل جى الرجل كما قيل شى وحشوا اذا
 اعتلت سنا وحشاه لكن الواحدى ذكر انه يقال استحي الرجل لقوة
 الحيوة فيه لشدة علمه بالعيوب والحيا من قوة الحس قال المصنف
 معنى هذا الحديث اذا ارادت فعل شى فان كان مما لا يستحي من الله
 ومن الله فافعله والا فلا وعلى هذا مدار الاسلام فالامر عند الحاجة
 ويوجب ذلك ان المأمور به الواجب والمندوب يستحي من تركه والنهي

عنه الحرام والمكروه يستحي من فعله واما المباح فلا يلزم حيا في فعله
 ولا في تركه فالحديث متضمن للحكام الخمسة وقيل هو امر تهديدى
 اصنع ما شئت فان الله يحاربك وقيل هو امر بمعنى الخبرى من لا يستحي
 يصنع ما اراد والحكمة في التعبير بلفظ الامر دون الخبر ان ما يكف
 عن الشرور هو الحيا فاذا تركه صار كالما هو رطبا بارثا بكل شرور
 قيل المعنى انت اذا لم تستحي من الله من شى وبحب ان لا تستحي
 منه من امر الدين فافعله ولا تبال بالخلق وان استحييت من الخلق
 هذا ومن يجوز عموم المشترك لا يحمل الامر هنا على الاجابة والتهديد
 مع التسايف بينهما ويحتمل ان يكون المراد لكث على الحيا والتوبة
 بفضلها اى لما لم يخرص جميع ما شئت لم يحز ترك الاستحيا ولذا قال
 عليه السلام الحيا خير كله فان قلت قد يمنع الحيا عن مولجته
 من يرتكب المنكرات ويوجب الاختلال ببعض الحقوق قلت الكلام
 في الحيا الشرعى وهو خلق يبعث على ترك القبيح وما ذكر يطلق عليه
 الحيا عرفا لمشاربته بالحيا الشرعى وهو ضعف وعجز ومن مرسل
 لكن الحيا يحتاج ان طرف من الايمان والاخر عجز رواه البخارى

في كتاب الايمان الحديث الحادي والعشرون عن ابي عبد الله وويل
 ابي عمير سيفان بن عبد الله بن ربيعة الطائي الثقفي رضي الله عنه
 كان في عهد عمر رضي الله عنه على الطائفة وعمره عثمان فذهب
 الى البحرين وروى عنه ابنه عبد الله وعمره ونافع وليس له في البخاري
 حديث وليس له في مسلم الا هذا الحديث قال قلت يا رسول الله
 بالنداء البعيد على الاشهر ايراده هنا لاستبعاد المنادى نفسه عن
 مرتبة المنادى او لخصه على اقباله كانه بعيد عنه او للتأكيد المفيد
 لان ما يتلوه من الخطاب هو المقصود الا هم قل لي اي لاجل نفعي في
 الدارين ويجوز ان يكون الادم للنقوية في الاسلام معلق بصيغة
 الامر او بما بعده اي قولا وقدم للاهتمام لا اسال صفة للقول عنه اي
 قل لي فيه قولا لا سنا جاعلا لاكون بعده محتاجا الى ارسال احد غيرك او
 بعدك هكذا في بعض النسخ وهو شك من الراوي وبعدك طرف لغو
 متعلق بالسؤال والمضاف محذوف اي بعد سؤاليك بظيرة وما يمسك
 فلا يرسل له من بعده او مستقر والتقدير ترتيبية قال قل انت يا الله
 ثم استقم الامر عطوف على قل والاستقامة بمعنى الاقامة ويحتمل ان

يكون السبب للطلب اي اطلب القيام على الحق من الله وهذا مستخرج
 من قوله تعالى ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا والمقصود من
 الايمان العقد والقول والعمل او الاولان او نفس التصديق المقصود
 والاستقامة الثبات على الايمان وروى عن ابي بكر الصديق رضي
 الله عنه قال في تفسير قوله ثم استقاموا لم تتركوا بالله شئا وروى
 نحوه عن ابن عباس وارضى وقال بعض العلماء لعلمهم ارادوا
 بذلك التفسير الثبات على التوحيد الكامل الذي يحرم صلجه على التاكيد
 لان ايمان المعلق اجابة لداعي الهوى وهو ينا في التوحيد الكامل
 قوله تعالى افرأيت من اتخذ الهه هواه قال السيد الشريف في
 حواشي المشكوة ناقل عن الشفاء ان لفظ ثم يدل على ان الكفاية
 مكلفين بالفروع وفيه ابحاث اذ يجوز ان لا يكون للتراخي الزماني
 ولو سلم يجوز ان يكون معلقا بنفس الاستقامة لا بوجوبها
 فاللازم تحققها بعد الايمان لا تحقق وجوبها والحاصل ان معنى
 ثم نسبة مخصوصة ملحوظة بين شيئين مستعنيين والاستقامة
 معنى مستقل دون الوجوب اذ هو الطلب وهو ملحوظ من حيث

هوالة ملاحظة الطالب والمطلوب ولو سلم تعلق ثم بالوجوب يمكن
ان يقال المراد بالاستقامة اشتغال جميع الاوامر والنواهي ووجوبها
متاخر عن الايمان زما ناولا يدل على ان لا يكون الكفار مكلفين
بالفروع ولو لم يكن الاستقامة بهذا المعنى فكلية ثم لا ندل الاعلى
ترخي وجوب الاستقامة عن وجوب الايمان لا عن نفسه والمذكى
هو الثاني وايضا لم لا يجوز ان يكون المراد بامت بالله الايمان به
تعالى وحده ويكون تصديق الرسول مندرجا في قوله فاستقم فبيل من
تاخر وجوب الاستقامة عن التصديق بالله وحده لا عن صفة
الايمان ~~ولو صح~~ دليله بل من ان يكون الكفار مكلفين بالفروع بعد
الايمان ولو صح بمسألة اذ كل من لم يتعقب مع مسألة ويجوز ان يراد
بالاستقامة ما يشمل العقائد والاعمال والاخلاق والاستقامة
في العقائد بالاجاب عن التشبه والتعطيل وفي الاعمال بالاختراز
عن التعيير والتبديل وفي الاخلاق بالبعد عن طرفي الافراط و
القريب ولذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قيل قد اسرع
اليك الشيب شيبتني هود واخوانها رواه مسك الحديث

الثاني والعشرون عن ابي عبد الله هذا هو المشهور وقيل **ابي عبد**
الرحمن والي محمد ايضا جابر بن عبد الله الانصاري رضي الله
عنهما المستنى بجابر بن عبد الله في الصحابة اربعة والمراد هنا
جابر بن عبد الله بن حرام بن كعب بن سلمة السلمي شهد العقبة
مع ابنه وهو صبي وقيل شهد احدا وفي مسلم عنه انه لم يشهد
بدا ولا احدا اذ خلفه ابو على اخوانه وشهد ما بعدها وشهد
صفين مع علي رضي الله عنه واستغفر له النبي صلى الله عليه
وسلم مرات مروا به الف وخمسمائة واربعون انقفا على ايمان
وخمسين وفرد البخاري ستة وعشرون ومسلم مائة وستة
وعشرون عني في اخره مات ستة ثمان وسبعين بالمدينة ان
رجلا قيل هو ثمان بن قوقل نفاين الخرجي سال رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال ارايت هذه كل يقولها العرب عند
الاستخارة اراي اخبرني وقيل اي هل عرف والاول انسب اذ اصليت
المكتوبات اي الفريض التي كتب الله على وصيت رمضان واحلت
وحرمت الحرام ولم ازل على ذلك شيئا اذ دخل الجنة بجمل كون

الزكاة والحج مذكورة ايضا واقتصر الراوي على بعض ويجوز تركها لعدم
فرضيتهما على ذلك السائل اولاهما لم يفرض في ذلك الوقت وترك التوفل
اما لعدم مشروعية ما في ذلك الوقت اولان تاركها مفع وان كان مردو
الشهادة وقبل المراد يلم انزل بعشر الفريض بان صلى الصبح اربعاً مثلاً
وهو بعيد قال نعم هو حرف تصديق ووعد واعلام الاول بعد الخبر
والثاني بعد الفعل ولا تقفل وما في معناها والثالث بعد الاستفهام
كالذكر فالمراد ادخل الجنة وحرق الاستفهام مقدراً فان قلت
قال الفقهاء لو قيل نعم في جواب اليس لي عليك ديناً لزم الدينار مع
ان الاستفهام عن السلب فجواب الاستفهام عن الثبوت كيف يفيد
الثبوت قلنا نعم بعد الاستفهام لتقرير ما سبقه بعيد لكن اهل
العرف يستعملونه بخلاف ذلك ومنى الاقرار على العرف وبناء الفتوى
عليه واستعمال البلغاء كاذكروا لهذا قال ابن عباس ان نعم في جواب
الست بربكم كفر رواه مسلم ولما كان احلال الحلال وتحريم الحرام
يوهان انه غير مفيد بالشرع باذر المصنف الى بيان المعنى برفع الهم
ولم يرص بان يبين في الباب الموضوع لكشف الالفاظ ومعنى حرمت

الحرام اجتنته ومعنى احلت الحلال فعلته معتقدا حله الظاهر انه
حمل الحلال على ما ليس بحرام فيشمل الواجب والمندوب والمباح ومن
لا يأتي الابه يدخل الجنة ومنهم من يفسر تحليل الحلال باعتقاد حله و
تحريم الحرام باعتقاد حرمة مع اجتنابه ونوهم واهم انه بناء على جملة الحلال
على المباح وظاهر انه لا حاجة الى فعله وفيه ان اجتناب الحرام يستلزم
فعل الواجبات اذ تركها من الحرمات فيجوز ان يكون مراد هذا القول
بالحلال ما ليس بحرام وبكفي في هذا المقام اعتقاد الحمل لان ايتان الواجبات
يلزم من احسانه الحرام لان تركها من الحرمات وايضا الظاهر من الحلال
التعظيم ولا وجه لارادة فعلها فمدلول الحديث ان من قام بالواجبات
وانتهى عن الحرمات دخل الجنة وقد كثرت الاحاديث بهذا المعنى
وذكر الصلوة والصوم للمبالغة والتأكيد وما في الصحيحين من قوله
عليه السلام ما من عبد يشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده
ورسوله الا حرمه الله على النار وامثاله عند العلماء مقيد بقيود
وشروط مثل ان يقول بصدق وخلوص والصدق في هذه الكلمة
توجب ان يرسخ فيه تاله لله وحده ويتقي عنه تاله ما سواه فلا يح

سواء ولا يرجو الا اياه ولم يتوكل الا عليه ولا سقى له يقية من اثار
نفسه وهواه فمن كان في قلبه اصرار على محبة ما يكره الله وارادة ما لا
يريد من اوقص في التوحيد **الحديث الثالث والعشرون عن ابي**
مالك الحارثي بن عاصم الاشعري رضي الله عنه قل كعب بن عاصم ان فرد مسلم
بهذه الرواية عنه وروى الترمذي عنه في جامعه مات في خلافة
عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم با
لظهور بضم الطاء مصدر بمعنى الطهارة وبالفتح ما يتطهر به وذهب
البعض ومنهم الخليل الى انه بالفتح فيما وحكم الضم فيهما وذكر الاخفش
الفتح في المصدر وعن ابي عمرو ان القول بالفتح مصدر لم اسمع غيره
وفي شرح الرضي على الشافية لم يأت فعول بالفتح مصدرا الا خمسة احرف
الوضوء والطهور والولع والوقود والقول كاحكى سواه والرواية
هنا بالفتح لكن قال بعضهم الاجود بالضم وقال القاضى بجى فعول بمعنى
المصدر على قلة ومعنى الفاعل كصنور والمفعول كحلوب والاله كالوضوء
والاسمية كالذنوب وهنا ان لم يكن مصدرا بعد مضاف الى استغله
وهو بمعنى التطهر عند اصحابنا وبمعنى الظاهر عند الحنفية وبمعنى

ما ينكر منه التطهر عند مالك ويورد على اصحابنا انه من طهر وهو
لازم وليس فيه الا بالمبالغة والمبالغة ليست من اسباب التقية
فكيف يكون بمعنى التطهر وهو متعد ولجب بانه لما لم يكن الطهارة
في نفسهما قابله للزيادة رجع المبالغة الى انضمام معنى التطهير اليها
لان اللزوم صار متعديا شرط الايمان شرط الشئ نصفه وقد
يستعمل في بعض منه قبل المعنى ان اجر الوضوء ينتهي الى نصف اجر
الايمان وقيل الوضوء يقطع ما قبله من الخطايا كالايمان الا انه توقف
على الايمان في معنى شرطه وقيل المراد بالايمان الصلوة كما في قوله ثم
وما كان الله ليضيع ايمانكم والطهارة من شروط صحتها فصار
كالشرط وخرج البزار عن ابي هريرة مرفوعا الصلوة ثلثة اثار
الطهور ثلث والركوع ثلث والسجود ثلث الحديث فاذا جعل الركوع
والسجود لسفاريهما كشي واحد يكون الوضوء نضفا وقيل المراد با
لظهور هنا ترك الذنوب اذ هي ارجاس معنوية والايمان نوعان
ما يحل به وما يتحلى عنه فنصفه ترك المنهيات وهو تطهير النفس
وهذا لا يلزم رواية الوضوء شرط الايمان وقيل شرطه اي شعبه

منه وما يمنع المكلف من الطاعة بموجب نقصان الدين فرفع المانع
معدود من الدين ولحسن الأقوال القول الثالث فالكلام مبني
على التشبيه البليغ جامع التوقف عليه والحمد لله أي التكلم بهذه
الكلمة تملأ الميزان والمراد بيان عظم أجرها وقد دلت النصوص على
وزن الأعمال والميزان ما يعرف به مفاد الأعمال ويؤمن به ونفوس
كيفته إليه تعالى ويفهم من الكتاب والسنة تعدد الميزان وإن
لكل ميزان كفة نورانية للحسنات وكفة ظلمانية للسيئات وقال بعضهم
إن لكل امرئ ميزان وقال بعض السلف الميزان واحد له كفتان و
لسان وساقان ولفظ الجمع في قوله لا ونضع الموازين للاستعظام
وذكرناه في كيفية الوزن وجريها أحدهما أنه سجل كتاب الحسنات
بقدرها وتخفيف كتاب السيئات بقدرها وإما أنها بحسب الأعمال
وبعض الأحاديث يلازم الوجه الأول كحديث البطاقة وبعضها
الوجه الثاني كحديث واحد التاويلين يندفع شبهة المعتزلة
وهي أن الأعمال أعراض عدمت فلا تغاد ولو اعتدت لا يمكن وزنها
وقد ياول الوزن بمقاييس بين الأعمال بما علم الله الملائكة •

وسبحان الله أي التكلم بهذه الكلمة قال ابن الحارث في أمالته فيل سبحان
الله مصدر سبى ولا يصح لأن سبى معناه قال سبحان الله بل هو مصدق
لفعل في معنى البراءة أو البرية فكانه قال برئ الله من سوء برائه
وفيه نظر إذ استعمال سبى بمعنى قال سبحان الله لا يفي استعماله بمعنى
أخر بل هو استعمالان ومصدر الأول التسميح والثاني السبحان ويقال
سبى سبحانا كنع أيضاً وعن سوبه أنه من المصادر التي لا تقع إلا
مضافاً إلى فاعله أو مفعوله أقول هذا هو الغالب والمشهور مضافاً
إلى المفعول وقد جاء في الشعر غير مضاف كقوله سبحانه ثم سبحانا انزهه
والحمد لله تملأ أو تملأ وشك من الراوي وهذا الشك في اللفظ
ومعنى التركيب على أي تقدير محتمل لنسبه ملأ ما بين السماوات
والأرض إلى كل واحد وإلى المجموع قال المصطفيا تملأ وتملأ بالثناء
من فوق والثاني فيه ضمير الجملة والحديث يدل على فضل هاتين
الكلمتين ولا دلالة له على فضل التمجيد كما توهم لكن ورد في بعض
الأحاديث ما يدل على فضله وهو أن السبى نصف الميزان و
الحمد لله تملأ وفي الحديث أشكال الذود في شأن الميزان كزود

فيه السماوات والارض لو سورها فاعلم ان الميزان اوسع من ما بينهما فكيف
يكون الحمد لله تملأ الميزان وهو مع سبحان الله تملأ ما بين السماء والارض
وكذا لو كان المراد نسبة الفعل الى كل واحد اذا الحمد لله لما كانت تملأ
الميزان الذي هو اوسع مما بينهما لا ينبغي نسبة تملأ ما بينهما اليه وحل
الاسكال بان يراد بهذه النسبة الكثرة لا الحقيقة فان قلت حديث
البطاقة يدل على كون لا اله الا الله افضل منهما اذ يفهم منه رجاءها
على الميزان وانه لا يعدها شي وورد ايضا انها افضل للذكر فهي افضل
من التسبيح والتحميد وقد ورد ايضا ما يدل على انها افضل اذ ورد من
قال سبحان الله وبجده في يوم مائة مرة خط خطاياه وان كانت
زبد البحر ووقع في التهلكة بحيت عنه مائة سيئة وزيد البحر اصغاف
اصغاف المائة قلت الحديث من قال لا اله الا الله وحده لا شريك
له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير في يوم مائة مرة كانت له
عدل عشر رقاب وكنت له مائة حسنة ومحيت عنه مائة سيئة
وكانت له حريرا من الشيطان حتى يمسي ففيه عتق الرقاب وهو
يزيد على فضل التسبيح لانه قد جاء من اعتق رقبة اعتق الله بكل عضو

منها عضو منه من النار فحصل بالعتق تكفير جميع الذنوب عموما بعد
حصرا عدد منها خصوصا وما زاد عتق الرقاب الزايدة على الواحدة
فان قلت في مسلم من حديث الى ذرق قال سئل رسول الله صلى الله
عليه وسلم اي الكلام افضل قال ما اصطفى الله ملائكة سبحان
الله وبجده وهذا يدل صريحا على انها افضل من التهليل قلت قد اورد
مسلم من حديث سمرة احب الكلام الى الله اربع لا يفرق بانه
بذات سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ولعل
المراد بقوله سبحان الله وبجده مجموع الكلمات الاربعة التي ببعض
في الذكر احصاها وقد وقعت احاديث في ثواب هذه الكلمات متفرقة
ومجموعة على وجه محتمل وجمع القرطبي بان الاختلاف مبني على
اختلاف احوال الذاكرين والثواب الجسم انما هو لمن استحضر معانيها
واملأها واختلاف الثواب لاختلاف فروع الذاكرين وهذا الجمع
انما يتأتى فيما تعدد مخارجهم من الاحاديث لا فيما اتحدت فبلغ
فيه الترحيح وذكر بعض العلماء ان الفضل الوارد هنا وفيما شابهه
انما هو لاجل الفضل في الدين والطهارة من الحرام العظام ومن اصر

على شهواته وانتك حرمانه لا يلجئ بالمظهرين كما قال تعالى ام حب
الذين اجتروا التنيات ان يجعلهم كالذين امنوا وعملوا الصالحات
سواء بحياهم ومماتهم ساء ما يحكمون والصلوة نوراً تهدي الى
الصواب كالنور وتهدي صاحبه به قال الله يسعي نورهم بين
ايديهم وبأيمانهم اوسبب لاشراق النوار المعارف او نور في القلب
او في القبر لا سيما صلوة الليل كما قال ابو الدرداء صلوا ركعتين
في ظلم الليل لظلمة القبور وكانت رابعة فترت عن وريدها بالليل فأتاها
ان في منامها فانشدها **شعر** صلوتك نور والقادر قدود
ونورك ضد الصلوة عتيد او نصير نوراً يوم القيمة ويجمل قوله
يسعي نورهم على الحقيقة والصدق بهان اي حجة على ايمان فاعلمها
فان المنافق باي منها وقيل العبد اذا سئل من مصرف ماله كانت صدقة
براهين في الجواب وقيل البرهان هو الشعاع الذي على وجه الشمس
في نور ابضا والحجة سميت برهاناً للوضوح دلالتها على ايمان صاحبها
وفي حديث ابي موسى روح المؤمن يخرج من جسده له برهان كبره
الشمس **والصبر ضياء** وفي الاخرة او في قلب صاحبه يستضي به صاحبه

مستمراً على الصواب قبل الضياء اقوى من النور اذ الحاصل من المضي
بالذات ان كان قوتاً فهو ضياء وان كان ضعيفاً فهو شعاع والحاصل
من المضي بالغیر نور اقول في القاموس الضوء النور ويضم كالضوء
والضياء وبكسرهما وما قيل من الفرق بين الشئنة سلتهم ان لا يكون
القيام بالشمس ضياء ولا نور ولا شعاعاً وقبل ما بالذات ضوء او
شعاع وما بالعرض نور وكان هذا تخفيض حري حسب الاستعمال
لانها في اصل اللغة كذلك وقيل الضياء نور يجبل به حرار ولذا وصف
به شريعة موسى لما فيها من الاضار ووصف شريعتنا بانها نور لانها
الحقيقة السمحة ولما كان الصبر شاقاً على النفوس فكان ضياءً ولا
يخفي حسن المكنة لو وقع ذلك الفرق لغة او عرفاً وفيه حفاء وفي
الكشاف الضياء اقوى وهذا القدر ثم المكنة ويمكن ان يراد بالصبر
الصوم كما قيل في قوله تعالى واستعينوا بالصبر والصلوة ورمضان
مسمى بشهر الصبر والصبر يكون على طاعة الله وعن معاصيه وعلى
اقداره والا ولان افضل صرح بذلك السلف والصوم مجمع الثلاثة
لان العبد ترك شهواته مع منازعة نفسه ويصير على الاقدار المولمة

من الجوع والعطش والقران حجة لك او عليك اي تنتفع به ان تلوته و
علمت به والا فهو وبال عليه قال تعالى ونزل من القرآن ما هو شفاء
ورحمة للمؤمنين ولا يزيد الا خسارا وفي مسلم عن عمر رضي الله
يرفع بهذا الكتاب اقواما ويضع به اخري كل الناس بعدوا اي يصح
استيناف كان سائلا يقول ما حال الناس وكل موضوع لاستغراق
افراد المنكر والمعرف المجموع واخرى المفرد العلم او المعرفة بالدم نحو
كل رجل وكلهم الله وكل يزيد حسن وكل الناس كذا والغد والسير والنها
وهو صند الروح من الغدوة بالضم وهي ما بين الصبح وطلوع الشمس
فبايع نفسه اي هو بايع نفسه بالآخرة اي ترتب على اصباحه و
دخوله في العداوة مع نفسه ويستعمل كل من البيع والشراء بمعنى
الاخر ولما كان كل منهما مسلم ما ترك ما في يده واختار الغير يطلق
لفظهما مكان ترك حالة واختيار اخرى والاولى هنا ارادة الشراء بدليل
قوله فمعتقها اذا اعتاق انما هو بعد الشراء فل هذا خبر اخر اي فهو
معتقها او بدليل بعض من قوله فبايع نفسه قوله او موثقا عطف عليه
اي مهلكها من وبن كضرب اذا هلك وفيه لقنان اخر اي وبق يوتق

ووبق سبق بالكسر فيها قال محمد بن الحنفية ان الله تعالى جعل الحنة
ثمنا لانفسكم لاسعوا اليها وخرج الطبراني من حديث ابن عباس
مرفوعا من قال اذا أصبح سبحان الله وحجده الفمرة فقد اشترى
نفسه من الله وكان من اخريه معتق من النار وفي الحديث الجمع
والتفريق فان قوله بايع نفسه جمع كل الناس في بيع نفسه ثم فرق
بان اوقع التباين بينها بالاعتاق والاباق والحاصل انه حكم على الكل
المجموع بالبيع ثم خراؤه خرا من مسبق وموبق فكانه قال بعضهم معتق
وبعضهم موبق رواه مسلم وفي بعض نسخ مسلم الصيام ضياء و
اكثرها الصبر **الحديث الرابع والعشرون عن ابي ذر رضي الله**
عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما روى النبي
عن الله عز وجل في الحديث قدسى والفرق بينه وبين القران
من جهة انه ليس من التحدى وليس فيه كثرة المعنى والفهي كالقران
ولا يحرم منه على الحديث وجلده لا يكفر ولا يوترفيه وقد يفرق
بانه يغير وساطة الملك وفيه انه قد يكون بها كالحديث الحسن
الذي اخرجه احمدان رجلا سال النبي صلى الله عليه وسلم فقال اي

البلد شر قال لا ادرى حتى اسال جبريل فقال لا ادرى
حتى اسال ربي فانطلق قلبت ماشاء الله ثم جاء فقال اني سالت ربي
عن ذلك فقال شر البلد الاسواق لكن غالبها بلاد توسطه والفرق
بينه وبين سائر الاحاديث ان اللفظ والمعنى فيه من الله تعالى
وفي سائر الاحاديث المعنى منه دون اللفظ ولم يضاف ان
الحديث القدسي هل هو قديم لفظه على بقدر قدم لفظ القرآن ام
لا والكلام النفسي القديم يشمل ام لا انه قال باعمادى الظاهر ان الخطاب
للاشئ ويجوز شموله للجن بل للملك ايضا اني حرمت الظلم على نفسي
بطلق الظلم على التصرف في حق الغير وعلى تجاوز حدود الشارع وعلى
وضع الشئ في غير موضعه وكل من الاولين ممتنع لذاته لا يتعلق به
جعل فالمراد بالتحريم الذي هو في الاصل جعل الفعل بحيث يتعلق به
الذم عاجلا والعقاب اجلا استلزام ذاته امتناعها لسرها بالنبى
المتعلق بالعباد والمعنى الثالث ممكن لذاته لكنه لا يريد به الله تعالى
لحسانا الى عباده وفضلا منه فالمراد بالتحريم لو اراد بالظلم ذلك
عدم ارادته بعلاقة الشئ به ففي حرمة على كل تقدير استعارة

تبعية ويمكن ان يقال المعنى على الاولين حرمت شرعته على نفسه
فانه يمكن ان يكلفنا بان يظلم بعضنا بعضا وتحريم شرعته غير
تحريم في نفسه المفهوم من قوله وجعلت محرمات بينكم فلا يمتنع
التكرار فافهم والمراد بالنفس الذات وذكر السيد في شرح المفتاح
لا يطلق النفس عليه تعالى وان اريد بها الذات الامشاكله وانت
نعلم انه لا مجال للمشاكله ههنا بل هذا مما يقدر في حصره في الكلام
يجوز ان يقال عند اهل السنة بان لله نفسا لان النفس يراد بها
الذات قال تعالى واصطنعتك لنفسى ويجذر كم الله نفسه
وجعلته بينكم محرمات اي حكت محرمات الظلم فيما بينكم وهذا يشمل
ظلم احد نفس وبغرة واعظم الاول الشك ثم تلي الجرائم على اختلاف
والثاني ايضا مراتب واليه اشار النبى صلى الله عليه وسلم في خطبة
حجة الوداع ان دماءكم واموالكم واعراضكم عليكم حرام كحرمة
يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا فلا تظالموا هذا تأكيد
لكونه وجعلته بينكم محرمات حذف احد التاوين من الفعل تخفيفا
وحمل التفاعل على المبالغة في نفي الظلم اولى من جملة على ما هو الاصل

كما لا يخفى يا عبادي كلكم ضال الامن هديته الضلالة العدول
 عن الطريق السوي عمدا او خطأ قوله عرض عريض قال المارزي
 ظاهر هذا انهم خلقوا على الضلالة الامن هداية الله في الحديث
 المشهور كل مولود يولد على الفطرة قال فقد يكون المراد بالاول
 وصفهم بما كانوا عليه قبل بعثته عليه السلام اليهم او انهم لو تركوا
 وما في طباعهم من افعال النظر واثار الشرب والصلو والثاني اظهر
 وحاصله ان من شأنكم الضلالة ويرجع الى الاول ما قيل من ان
 الضلال هو الجهل بشرايع الاسلام ومن شارح الحديث من لم
 يعطى بهذا وحسبه وجه آخر واستشكل الاستثناء لعموم الضلالة
 لكل فرد فلا يخرج احد بالاستثناء ودفع باعتبار الدوام في الضلالة
 وفي عموم الضلال نظر فان قبل شرايع الاسلام اهتدى بعضهم
 بطريق الحق كمن يدعون بربهم ونفعل على ما ذكره القاض في تفسير
 قوله تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته لا تبغى الشيطان الا
 قليلا ويمكن ان يقال الانسان دائما لم يرتد بنفسه الى ما هو خير له
 والله يهديه هداية مستمرة مندرجة من مبداء الابد الى منتها

يمكن بها من جلب المنافع ودفع المضار مبداء هدايته الى
 امتصاص دم الطث من الرحم ونشأتها هداية الى طريق الجنة
 وفي اي مرتبة فرض انقطاع هدايته تعالى عن الانسان سقى
 ضالا فكل انسان ضال في حد ذاته الامن هداية ولذا قال فاستهد
 وفي اهدكم هذا اذا كان الخطاب للانسان ولو كان للمكلفين
 مطلقا فهم ايضا كذلك حسب مصالحهم يحتاجون الى هدايته ثم
 وفي الحديث دليل على مذهب اهل السنة في ان المهتدي من
 هداية الله تعالى فانه تعالى اراد هداية بعض دون بعض
 والمعتزلة قالوا اراد هداية الجميع يا عبادي كلكم جايع تكرر
 النداء لابقاظ المخاطبين وازالة غفلتهم وزيادة اقبالهم عليه
 والجمع الم بدرك عند خلو المعدة من الطعام ونشأ منه سوء
 الخلق والمخيلات الفاسدة وغير ذلك من المفاسدة فانزالته
 من اثم النعم ولذا ذكر التحليل عليه السلام عند دعائه تعالى
 هو الذي يطعمني ويسقيني واما الجمع بفتح الجيم فهو مصدر
 جاع الامن اطعمته فاستطعموني اطعمكم ولم يذكر الشرب الكفا

عاما

الامن اطعمته

بالاصل المتبوع فان الحاجة الى الشرب مع الطعام ومن الناس من
ذكر ان الشرب ليس من الضروريات بل الميل اليه انما هو حسب العادة
ونقل عن بعض الصوفية انه لم يشرب ثلثين سنة وهذا ضعيف
اذا ظاهر انه لا بد للغذاء من بادرة الشرب والنقل المذكور لو صح
فانما هو لكثرة رطوبات ذلك الرجل وقلة عداية فكما احلج
طبعته الى بادرة الغذاء اذاب شيئا من تلك الرطوبة وكانت
باقية هذه المدة واعلم ان جاع اصله جوع قلب واوه الفائم قلب
الافهمزة وكنت بصورة الباء فلا سفي نقطها والمراد بالطعام
كل ما يؤكل ثم لما كان الاحتاج الى الكسوة بعد الطعام اشدها
بالذكر فقال يا عبادي كل من عار من عري كعلم عريا بضم العين
الامن كسوته الكسوة بضم الكاف وكسرها يقال كسوته ثوبا فا
لمفعول الثاني محذوف لان المقصود غير متعلق به فاستكسني
اكسكم والمراد بكم جاع وعارانكم كذلك في حد ذاتكم وانزاله للجوع
والعري منكم من فضل الله وبفهم مما ذكر من الحديث انه تعالى يحب
ان يساله العباد مصالحهم حتى الحرامات كطعام سد الجوع و

ولباس يستر البدن فان كل ما يحتاج اليه العبد اذا ساله من الله
فقد اظهر حاجته اليه وافقاره وذلك يحبه الله يا عبادي
شروع في الاشارة الى النعم الاخرى انكم تخطون بضم التاء وكسر
الطاء وروى بفخهم يقال خطي بخطاء كعلم اذا فعل ما يأنم به و
الخطاء بكسر الخاء الذنب ومنه قوله تعالى ان كنا لخاطئين ويقال
في الانم ايضا اخطاء فمنها صحيحان باللبس والنهار تقديم الليل لان
النور طار على الظلمة ولان الانم فيه اكثر وانا اغفر الذنوب جميعا
لكن هذه المغفرة مقيدة بالمشيئة عندها هل السنة ويستثنى منها
الشرك بالسمع ولا يغفر بالنوبة اذا كفر ايضا كذلك بعد النوبة
فلزم تساوي ما نفي عنه الغفران وما ثبت له في قوله تعالى ان
الله لا يغفر ان يشرك به الا بد فاستغفروني اي قولوا اللهم اغفر
لنا اغفر لكم فيه محرض على كل الرجاء بفصله ثم ودليل على جواز
غفران الكبار مطلقا وما قالت المعتزلة من ان مشيئته بايعة للحكمة
وهي صارفة عن ذلك مردود بمنع المتقدمين اذ هما صنفان له
تعالى لا تنع احدهما الاخرى والعفو من مقتضيات الحكمة ولما

كان الخطاب عاماً شاملاً للنبي صلى الله عليه وسلم يلزم وقوع
 ذنب منه ويشعر به أيضاً قوله عليه السلام اني لا استغفر الله في
 اليوم سبعين مرة وفي رواية لمسلم انه لسان علي قلبي وان لا
 استغفر الله في اليوم مائة مرة قال ابن الكوزي هفوات الطباع
 البشرية لا يسلم منها احد والانبيا وان عصمو من الكبار فلم يعصوا
 من الصغار لك اقال وهو خلاف الحمار والراجح عصمتهم منها والطوبى
 ان عليه السلام قد كان يحج عن مشاهدته وحضوره في حفرة
 القدس بالنظر في مصالح الامة ومدارة الاعداء وبالشف المولفة
 وغير ذلك فبعد ذلك بالنسبة الى مقام ذنبا واليه يشير ما اشتر
 من ان حنان الابرار سيئات المقربين والله اعلم وفي الحديث
 حث على الاستغفار واشارة الى وقوع المغفرة واليه اشار الشاعر
 بقوله لوم زرد نيل ما ارجوا واطلبه من حود كهك ما علمتني
 الطلب او اعلم ان من شرط الاستغفار ان يبلغ من الذنب والا
 فلا استغفار باللسان مع التلبس بالذنب كالتراب ثم الذنب
 اما متعلق بحقه تعالى واما بحق غيره ومن الاول ما يشترط الغفران

بالقضا والكفارة والثاني بشرط فيه ايصال الحق الى مستحقه ومن
 لم يقدر بعد جهده بعفو مامول ولما كان في الاوامر المذكورة
 ايهام اخنوخ تعالى وان في عدم امثالهم بقصان في ملكه وان
 امثالهم يوجب زياده فيه انزاله وقال يا عبادي انكم لن تبطلوا
 ضري اي لن تضلوا اليه ولن تشارفوا عليه يقال بلغ المكان اذا
 وصل اليه او شارف عليه والضرب بالضم والضرار والمضرة سوء
 الحال ففروني الفاء للسببية والفعل منصوب جواباً للنفي المتكرر
 المستفاد من كلمة لن وادعي الرخشي ان لن للنفي المودد وحمله على
 ذلك اعتقاده في لن رباني ويرد عليه بقيد منفرداً باليوم
 في لن اكلم اليوم اسبياً وتوقد في لن نرج عليه عاكفين حتى يرجع
 اليها موسى والنفي هنا موبد لكن التابيد مستفاد من الخارج
 ولن تبطلوا نفى فتفعوني والنون في الفعلين للوقاية ونون
 الاعراب محذوف للنصب يا عبادي لو ثبت ان ولكم قال
 الرخشي اذا وقعت كلمة ان بعد لو وجب كون جزها فعلاً
 ليكون عوضاً عن الفعل المحذوف ورده ابن الحلب بأنه ولو

ان ما في الارض وقال بماذا كان مشتقا لاحاسد اورد
ابن مالك يقول الشاعر لو ان جيامدرك الفلاح ادر كماله
الرياح قال ابن هشام يرد قول الرخزي وابن الحاحب بودو
انهم بادون فان الخبر مشتق ولم يتبه ابن مالك والاما استدلاله
لشعر ورد بان لهذه للتمني والكلام في الامتناع واول اصله
اول قلبت الهمة واو وادعت وقيل ووال على فوعلى قلبت
الواو الاولى ولم يجمع على اواو اول لاستقبال الواو بينهما الف
الجمع وهو اذا جعلت صفة فهو غير مصروف ويقال عام اول واذا
لم يجعل صفة صرف فيقال عاما اولا والخرم وانكم الانس البشر
سمى به لانهم بامثالهم من انس بفتح النون اولانهم طاهرون من
انس بكسر النون وجنكم يفهم منه وجود الجن وهم اجسام عاقلة
خفية يغلب عليهم النارية او الهوائية ولم ينكر وجود الاجن انكر
الملائكة قال امام الحرمين في الشامل ان كثيرا من الفلاسفة والزنادقة
والقدرية انكروا وجودهم وفي مناقب السهرقي للشافعي عن الشافعي
رضه من زعم انه يرى الجن ابطالنا شهادته وهذا محمول على من

يدعي على صورة شيء من الحيوان فلا يقدح فيه وتطوهرهم
في الصور مما شئت بالاخبار واختلف في انه تحتل مجرد او نقل
حقيقه واختلف في انهم من ولد ابليس ام لا وسما بالجن لا سمارهم
وتقديم الانس لشرفه كانوا على الف اي نفوى اتقى قلب رجل وعلى
المصاحبه او للطرفية نحو ما سلو الشياطين على ملك سليمان
واحد منكم ملائكة ذلك في ملكي اي في قدرتي وسلطاني و
عظمي شيئا حقيقا او قليلا باعبادي لو ان اولكم والخرم وانكم
وجنكم كانوا على الف اي في جنهم على قلب رجل واحد او على الف لحواله
وفي بعض النسخ واحد منكم ووجه البرك مع ذكره في الفقرة
الاولى السه على ان اللاتي ان يكونوا بحيث لا يكون الفجر الا
فرضا خارج ممن يخاطب وشمول الخطاب للملائكة كما ذكرنا
انه محتمل لا يستلزم امكان فجيهم لانه مجرد فرض ما نقض ذلك
الحال ملكي شيئا والنزطيان من تسلي لو يخف الله لم يعصه و
اعلم ان الحديث دال على ان الزيادة والنقصان لا يجران فيما
سعلن بذاته من النصف والقدرة والسلطان واما ان العالم

روى عن صورهم التي خلقوا عليها واما من ادعى انه يرى شيئا منهم بعد الطهور

هل يجوز ان يوجد على وجه اكل من الطعام المشاهد ام لا فهو مما لا
 يفهم من الحديث فالقول بان نفي ذلك مخالف للحديث ليس بشئ
 وفي الحديث اشعار بان الاصل في التقوى والفجر هو القلب باب
عبادى لو ان اولكم وآخركم وانتم وجنكم قاموا في صعيد واحد
اي اجتمعوا في موضع واحد من ظاهر وجه الارض فسألوني فآ
عطيت كل سائل مسئلة اي ما سأل فانها تطلق على ما تطلب
 من احد وعلى ما يستكشف منه ما نقص جواب لوجوبه لا بد
 ان يكون ماضيا مثبنا او مستفيا بما او مضارعا مستفيا بل والغالب
 على المبتدئ دخول اللام عليه والغالب على المتأخر جرده منه كما
 في الحديث ذلك الاعطاء مما عندى اي من مقدور الى الاكابر
ينقص المحيط بكسبريم وقع الباء الابعة اذا دخل البحر فان قلت
 ملكه لا ينقص في شئ مما ذكر ولو كان قائدا لا ينقص سفي
 الاستثناء في الجميع فلم يخص بالآخر قلت الملك فيما مضى براده
 التصرف فلا يكون شئ سببا لنقص لصفه واما المسبول فهو المتصرف
 فيه وما دخل في الوجود اذا اخذ كل احد من حاجته نقص لكنه

قليل ولذلك مثل بالمحيط واورد الاستثناء هناك وما
 ذكره غاية ما يضرب به المثل في القلة وفيه تقريب للافهام اذ البحر
 من اعظم المراتب وهذا ضرب الخضر موسى هذا الميل في نسبة
 علمها الى علمه ثم والابرة من اصغرهما مع انها صغيلة لا يتعلق بها
 ماء وقد يقال المراد بالاستثناء عدم النقص مبالغة على نحو ولا
 عيب فيهم غير ان سيوفهم لم تكن فلول من قراع الكلاب فان البحر
 لا سقص ماء به بالمحيط اذا دخله لان البحر لا تزال يمد بمياه الانهار
 والامطار فما اخذ منه بمدة ما هو ازيد وكذا خراين الله وفيه
 نظرا اذا ما باخذة المحيط وما يمد فيه من المياه جميعا من البحر
 فبدخول المحيط سقص منه ما اخذه وقد يقال انها عاطفة بمنزلة
 الواو في التشريك خرج الاخفش والفاء وابو عبيدة عليه ليل
 يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا ولا تخاف لدى المرسلون
 الا من ظلم ثم بدل حسنا الى ولا الذين ظلموا ولا من ظلم فالمعنى
 هنا ولا كما ينقص المحيط يا عباد انما هي الضمير للقصة او الى الاعمال
 الحميدة والذميمة المفرومة من قوله على اني واجرا عما لكم لحمدا

لكم أي حفظها بعلم وملاكتي الحفظ والجملة دافعة لتوهم عدم
العبرة بالأعمال من نفي تأثير التقوى والفجر في ملكه تعالى ثم في
الآخرة أوفيكُم أي أتم جزاءها كما قال ثم وإنما توفون أجركم
يوم القيامة أوفي الدنيا والآخرة كما روى أنه عليه السلام فسر
قوله تعالى فمن يعمل سوءً يجزيه بأن المؤمنين يجازون سيئاتهم
في الدنيا وتدخلهم حسناتهم في الآخرة فيوفون أجرها وأما الكافر
فأنه يعمل له في الدنيا ثواب حسنة وتدخله سيئاته فيعاقبها
في الآخرة ويجزيه أن يراد توفيه الأعمال توفية نفسها لأنها يتصوّر
في تلك النشأة تلك الصور فمن وجد خيراً فليحمد الله ومن وجد
غير ذلك فلا يلومن الأنفـسـه أي من وجد خيراً في الدنيا فليحمد
لأنه من فضله سبحانه ولا استحقاق منه ومن وجد غير ذلك
من العقوبات والآلام في الدنيا فلا يلومن الأنفـسـه فإنه من ذلّه
قال تعالى ولنذيقنهم من العذاب الأدنى دون العذاب الأكبر
لعلهم يرجعون أو المراد من وجد خيراً في أعماله خيراً فليحمد الله لأنه
تعالى شأنه وفقه لطاعته وأعانه فضله منه ومن وجد غيره

فلا يلومن الأنفـسـه لأنها النقاد للشیطان وأعونه عن ذكر
الله وما بقي لأحد على الله حجة بعد الرسل والمراد من وجد خيراً
في الآخرة بحمد الله على ذلك كما قال تعالى نجبر عنهم وقالوا الحمد لله
الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله والامر معاً
النجبر نحو فليستوا مقعده من النار ومن وجد غيره في الآخرة
فلا يلومن الأنفـسـه قال الله تعالى وقال الشيطان إلى قوله فلا
تلوموني ولوموا أنفسكم وقد كان السلف الصالح رضي الله عنهم
يحترمون في الأعمال الصالحة حذراً من لوم النفس كان مطرف
ابن عبد الله يقولوا اجتهدوا في العمل فإن يكن الامر كما نرجوا من
رحمة الله كانت لنا درجات في الجنة وإن يكن الامر شديداً كما
نخاف ونحاذر لم نقل ربنا فارجعنا بفعل صالحاً غير الذي كنا
نفعل بل نقول قد علمنا فلم نفعنا رواه مسلم **الحديث الثامن**
مس والعشرون عن أبي ذر رضي الله عنه أن ناساً من الصحابة
رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحاب جمع صحب بالكسر مخفف
صاحب إذا الجهر ذكر أن فاعلاً لا يجمع على أفعال لكن النحوي

حوزة والصحابي عند الأصوليين من طالت محالته النبي صلى
الله عليه وسلم بطريق الإخذ منه وعند الحديث من لقيه عليه
السلام مونا ومات على الإسلام وإن تكلت ردة ولخيار
اللقاء على الروية ليشمل عمان الصحابة ويدخل غير المميز ولذا عد
كثير من أفعال الصحابة من الصحابة كحدث بن أبي بكر وإن تولد قبل
وفاته عليه السلام بثلاثة أشهر وأيام ويدخل فيه الجن والملك
أيضا لو قلنا إنه عليه السلام مبعوث عليهم وهو الأظهر وقد
عد بعض الحديث من رآه قبل البعثة ومات مونا كريد بن
عمرو بن بقل وورقة بن نوفل وقولهم مات على الإسلام يخرج
من مات على الكفر من لقيه مونا ولكن يشك هذا بان أحمد في
مسند الجرح لرسعة بن أمية الحجج مع أنه نضر في خلافة عمر بعد
ما أسلم عام الفتح وشهد حجة الوداع وقد يقال بعينه في الرواية
والشهادة حال الراوي والشاهد عند الأداء قالوا للنبي
صلى الله عليه وسلم ذهب أهل الدور جمع دثر كضرب المال
الكثير والمراد الفاضل عن ضرورياتهم بالأجر جمع الأجر بمعنى

النواب يصلون كاضلي أي مثل صلواتنا وما مصدرية ويصومون
كما نصوم ويتصدقون أي يعطون الصدقة وهي الصدقة الثواب
الأخرة واستعمالها في التطوع الكثر وسميت بها أذ بها يظهر صدق
رغبة صاحبها في الثواب بفضول موالمهم أي بما زادوا عنهم قال
أوليس قد جعل الله لكم ما تصدقون الهبة للاستفهام الإنكار
وفي ليس ضمير الشأن فإنه يستتر في ليس وكان وكاد من الأفعال و
الواو عطف على مقدر أي كان الأمر كذلك وليس الشأن قد جعل
الله لكم ما تصدقون بتشديد الصاد والذال كذا الرواية ويجوز
لغة تخفيفها أن بكل نسيجة أي التكلم سبحان الله صدقة وكل
تحميدة أي التكلم بالحمد لله صدقة وكل تكبيرة أي التكلم بالله
أكبر صدقة وكل تليلة أي التكلم بلا اله إلا الله صدقة قال
المصنف صدقة بعد التمجيد والتكبير والتهيل ورواها أبو
جهين رفعها على الاستيناف ونصبها عطف على الأولى فيكون
من العطف على معولي عاملين مختلفين والجور مقدم وأمر
روى بالرفع والجور بالمعروف أي ما عرف في الشرع حسنة صدقة

وهني عن المنكر أي ما أنكره الشرع صدقة قال المصنف التكليفية للأفراد
وفيه إشارة إلى بنوت حكم الصدقة في كل فرد من الأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر والنواب فيهما أكثر مما ذكر قبل لأنها فرضاً كفاية
وتلك نوافل وأجر الفرض أكثر من النفل لقوله عليه السلام
وما يقرب إلى عبدي بشي أحب إلى مما افترضت عليه وقد قال
إمام الحرمين عن بعض العلماء أن نواب الفرض يريد على النافلة
بسبعين درجة واستأنسوا فيه بحديث أقول الأولى أن
يقال السكر للتوعية إذا لا يصلح للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
كل أحد بل للتصدى ذلك شرط لا يشترك فيها جميع الأمة كما
لعلم بالأحكام ومراتب الاحتساب وكيفية أقامتها والتمكن من
القيام بها وبدون الشرائط لا يكون صدقة وفي بضع أحدكم
بضم الباء الجماع ويطلق على الفرج أيضاً وإرادة كل منها هنا صحيح
صدقة وفي آيات الطرف اشعار بأن الباء في قوله بكل تسبيح
للطرفية كما اشترنا إليه وفيه دليل على أن المباحات نصير بالنبات
طاعات كالجماع إذا نوى به طلب الولد الصالح وتكثير الأمة أو

عفاف الزوجة أو نفسه وغير ذلك بل الظاهر من الحديث حصول
الأجر من غيرية كما يفهم من قوله قالوا يا رسول الله أيا إلى الهنزة
للتعجب أحدنا شهوته ويكوله فيها الجرح قال إنا نرى أي خبروني لو وضعها
في حرام كان عليه ونزاهي إثم والهنزة للتقرير فذلك إذا وضعها
في الحلال كان له أجر بالبضب والرفع كذا ذكره المصنف وقد
روى عن الحسن وابن سيرين أن فعل المعروف يوجب عليه وإن لم
يكن فيه نية وإنشئت الحسن الأجر في إعطاء السائل حياء منه مع
بعضه وذكر ابن سيرين فيمن منع الجائزة حياء من أهلها أن
له أجر إن أي باعتبار الملت والحى لكن ورد في كثير من الأحاديث
الأجر مقيد بالنية والراجح أن المطلق لهذا الحديث محمول عليه
وأما من عمل براء فلا نواب له اتفاقاً بل يعاقب به وأعلم أن حصل
ما ذكر في الحديث أن الفقراء طنوا أن لصدقة الأبا مال فأحرم
البنى عليه السلام أن جميع أنواع البر والمعروف صدقة وفي صحيح
مسلم أنه قال صلى الله عليه وسلم كل معروف صدقة وكانها من
المنقولات الشرعية فإن أطلقها على غير إعطاء المال كثير فغ

الصحيحين بكف الشك عن الناس صدقة وفي الترمذي بسمك
في وجه اخذك صدقة وارشادك الرجل في ارض الضلالة صدقة
واماطتك الحجر والشوك والعظم عن الطريق لك صدقة وذكر القاض
عناض ان الامور المذكورة في الحديث جعلت صدقة تشيها لها
بالمال في اثبات الاجر او مشاكلة وقد عرفت انه وقع الاطلاق فيما
لا مجال للمشكلة ولا مانع من ان يكون حقيقة شرعية كما ذكرنا واعلم
ان الصدقة بغير المال نوعان احدهما ما فيه لسان الى الخلق فيكون
صدقة عليهم وربما كان افضل من المالية كتعليم العلم النافع واقراء
القرآن والدعاء للمسلمين والاستغفار لهم والثاني ما نفقه فاعلم
على فاعله كالنوع المذكور ولم يذكر في نهي من طرق هذا الحديث
العبادات المكتوبة انها صدقة واكثرها افضل من الصدقات المالية
لانها انما ذكر ذلك جوابا للفقراء السائلين عما قاوم تطوع الاغنياء
باموالهم قبل في الحديث جواز القياس ولا يعتد بخلاف اهل الظاهر
والدائم الواقع عن بعض ليس متعلقا بما استعمله المجتهدون والمذكور
في الحديث قياس العكس وفيه نظر اذ يجوز ان يمنع كون المقصود

من ذكر العلة هنا ان يقاس بقيض حكم الاصل بقضها كما هو
شان قياس العكس للظاهر ان يكون لتعليم الحكمة في ذلك الامر
الحفي رواه مسلم في الزكاة وفي الصحيحين عن ابي صالح عن ابي هريرة
معنى هذا الحديث بادي في تغير وفي اخره قال ابو صالح فرجع
فقراء المهاجرين الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا اسمع اخواننا
اهل الاموال ما فعلنا ففعلوا مثله فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وقد يستدل بذلك على ان
الغني الشاكر افضل من الفقير الصابر وقد يقال يجوز ان يكون
المراد ان مساواتكم الاغنياء في الاجر مع مشاركتهم معكم في الاعمال
وتصدقهم بفضل الاموال فضل الله ووجهه ان حسرة فقدان
ما نفق به حاصله للفقراء وبه مساوهم في الاجر ولما كانوا باغنيين
للاغنياء يحصل لهم ثواب يوازي ثوابهم ثم ان ينتهم انهم لو كانوا
اغنياء لعملو مثل عملهم وزيادة ولهم بتلك البينة اجر عظيم و
للعلماء في تفضيل الفقر والغني خلاف لكن كلامهم في فقير غير حريص
وغني غير مهمل اذ الفقير الصابر افضل من الغني البخيل والغني

المفق أفضل من الفقير الحر بص والمال لا محذور فيه لذاته بل لكونه
قد يعوق عن الله تعالى وكذا العكس فكم غنى لم يشغله غناه
عن الله تعالى وكم من فقير يشغله فقره عنه لكن قنّة الغنى أشدّ
من قنّة الفقر ولذا ذكرنا من العصمة أن لا تجددوا في الحديث
نذب إلى الصدقة المالية والأدكار والأعمال ويعلم منه سنة
حرص الصحابة على الأعمال الصالحة وحرصهم على ما كلونوا يعجزون
منها **الحديث السادس والغزوان عن أبي هريرة رضي الله عنه**
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل سلامي من الناس
عليه صدقة سلامي بضم السين وتخفيف اللام وفتح الميم هي
المفاصل والأعضاء وهي ثلثمائة وستون كذا في صحيح مسلم كذا
ذكره المصنف وفي القاموس سلامي كيارى عظم في مر من
البعير وعظام صفار طول اصبع وأقل في اليد والرجل فعلى هذا
السلامي اسم لبعض العظام الصفار في الأبل غير ما عن مطلق
عظام الأدمى والمعنى على كل عظم من ابن آدم صدقة أو هي مخصصة
بما في اليد والرجل كى بذلك عن جميع العظام وهذه الصدقة

شكر لله تعالى بأن جعل عظامه متعددة بمفاصل حتى يقدر
على القبض والبسط إذ لو كانت بلا مفصل كانت كالحبشة قال
الطبيعي لعل تخصيص السلام وهي مفصل الأصابع بالذكر لما في
أعمالها من دقائق الصنائع ولذلك قال تعالى بلى قادرين على أن
نسوي بنانه أي يجعل أصابعه مستوية شيئا واحدا كحف البعير
فلا يمكن أن يستعمل بها شيئا من فنون الأعمال التي يعمل بها هذا و
إنما يحسن هذه النكتة لو كانت السلامي هنا مفصل الأصابع لكن
يفهم من الأحاديث أنه لا يختص بها إذ في مسلم خلق ابن آدم على
ستين وثلاثمائة مفصل فمن كبر الله وحمدا لله وهلل الله وسبح
الله وغزل حجار عن طريق المسلمين أو غزل شوكة أو غزل عظاما
أو امر معروف أو نهى عن منكر عدل تلك الستين والثلاثمائة
السلامي اسمي من يومه وقد خرج نفسه عن النار وهذا
الحديث صريح في عدم اختصاص السلامي بما هو في الأصابع و
السلامي جمع سلامه وقيل مفرد جمع على سلاميات وقيل يسوي
الواحد والجمع وبعض من أهل التفسير ذكروا في العظام ما يوافق ما

في سلم قوله من الناس صفة سلامي او كل مثل وهذا ما اختلف فيه
النجاة فقبل الصفة لما اضيف اليه كل لانه المقصود وكله كل لضبطه
وحصره ولذا حكم السند واذ قول الشاعر وكل اخ يفارقه اخوه وقال صاحب
الصواع في تعريف الكلمة ان الصفة لكل وكذا الرنحشري في الفايق قال
المالك بن الرجب الى كل مضاف الى نكرة ان يحى على وفق المضاف اليه
نحو كل نفس لما عليها حافظ وقد يحى على وفق المضاف كما في الحديث
واعلم انه ذكر الرنحشري ان دخول الفاء في خبر مبتداء متضمن لغير
الشرط اذ قصد معنى الشرط لا زمر وبدونه ممتنع فنهنا عدم الفاء
يدل على ان معنى الشرط غير مقصود كل يوم تطلع فيه الشمس سنيها
في جوابه من قال من يقدر بالصدقة على وفق السلامي وباي شئ
تصدق هذا اذا كان كل مرفوعا ويمكن نصبه على الطرفين للصدقة
بمعنى التصديق ووصف اليوم بيطلع يدل على ان هذه الصدقة
نهارية وايراد الوصف لان اليوم قد يطلق على اليوم لليلة وقد
يعبر به عن مدة كيوم صفتين وعن مطلق الوقت نحو الايام بآبهم
يعدل بين الاثنين اي يصلح بينهما بالعدل صدقة يعدل مبتداء

على تاويل ان يعدل ويؤيده عطف الكلمة الطيبة وهذا مثل قوله
ومن اياته يريكم البرق والحكمة خبر لكل لورفع وتعيين الرجل اللام
للعهد الذهني في دابته هي عرفا ذوات الخواف من الخيل والبغال و
الحمير فتحملة عليها او يرفع متاعه عليها صدقة والكلمة الطيبة هي
ما طاب منه قلب مبلحا او طاعة ويدخل فيها افشاء السلام وارشاد
الضال والنصيحة وانفاس الوحشان وتشميت العطشى البيان
عن الامر ثم يعني من لا يطبق الكلام لافته في لسانه او لعملة في لفته
وورد في الحديث بيانك عن الامر ثم صدقة وبكل خطوة بفتح الخاء
المررة الواحدة من الخطوة بالضم وهي ما بين القدمين بمشيتها من باب
الحذف والابصال اي مشى بها الى الصلوة صدقة قال ابن عباس
من مشى حتى اجبه لقصته فله بكل خطوة صدقة وفي مسلم ما من
رجل ينظف فنجس الطهر ثم يعود الى مسجد من هذه المساجد الا كتب
الله له بكل خطوة نخطوها حسنة ويرفعه بها درجة وخطه
بها سنة قال ابن سعد لقد راينا ما تختلف عنها الامنافي معلوم
النفاق ولقد كان الرجل يولي بها بهادي بين الرجلين حتى يقام

في الصف وتيسر الادنى وهو ما يتأدى به الناس كالعظم والشوك والحجر
عن الطريق الى طريق المسلمين والاولى التيمم وقيل الادنى المطالم
ومثلها والطريق هو طريق الحق اي الشرع واعلم ان المراد بقوله عليه
السلام عليه صلوة استجابها واورد لفظ عليه للتاكيد ويحتمل
ان يكون اعم فيكون سائلا للايجاب والاستجاب لكن المذكور في
هذا الحديث المستجاب رواه البخاري في كتاب الصلوة الى قوله و
يعني وسلم في الزكاة **الحديث السابع والعشرون عن الناس**
بن سمران نواس على صيغة المبالغة ومعناه اللغوي المضطرب
المسترخى وسمعان بكسر الهمزة كلابي ووضع بالانصاري كافي
بعض نسخ مسلم وهم وصوابه الكلابي وقيل كانه حلف الانصار كان
من اصحاب الصف سكن الشام مرواية سبع عشرة نسخة في مسلم
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال البر حسن الخلق البر يكون بمعنى
الصلة واللفظ وحسن الصفة بمعنى الطاعة وهذه الامور مجمل
حسن الخلق كذا قاله المصنف في شرح مسلم قبل قوله في الحديث بمعان
نقطة لانه يطلق باعتبار معاملة الخلق بالاحسان اليهم عمومها وبما

140
حضر بالاحسان الى الوالد بن قال الشيخ ابن الجرحاص البر التوسع في فعل
الخبر وهو اسم جامع للخيرات ولا سعد ارادة جميع خصال الخير
هنا لان حسن الخلق قد يراد به التخلق بالخلق في الشريعة والادب
باداب الله والائتمار بما حاك في صدره اي تحرك فيه وتردد ولم
ينشرح له الصدر ومع ذلك كرهت ان يطلع الناس عليه لكونه
مستكرا عندهم والمراد بالناس الخواص لا العوام فانهم كاهلوا له
شيق قول ابن مسعود وما رآه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن
وما رآه المؤمنون قبيحا فهو عند الله قبيح والحيك اخذ القول في
القلب يقال ما يحيك فيه الملامة اذا لم يوثق فيه قال التوربشتي
الا قرب ان ذلك لمن شرح الله صدره للاسلام لا لكل مكلف
وقال الطبري المطابقة تقضي تفسير حسن الخلق بما يقال بما خاك
في الصدر وهو قوله ما اطاعت اليه النفس والقلب كل في حديث
وابصره فوضع موضع حسن الخلق ليوذن انه ما اطاعت اليه
النفس الطاهرة مبنية وصف الذنوب وسوء الاخلاق التحلية
بكارها وعن وابصة بكسر الهمزة والواو والصاد المهملة ابن عبد

بفتح الميم وسكون الهمزة وفتح الواو وحدة الهمزة رضى الله عنه
اسلم سنة تسع قال انت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
جئت اتسأل عن البر وخرج احمد عن والجة انيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم وانا اريد ان لا ادع شيئا مني والانم الا
سالت عنه فقال لي اذن يا وابصة قد نوت منه حق مست
ركبة ركبته فقال يا وابصة اخبرك ما جئت تسأل عنه او
تسألني قلت يا رسول الله اجزئي قال جئت تسألني عن البر و
الانم قلت نعم قال فجمع اصابعه الثلاث فجعل يكت بها فصدى
ويقول يا وابصة استفت نفسك وفي رواية الكتاب قلبك البر ما
اطمأنت اليه النفس واطمأن اليه القلب وفي رواية احمد الجملة
الثانية مقدمة والانم ما حاك في النفس وعند احمد في القلب و
ترد في الصدر وان افكك النفس وافكك كره للتأيد وضمير الجمع
لان ضمير العاقلين فعلوا او فعلت وهذا الخطاب ما يخص الراوى
اوبه وبمن كان مثله من ارباب القلوب الصافية وبما كان المفتى يفتى
بدليل شرعي واذا كان له دليل وهو مجتهد فالواجب على المستفتي

الرجوع اليه وان لم يشرح صدره كالقسط في السفر ونحوه مما لا يشرح
به صدر كثير من الجرحاء وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد يامر
اصحابه بما لا يشرح صدور بعضهم به فمستغفون من فعله فغضب
من ذلك كما امرهم بالتخلل من عمرة الحديبية فكرهوه وكرهوا
مقاضاة لقريش على ان يرجعوا من عامة وعلم ان من اتاه منهم
يرده اليهم وفي الجملة ما فيه نص فليس لاحد الاستابعة وما لا نص
فيه من الكتاب والسنة وسلف الامة فاذا وقع في نفس المؤمن
المنشرح صدره بنور الايمان منه شيء وحاك في صدره لشبهة
ولم يجد من يفتي الا من يخبر برأيه وهو من لا يوثق بعلمه ودينه
فربما يرجع المؤمن الى ما حاك في صدره وان افقاه هؤلاء المفتون
وقد نص احمد على مثل هذا وقد اختلف جمع من الشافعية و
الحنفية المتكلمين في اصول الفقه في ان الاطعام حجة ام لا واما
الحديث فما قبله الخذاق المهرة النقاد للحديث ينبغي بقوله قيل
لاحد يقول هذا الحديث بنكر فكيف علمت ولم يكتب الحديث
كله قال مثلنا مثل فاذا العين لم يقع بيده العين كلها فاذا وقع

بيده الدنيا ريعم انحد اوردى وقال ابن مهدي معرفة الحديث
 الهام واول من اشتهر بقدر الحديث ابن سيرين ثم ابوب السخيت
 ولخذ عنه شعبه وعنه يحيى القطان وابن مهدي وعنه احمد
 وابن المدني وابن معين وعنه مثل البخاري وابوداود وابي
 زرعه فخر النسائي والدارقطني وقل من جاء بعدهم حتى قال ابن
 الحوزي في اول كتابه الموضوعات قل من يفهم هذا بل عدم حديث
حسن رواه في مسند الامامين احمد بن محمد بن حنبل الشيبان
ابو عبد الله من نسل ابراهيم الخليل عليه السلام قال ابراهيم الحربي
رايت احمد كان الله جمع له علم الاولين والآخرين لم يقاس احد من
الائمة ما قاساه نظر الدين ولم يسع معه فيها ولذا نسب مذهب
اهل السنة اليه حتى قيل الشيخ عبد القادر الجيلي هل كان ولي على
غير مذهب احد قال ما كان ولن يكون ولد بالبغداد سنة اربع
وستين ومائة ومات صخرة الجمعة من ربيع الاخر سنة احدى
واربعين ومائتين والداري ابى عبد الله محمد بن عبد الرحمن
 ودارم بطن من تميم مات سنة خمس وخمسين ومائتين

الحديث الثامن والعشرون عن ابى حنيفة بفتح النون وبالحيم
 ثم المهمل عرياض كاكرام مملتين وموحدة وسحمة بن سارية با
 لمملتين واخر الحروف كان من اهل الصفة سكن الشام منزلة
 في الكتب الاربعة احدى وثلاثون مات سنة خمس وسبعين
قال وعظما رسول الله صلى الله عليه وسلم موعظة الوعظ والموعظة
 نذكر بما يرف له القلب من الثواب والعقاب وفي بعض النسخ
 موعظة بليغة اي بالغ فيها بالانذار كقوله ته وقل لهم في انفسهم
 قولا بليغا وجلت خافت الرجل بفتح الحيم الخوف وفي مضارع اربع
 لغات يوغل ويوجل ويحجل ويحجل ويحجل بكسر الحيم وفي الاخير كسر
 اليا لغته بني اسد وهم يكسرون حرف المضارعة في غير يعلم لانه
 فيه مستقل منها القلوب لاستيلاء الخشية عليها ودرقت
 اي سالت منها العيون وبهذان مدح المؤمنون عند سماع
 الذكر في قوله تعالى اذا ذكر الله وجلت قلوبهم وقوله ترى اعينهم
 تفيض من الدمع فقلنا يا رسول الله كأنها موعظة مودع اسم
 فاعل من التوديع عند الرجل والوداع بفتح الواو اسم منه اي كان



تودع الاستدلال بالاقوال على الاحوال الى حوازل التلطف بما بطن
فان السائل ظن التوديع وقرره عليه السلام وكان الظن المذكور
حصل من مبالغته عليه السلام فان المودع استقصاه اكثر
ولذا امر عليه السلام بان يصلي صلوة مودع او لعله عليه السلام
عرض في تلك الخطبة بالتوديع كما في خطبة حجة الوداع فاوصنا
قال اوصيكم بتقوى الله والسمع اى بقول قول السلطان والطاعة
اى طاعته لكن فيما ليس بمعصية قبل اهتمامه عليه الصلاة والسلام
بهذه الوصية وقرنه بتقواه الله اذ العرب ما كانوا يعرفون الامارة و
كان لكل قبله رئيس مطاع فاوصاهم ان طاعة الامير قرينة طاعة
الله ورسوله المعبر عنها بالتقوى وان تامر عليكم اى صار امير اعبد
قل معناه ان استعمله الامام الاعظم فان الاية من قرشي وقيل هذا
مفروض مبالغة وقيل على سبيل ضرب المثل فانه يكون بما لا يوجد
وقيل اجر عليه السلام بفساد امر الولاية حتى يصير العبد واليا و
المعنى لا تستنكفوا من طاعته لبلاد يودى الى اثاره الحروب والفتن
فعليكم بالصبر والادارة وانه من يعنى منكم شرط محروم والعيش

الحجوة فسبى لاختلاف كثير اواظها انه اشارة الى الخلاف الامة في
العقائد والظهور المستدعة ويشعر بان بعضا من الصحابة يدركها و
هذا من مخافة عليه السلام فعليكم بسنتي اى الزموها والسنة
الطريقة الدينية منه صلى الله عليه وسلم او الخلفاء الراشدين
او بعضهم وهي قد يكون فرضا كزكاة الفطر وقد يكون غيره كصلوة
العبد والجماعة وتحصيل العلم وسنة الخلفاء الراشدين اى
المصلحين في الدنيا الصالحين ديناً من الرشد والرشد بفحنتين
خلاف الفى وقيل الثانى يكون في الامور الاخرى والاول اعظم السنة
بشمل العقد والقول والعمل وقد يخفى الاول لانه اصل والمخالف فيه
والخلفاء جمع خليف كأمير وأمير والخليفة جمع ^{بجلايف} الممتهدين
الذين هداهم الله الطريق المستقيم قال السهقي وعبره للمراد بها
الخلفاء الاربعة لما صح احمد وابو حيان والحاكم من حديث سفينة
الخلافة بعدى ثلثون سنة ثم يكون ملكا وفي رواية خلافة النبوة
ثلثون سنة ثم توفى الله الملك او ملكه من يناء فقد كانت مدتهم
هذه الائمة اشهر مدة حسن على رضى اقول فعلى هذا الحسن

ايضا منهم ولعل المقصود تفخيم امرهم ونصوب رايهم لان في الخلافة
عن غيرهم فان عمر بن عبد العزيز على ما نص عليه كثير من السلف
خلفه راشدا ايضا ويدل عليه حديث حرجة احمد يكون النبوة
فيكم ما شاء الله ان يكون ثم يرفعها الله اذا شاء ان يرفعها ثم يكون
خلافه على منهاج النبوة فيكون ما شاء الله ان يكون ثم يرفعها اذا
شاء ثم يكون ملكا عوضا فيكون ما شاء الله ان يكون ثم يرفعها ثم
يكون ملكا جبرية ثم يكون ما شاء الله ان يكون ثم اذا شاء ان يرفعها
ثم يكون خلافه على منهاج نبوة ثم سكت وحدث رجل بن عمر فسرته
واعجبه وعنه عليه السلام يكون في امتي اثنا عشر خليفة وقال
العلما ايضا يحوز ان يقال للسلطان انه خليفة رسول الله دون
خليفة الله ولا سعد ان يكون المراد بما في الحديث سفينة انه لا يكون
في ثلثين سنة غير الخلافة ولا يمكن تحقيق غير هاتين واختلف العلما
في انعقاد الاجماع بقول الخلفاء الاربعة مع مخالفة غيرهم وهذا
الحديث حجة للقائلين بالانعقاد الاجماع بهم فانه عليه السلام حدث
على اتباعهم فسعى عنهم الخطاء وابوخازم بالجلاء والزلاء للجمتين

الحنفه اسمه عبد الحميد بن العزيز حكم في عهد المعتضد بر دالمو
من بيت المال الى ذوى الارحام بعد القضاء به البيت المال وقبل
المعتضد قضاءه بذلك وكتب الى الافاق وفي شرح البديع لسراج
الدين الهندي انه وافقه علماء زمانه وتوثرتهم مما اجمع عليه
الخلفاء الاربعة مع انه خالفهم بعض من الصحابة كزيد بن ثابت
ومن لا يقول بحجة قولهم بحب بان الحديث يفيد اهليتهم لان
يفتدى بهم المقلدون لا منع اجتهاد غيرهم من المجتهدين حتى يكون
قولهم حجة عليهم وفيه ان ايجاب الاقتداء يدل على ذلك الا ان يقع
بان حرا احاد لا يفيد قطعاً فلا يثبت كون اجماعهم حجة قطعية
وقد يقال يعارض هذا الحديث قوله عليه السلام اصحابي
كالجنوم بايم اقتديتم اهتديتم وقوله خذو منكم من هذه
الحمير والجواب عن الاول انه لم يعرف بل صرح ابن حزم في رسالته
الكبرى بوضعه وعن الثاني بانه ما ولى باخبار عن المستقبل اي
انكم ستأخذون على انه ايضا لم يثبت بل قال الذهبي انه من
الاحاديث الواهية وحكى عن المزني ان ما فيه لفظ الحمير الاصل

له الاحدينا ولحدوا الحق ان هذا الحديث يثبت الحجية الطينة
في اجماعهم وقول بعضهم من غير خلاف الباقيين ومع خلاف من الصحابة
مقدم ايضا عند كثير من لا سيما عمر رضي الله عنه فانه ورد فيه
ان الله جعل الحق على لسان عمر وعرضوا عليها اي على تلك السنة
من عضاذا اخذ بالنسب بالنواجد جمع ناحية بالجمع والذال المعجمة
اخر الاضراس وهي اربعة وفي القاموس هي اقصى الاسنان او الايتان
اول التي تلها او الاضراس كلها والمراد ان يتموا بها كل اهتمام فان
الاحد بالنواجد مستكرم للحد بجميع النعم وايكم ومحدثات الا
موراي انقوا انفسكم منها واتقوها منكم وجواز الرضى في اياك
والاسدان يكون والاسد مفعولا معه ولا يتبعه فيه اذا لا يكون
المصاحب للمفعول به مفعولا معه ولذا صرحوا بان عمر واخوه ضربت
زيدا وعمر والنس مفعولا معه ولو حملنا على مصاحبة الفاعل
يلزم كون المحدثات مأمورا بالاتقاء والمراد بالمحدثات ما لا اصل له
في الدين فان كل بدعة ضلالة رواه ابو داود سليمان بن شعف
السحاني غرض سنة على احمد فاستحسنه توفي بالبصرة في شوال

سنة خمس وسبعين ومائتين والترمذي وقال الترمذي
حديث حسن صحيح الحديث التاسع والعشرون عن معاوية
بضم الميم رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله اخبرني بعمل
يدخلني الجنة او رد السهرقي في شعب اليمان عن معاذا اصاب
الناس يرح في غزوة بتوك فقطعوا ف ضربت سري فاذا اننا في
من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت لا عنتم خلوت اليوم
فدوت منه فقلت اخبرني الحديث ويدخلني اما رفوع علي انه
صفة للعمل والظاهر انه صفة محصصة ويجوز ان يكون مادحة
وكاسه ايضا بناء على ان العمل اذا لم يكن كذلك فكانه ليس بعمل
واما محروم وفي مثله الجليل على ان الامر بمعنى الشرط وسوءه
نقدس فيكون يدخلني جوابا للامر واخر لشرط محذوف
اي ان تجربني يدخلني او ان عملت يدخلني واستلزام الاخبار
للاوخال لاستلزامه العمل قيل يكفي هنا الاستلزام حسب
الغالب والغالب من اخباره عليه السلام بعمل مثل معاذا ان
يعمل به فيدخله الجنة وقد قيل مثله في قوله تعالى قل لعبادي الذي

امنوا بيقوموا الصلوة ان امر الشارح للمؤمن باقامة الصلوة يقتضيه
 اقامتها منه غالباً اقول - لاحاجة هنا الى ارتكاب هذا التكليف
 فان سببية الشرط للجزاء اعم من ان تكون حقيقة او ادعاء
 والسبائل هنالك ادعاء سببية الاخبار للعمل والعمل سبب للدخول
 عادة وقد يقال يكفي في الشرط مجرد دخوله في الجزاء نحو اسلم تدخل
 الجنة ولو لم هذا فلا اشكال قال بعضهم هنا اذا كان الفعل جواباً
 سقي العمل بكرة غير موصوفة فلا تعد واجاب بان التكرير فيه للتخييم
 او النوعية كما يشعر به قوله لقد سالت عن عظيم ولان مثل معاذ
 لاسل الاعماله شان اقول لو كان جواباً لا يلزم كون النكر غير
 موصوفة بل يجوز كونها موصوفة بالشرطية ولما ذكرنا ان الشرط
 قيد للجزاء فيوصف هو بيدخله معنى واعلم ان يدخله لو كان
 مرفوعاً لا يلزم ان يكون صفة للعمل بل لو كان جزاء لشرط مقدر
 ايضا يجوز رفعه فان الشرط اذا كان ماضياً فالأكثر في جزاءه الرفع
 وساعدني عطف على يدخله ويوافقه في الاعراب وبعده بمفعول
 ابعد قال لقد سالت اللام للابتداء دخل على جواب القسم مع

من التارخ

قد لان الفعل ماض متصرف فيه في مقام التعجب واللام انما يكون
 بدون قد اذا كان الفعل متصرفاً لا في معنى المدح والتعجب عن
 عظيم مشكل مشعر الجواب لانه من علم الغيب ولا يعلم الا بتعليمه
 تعالى او عمل عظيم او منع عندك او في الواقع وانه ميسر على من
يسره الله تعالى عليه فان افعال العباد واقعة بمرحجان من
 عنده فان كان نحو طاعة سمي توفيقاً ولطفاً وان كان نحو معصية
 بسمي خذلاً وناو طبعاً وفيه دليل على ان الاعمال الصالحة سبب لدخول
 الجنة كما قال تعالى وتلك الجنة اورشتموها بما كنتم تعملون واما
قوله تعالى وقوله عليه السلام لن يدخل احدكم الجنة بعمله اي
 بنفس العمل بل لا بد من ان يجعله الله تعالى بفضل سبباً لذلك
 ولغائه فحاشا شان ما يذكر في الجواب ذكر قبله هذه الجملة القسمة
 وما يتعلق بها مقدمة له سها على عظم شانه تعبد الله استيناف
 وقع بياناً لذلك العظيم والجملة اخبار يراى بها الامر بالغة وقبل
 تقديره هو ان تعبد الله ولا تشرك به شيئاً اي لجعل عبادته
 منحصرة فيه تعالى فان الكفار يعبدونه ويشركون ويمكن ان

يكون الشرك اعم من الجلي والحفي ففيه نفى للرأي ويشعر بتوحيد
الافعال ايضا فيمكن ان يكون الثانية حالا وتقيم الصلوة وتؤتي
الزكاة وتقوم رمضان ونحو البيت من عطف الخاص على العام
ويمكن ان يراد بالمعرفة العبادة كافر قوله ثم وما خلفت الجن و
الانس الا ليعبدون يقولهم يعرفون فالعطف للمغايرة والاقتضا
على ذكر الاربعة لشرفها ثم بعد ذكر الجواب قال لزيادة الافادة الا
اذ لك على ابواب الخير وحرف الاستفتاح علامة لابتداء كلام اخر
يفيد تحقيق مدخلها وقيل هو حرف التنبيه وايراد لتنبه
المخاطب والاكثرون على ما ذكرنا والمراد بالخير اما الجنس وجعل
هذه الامور ابوابا له لانها امور شاقة على النفس فمن اعتادها
يسهل عليه كل خير او يصل اليه واللام للعهد الخارجى التقديرى
لما يفهم من قوله تعبد الله الى اخره وهو سبب لدخول الجنة
والبعد عن النار والابواب النوافل ولا يلزم تكرارها وسميت ابوابا
لانها مكرات للفرايض ومقدمات لها وفي ابواب الخير مكنة وتخييل
او الابواب استعارة مصرحة ولم يذكر تلك الابواب على سبيل

العداد بل ذكرها في ضمن احكام لفوائد فعال الصوم جنة بضم
الجيم وهي التزى والتكرار عدم ارادة الخير والعهد المزمع من
تعريفها في المقام الخطابى او للتقيد او النوعية اى هو حجة عظيمة ونوع
من الجنة لان في الجوع سد مجارى الشيطان كما في الحديث الا
فضضوا مجارىه بالجوع وبالشبع يغلب الكسل على الشخص ويميله
عن العبادات وتكثر الفضول فكثير الغضب والشهوة فيوقعه
في المحارم وفي الجملة تشبيه المعقول بالمحسوس اى هو كحجة الوقاية
بقي صاحبه من المعاصى وله في الآخرة حنة من النار ومن لم
يكن له في الدنيا حنة من المعاصى لم يكن له جنة في الآخرة من النار
والصدقة تطفى الخطيئة الاطفا، اخماد النار والخطيئة وضع
موضع النار على الاستعارة المكنية واسناد الاطفا، تخييل و
هو ما حقيقته والمجاز في الاثبات وهو مذهب السلف واما
مستعار لما يلازم الخطية وهو ما ذكره الرمنشري في قوله ثم
نقضون عهد الله حيث استعير الجمل للعهد النقض لا
بطاله والمراد هنا المحوان كانت الخطيئة تاسئة في صحيفه كرام

الكاتبين أو الأذهاب وهذا الإطفاء فيما بين العبد وبينه ثم
ظيما فيما بينها وبين العباد فهو بان يعطى الختم من أجرها يوم
القيامة وقيل المراد إطفاء أثر الخطيئة وهو غضبه ثم أو النار
ويلايم الأول ما روى من أن صدقة السر تطفى غضب الرب حرجه
ابن جبان في صحيحه وكان علي بن الحسين رضي الله عنهما تحمل
الخبر على ظهره سبع به المساكين في ظلمة الليل ويقول إن الصدقة
في سواد الليل تطفى غضب الرب والخطيئة فعليه من الجحيم
كان ثم لفظا بمعنى قيل الصوم أقوى من الصدقة لأن الجنة ما نفع
عن صدور الخطيئة التي هي سبب النار والصدقة لا يمنع بل
يطفي وما حصل كما تطفى الماء النار وصلوة الرجل من جوف الليل
من بمعنى في قوله ثم أروني ما إذا خلقوا من الأرض وقد روى
في قال القاضي البيضاوي هذه مبتدأ وخبر محذوف وهو
كذلك أي يطفي الخطيئة أو هي من أبواب الخير والأول أظهر لاستشهاد
صلوة الله وسلامه عليه بالآية المضممة للصلوة والافتاق قال
الطبي بعضه يفسد الصوم والصدقة عامدتين فياسب

التقييد فيها أيضا وقال الأظهر أن يقدر شعرا الصالحين فقد
إنها تقييد دخول الجنة كما أنها أفادتنا المباحة عن النار أقول
سوق الكلام بقصص حذف الخبر ويعين أن يكون بطن الخطيئة
لقرينة العطف والحذف للاختراز عن العت لأن حر العطف عليه
يدل عليه كما في نحو زيد منطلق وعمر ووطئه أظهر فهو في غاية
الخفا إذا قرئ عليه ومن أبواب الخير لو قدر عليه قرينه
لكن مع وضوح تلك القرينة الواضحة لاختيار ذلك في قوة الخطأ
ووافق هذا المخرج عن معاذ قبلنا مع النبي صلى الله عليه وسلم
من غزوة بنوك فذكر الحديث وفيه الصوم حرجه والصدقة
وقيام العبد في خوف الليل كقول الخطيئة وبسبب حمل الخوف هنا
على وسط النصف الثاني أي السدس الخامس من أسداس
الليل وورد فيه النزول الإلهي وقال الشافعي آخر الليل أحب من
أوله واختلف في أن النوم شرط لقيام الليل أم لا ثم تدر أي قراء النبي
عليه السلام تتجافى أي برقع وتبغى حورهم عن المضاجع وضع
النوم حتى يبلغ يعملون للاستشهاد وقيل على طريقة الاقتباس

والظاهر الاول وفي الترمذي عن انس بن هذه زلة في اسطار صلوة
العشاء وروى ابو دود عنه كانوا يشقون بين المغرب والعشاء
وعوم لفظ الآية يشمل من ترك النوم بالليل لذكره تعالى فيدخل من
صلى بين العشاء ومن لم يتم اسطار للعشاء ومن نام ثم قام للحج
للتجديد ومن ترك عند الفجر النوم لصلوة الصبح وكفى للاستشهاد
شموله للصلوة في خوف الليل ثم قال الا خبر براس الامر وعبادة الالهة
للعرض والامر الدين وذرية بكر الدال وضمها على النسي والجمع
الذي بالضم سنام بفتح السين ما ارتفع من ظهر الجبل قلت على
يا رسول الله على محضه بالحجاب المني سواء كان النفي مقصودا
او قصد به الاثبات كما فيما نحن فيه وانما اسطر عليه السلام الجواب
هنا دون الاول لو قلنا بانه مثله لان كمال رغبة المخاطب معلوم
في تلك للرسم والمقصود من العرض المحبة والشفقة فلم ينظر بعد
العرض وفي الثانية والثالثة ادرك المخاطب جوابه واسفاد الرايد
مما يحصل به رفع درجته وصار بمطبه ان لا يكون رغبته باقية
فاستجاب لان القا المواعظ انما تناسب في وقت الرغبة

قال راس الامر لاسلام اي الشهادتان بقرينه اللاحق وهما راس
لانها من سائر الاعمال بمنزلة الراس من سائر الجسد في عدم بقاءه
دونه او بقوله في القاموس راس الشيء اعلاه واعلى امور الدين
الاسلام لكن في وصف الجهاد بالعلو والرفعة نوع انا عنه تامل
وعموده الصلوة لان الدين يقوم به وبدونه كبيت بلا عمود
ويقال للطير ايضا العمود فكانه عليه السلام شبه الدين بابل
فان العرب يستعملون الابل في نشرها ثم لان خبر ما لهم وجبوت
بالراس وقوامه بالظهر وذروة سنام الجهاد اشارة الى علوه
فان به كون كل الذين كفروا السفلى وكله الله هي العليا والحاصل
ان العبد بدون الشهادتين لا اسلام له وبدون الصلوة لا
يقوم امر دينه وبدون الجهاد ليس له رفعة وشان ويمكن ان
يكون ذروة السنام اشارة الى صعوبة امر الجهاد كانه لا يصل
اليه يد القدرة بسهوله وهو يكون بالبدن وبالمال وربما
يكون الثاني انفع وبه فضل عثمان على علي رضي الله عنهما وعلى
الجهاد انفسه واسبق اسلاما والجهاد يكون ايضا بالنفس

وبالقلب وبالروح والاول محلها بالاخلاق الفاضلة ومحلها عن
ضدها والثاني يقطع العلاقة عن غير تعالى والثاني باقنا والحق
في وجود الحق وانما يذكر هنا الزكوة والحق والصوم من الاركان
الخمس لانها ذكرت اولاً مكررها الاقوى منها تعظيماً لشارعها
لانها يتكرر ان كل يوم و ليلة وزاد ذكر الجهاد و اشار الى علوه
تخريفاً للناس عليه وكثرت الاحاديث في فضله بل ورد ما
يدل على افضله وذهب اليها احمد وعن الشافعي ان الصلوة
افضل الاعمال البدنية وتطوعها افضل تطوع وعند مالك وابي
حنفه لا شيء بعد الفريض الا عيان افضل من العلم ثم قسم
و فضل وقبل نسخة الاصل الا حرك براس الامر وعموده وذكر
سما الجهاد الى الخ الحديث فكانه سقط منه ما في الدين لا
رواية الكتب المشهورة كما نقلنا وكانه من ملحقات ملامة
المصنف او يحتمل ان يكون على طبق ما في الاصل ايضاً روايته وجهاً
المصنف ثم قال الاخر كماله ذلك المذكور كله ملاك الشيء اصله
ومبناه واصله ما يملك به او ما به احكام الشيء من ملك العجين

150
اذ احسن عجمه والرواية بكسر الميم والفتح لغة وايراد كل لتعين
ارادة الشمول فان ذلك يحتمل ان يكون اشارة الى راس الامر
فانه بعد بالنسبة الى الثلث وقيل تأكيد لدفع توهم عدم الشمول
وفيه بحث لان كل انما يكون تأكيداً اذا كان المتبوع دالاً على
الشمول ومحتمل لعدم تخويز وان لم يكن كذلك كما في هذا المقام
يكون باسبغ الاأكيد فلي يارسول الله فليخذ بلسانه الباء
رايدة وقبل التبعية وفيه ان ابن حنبل ذكر رداعاً من حمل باء
فامسحوا برؤوسكم على التبعية ان اهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى
ولا يرد ما قيل انه شهادة على النفي اذ هي ثلثة اقسام معلومة
وشايعة غير مختصة نحو العرب لم تنصب الفاعل وليس في كلامهم
اسم متمكن اخره واو لا منه قبلها ضمة ولم يطلق زيد امرأته من غير
دليل فهذا هو المردود وكلام ابن حنبل من الثاني لانه شديد
الاطلاع على لسان العرب فحصل له الظن من استقراء الصحيح
وانكره ايضاً من محقق العريه بعض اخر منهم ابن برهان النحوي
الاصولي فقال ابن زعمران الباء للتبعية فقد انى اهل العريه بما

يعرفونه فالحمل على الزيادة أولى لأنها استعمال محقق كغيره متفق وإفادة
العضية غرثانة والضمير في لسانه راجع إليه عليه وقيل إلى معاذ
قال كف عليك الكف المنع يعني احبسه لاجلك ولا تستعمله لغير
خبر وهذا إشارة إلى اللسان واللسان مذكور وموث ولخذه ^{شأنه} والآلة
إليه لتميز كل تمير قلت يا بني الله وأنا المواخذون المواخذة أن
ياخذ لحد واحد بذب والعطف على حمله محذوفة إنكارية
تجبه أي الأمر كذلك وأنا المواخذون بما نتكلم به فقال نكثت أمك
والنكل موت الولد وفقد الجيب كذا في القاموس فما قيل أنه في
الأصل كون المرأة بلا ولد وتعدته لتضمنه معنى الفقد محل نظر
وهذه أمثالها مزالة عن أصلها إلى التعجب وعظم الأمر والتنبية
من الغفلة فلا يقصد وقوعه وهل يك الناس لك مضارع كب
وهو متعجب بمعنى اسقطوا كب لا زمر بمعنى سقط وهذا من
نوادير اللغة في التارة على وجوههم أو على مناخرهم أو يحتمل أن
يكون لشك الراوي وأن يكون من متن الحديث والمنخر بفتح
الميم وكسر الخاء وفتحها ثقبه الأنف برادها الأنف الأحصايد

157
جمع حصيدة بمعنى محصورة من حصد الزرع إذا قطعه السنتم
والمراد بحصود أنها قبايح الكلام فهي عام مخصوص ببعض شبه
ما يتكلم به اللسان بالزرع المحصود بالمنجل فكما أن المنجل يقطع بلا
تفرقة بين الطيب واليابس فكذلك لسان بعض الناس يتكلم بكل نوع
من الكلام القبيح كالكفر والسنم والعينة ونحوها وهذا حكم
انجليزي لا يك إذا ما لم تجد حافظا للسانه عن سوء يصدر ^{منه}
ما يدخله النار ألا نادرا وأعلم أن حصدا وحصد ككب وأكب
في تعديده المجرد ولزوم المزيد فيه فإن لحصد معناه صادر
احصاد كما أن أكب معناه صار ذاكب وافعل بمعنى صار ذا
أصله بمعنى أنه فاعله أو مفعوله وما ذكر بعض أهل الصرف من
أن لحصد بمعنى حان أن يحصد وهذا معنى آخر ففيه أنه
راجع للمعنى صاذا كذا رواه الترمذي وقال حديث حسن
صحيح وفيه نظر لأنه خرج الحديث من رواية أبي وايل عن معاذ
ولم يثبت سماعه عنه وإن كان قد أدركه بالسن وكان معاذ
بالشام وأبو وايل بالكوفة وما زال الأئمة كأحمد وغيرهم يستدلون

على اتقاء السماع بمثل هذا الحديث **الثلاثون** عن أبي ثعلبة
بفتح المثناة الكشي بضم الخاء المعجمة والنون وخشنية قبيلة من
 قضاعة جرائد كثر ظهور بالجيم والمثناة ابن ناسر بالبون والمعجمة
 المكسورة رضى الله عنه وقيل ابن هاشب وهاشم ايضا كان
 رضى الله عنه من اهل سعة الرضوان مرواية اربعين افعا
 على ثلثة وفرد مسلم واحدمات سنة خمس وسبعين عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله فرض فريض
 الفرض لغة قطع صلب والعطاء ايضا فعال ما طلب فرضا ولا
 نفلا والقسمه نحو ما كان على النبي من خرج فيما فرض الله اى
 قسم له وشرعا كالايجاب لكن الايجاب يقال باعتبار الوقوع والبناء
 والفرض باعتبار قطع الحكم وقد يستعمل بمعنى المفروض والواجب
 والفرض عند الشافعي بمعنى وهو ما يعاقب على تركه وعند الجعفي
 الفرض ما بثوته لقطعي والواجب لظني واحمد يفرق بينهما فيقبل
 الفرض عنده ما في القرآن وقال في صدقة الفطر احترى ان اقول
 انها فرض مع انه قال بوجوبها وقيل الفرض عنده ما ثبت بالاسماع

والعقل المتواتر والواجب ما ثبت اجتهادا والحق انه يتوقف في
 اطلاق الفرض فيما اختلف فيه والفرايض جمع فريضه بمعنى
 المفروضه وهذه من قيل من قل قيدا وهي اعتقاداته وعمله
 وفرض عين وكفاية فلا تضييعوها بتركها او ترك المداومة
 عليها وحداي بين حدود اجمع حد بمعنى النهاية او الحاجر
 بين الامرين واريد بالخبر بين الحق والباطل والحل والحكمة
 فلا تعدوها فلا يتجاوزوا عنهما من العدا بالفتح بالمد و
 هو الظلم وقد يسي العقوبات المقدرة للحرام حدودا و
 هذا هو المعروف عند الفقهاء وقد يرجح الحمل على الثاني لان
 الحمل على الثاني الاول تكرار الجملة السابقة واللاحقة وحرم اشياء
 وجعلها حراما ومنع عنها والحرام ما منع عنه والاشياء جمع شئ
 غير منصرف والتخيل على ان اصله فعلا ناسبة عن افعال وبدلا
 منه وجمع لواحدها المستعمل وهو شئ والاختش يرى انها افعال
 وهي جمع على غير واحده المستعمل كشاعر وشعر لان فاعلا يجمع
 على فعلا والكسائي يرى انها افعال كفرخ وافرأخ ترأصرفها

لكن الاستعمال لا يثبت بفعله في كونها جعت على اشياء
 فصارن كصحر او صحراوات فحسد لا يلزم ان لا يصرف اسماء وابناء
 كما زعم الجمهور لانهم يجعلوها بالالف والتاء والجمهور في هذا
 المقام لم يميز بين مذهب الاخفش والحليل والفراء يوافق الاخفش
 في كونه افعل لكنه استبعد جمع فعل على فعلة وادعى ان شاء
 تخفف شتي كهين وهين ولا دليل له على هذا فلا تنتهكوها
 انتهاك الحرمة تناولها كذا في الصحاح وفي القاموس انتهاك كسفة عليه
 ولا يبعد ان يكون الانتهاك من هذا كالامساع من المنع بمعنى
 قول عليته فحاصله لا تغلبوا عليكم الحرام فان من شرع في حرام
 صار مغلوبا له حتى فعله وكثير من السلف كانوا يتوقفون في اطلاق
 الحرام على ما اختلف فيه وعن احمد في متعة النساء لا اقول هو حرام
 ولكن ينهى عنه وتوقف في لفظ الحرام لانه معناه واختلف الصحابة
 في اطلاق لفظ الحرام عليه وهذا تورع حذر من الدخول
 تحت قوله تعالى ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا حلال
 وهذا حرام والمحارم منها ما منع الله من قربانها وارباكها او بوض

على تحريمها ومنها ما نض في السنة محرما وقد يستفاد التحريم
 من النهي مع الوعيد والتشديد كما في قوله ثم انما الحرام الاية واما
 النهي المجرد ففي دلالة على التحريم خلاف وسكت عن اشياء ولم
 يحكم عليها بوجوب ولا حرمة رحمة لكم فان الله تعالى فيه حكم
 ومصالح غير نسيان اي لانسيانا والنسيان ترك الفعل من غير
 قصد بعد العلم وكل من قوله رحمة وغير نسيان مفعول له
 لسكت وجعل الثاني حالا من ضمير سكت تكلف وحكم المسكون
 عنه العفو لا حرج على فاعله والمتن اعم من ان يكون منصوبا
 نصريحا او بطريق العموم او يكون بدلالة الفحوى والمفهوم الموافق
 او الخالف او يكون النص على علته في حكم فمقاس غيره عليه
 وما سوى ذلك فسكوت عنه وهذه المسألة غير مسسلة
 حكم الاعيان قبل ورود الشرع انه الخطر او الاباحة او احكم فيها
 فان هذه بعد ورود الشرع والاصل في الاشياء الاباحة
 بعده بائنا ل هذا الحديث فلا يتحوا عنها فلا تنشوا فانه يفيض
 الى التكليف الشاقة كما ورد ان بني اسرائيل لما امروا بذب البقرة

كفاهم ادنى بقرة فوقوا فيما وقعوا بكثرة التسفيس لكن على هذا يكون
الذي مجصا برمانه عليه السلام وقد يقال بعموم النهي فان كثرة
البحث يوجب اعتقاد تحريم او ايجاب لمسابهة واجب او محرم ولو كان
علما ينبغي ان يعلم ان بحث المجتهدين في دخول شئ في دلالات
النصوص من الفهم والمفهوم والقياس خارج عنه فامتنع
على المجتهد نعم الانظار الدقيقة التي لم يقع من الصحابة في تفريق
المتماثلين مع وجود الاوصاف المقننة للجمع او في جمع المتفرقين
باوصاف غير معتبرة في الجمع غير مرضية بل اذا غلب ظن الاجتماع
وجب الحكم به وان ظن الافتراق وجب الحكم به اذا لظن متعلق
بالاحكام ولعل هذا مراد ابن مسعود رضي الله عنه حيث قال
اياكم والتحق وعليكم بالعتيق اي على ما عليه الصحابة ومن الاحاث
المنسية البحث عما لا شاهد له في العالم المحسوس فانه يوجب الحيرة
والشك فيما يجب اعتقاده حديث حسن وقد حسنه ايضا
قبله الحافظ ابو بكر بن السمعاني رواه الدارقطني وغيره
الحديث الحادي والثلاثون عن ابي العباس سهل بن سعد

الساعدي

الساعدي الانصاري الحنفي رضي الله عنه كان اسمه
حرثا فسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم سعدا لكرهته
الحزونة والشدة توفي عليه السلام وهو ابن خمس عشرة
سنة مرواية مائة وثمانون اتفقا على ثمانية وعشرون وفرد
البخاري احد عشر مائة سنة ثمانين او احدى وتسعين وهو
اخر من مات من الصحابة بالمدينة قال جابر رجل الى النبي صلى
الله عليه وسلم فقال يا رسول الله دلني على عمل السون للثواب
اذا عملته احسن الله اى اكرمني واحسن الى والى الشطية صفة للعمل
واجبني الناس بارادة الخير فقال ازهد في الدنيا الزهد في
اللغة خلاف الرغبة والقله وليستعمل بين وبين وشرعا الاخر
عن الدنيا على القدرة عليها لاجل الآخرة وقيل لابن المبارك
يا زاهد قال هو عمر بن عبد العزيز اذ جاءته الدنيا راغمة فتركها
وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم حال غناه ازهد الناس
وكذا الخليل عليه السلام كان كثير المال وهو ازهد الناس عن ابي
مسلم الخولاني الزهادة في الدنيا ان تكون بما يدا الله او تقي بما

يدك وان يكون حالك في المصيبة وحالك اذا لم تصب بها سواء
وان يكون مادحك وذامك في الحق سواء ومنشأ الاول والثاني
قوة اليقين والرغبة في ثوابه والثقة عليه تعالى فانه قال وما من
دابة في الارض الا على الله نزلتها ومنشأ الثالث سقوط منزلة
المخلوق عن القلب واستلزامه من جهة تعالى وليس الرهد باكل
الغليظ وليس العباء ومن دعاء السلف اللهم زهدنا في الدنيا
ووسع علينا منها ولا تزلها عنا وقد كره في القرآن الاشارة الى
مدح الرهد وذر الرغبة في الدنيا قال تعالى بل توذرون الحيوة
والاخيرة خبروا بفي قصة قارون ويليكم ثواب الله خيرا
الى قوله تلك الدار الاخرة نجعلها الية والا حاديت في ذم الدنيا
كثيره وليس ذلك الذم راجعا الى الارض التي جعلها الله مريادا
لنا وسكنا ولا الى ما فيها من الجبال والبحار والانهار والمعادن
وغير ذلك فان كلها من نعم تعالى على عباده ودلائل على الصانع
وقدرته بل راجعة الى افعال الناس في الدنيا على الوجه المذموم
عاقبتها فان منهم من وقف على الزينة فاخذها من غير وجهها

واستعملها

واستعملها في غير وجهها وهي اكبر هم لها بنصب وهرابرضي وان
كان له ايمان بانها ليست دار اقامة ايمانا مجمل لكن لا يعرفه
مفصلا وما ذاق مذاقه العارفون في الدنيا مما هو للوذج ما
ادخلهم في الاخرة وهذا شأن من هو ظالم لنفسه واما المقصد
يصررون في الدنيا بالحق ويتمتعون بشهواتها ولا عقاب عليهم
ولكن ينقص من درجاتهم والحديث دال على هذا وروى احمد في
كتاب الرهد ان رجلا كساه معاوية فخرج فمر على رجلين من
الصحابه فقال احدهما اخذها من حسناتك وقال الاخر من طيباتك
واما السابقون فعلموا انه تعالى اسكنى العباد في الدنيا ليلوهم ايم
احسن عملا فهمهم التردد منها للاخرة واكتفوا منها بما يكفي به
المساقر في سفره فمنهم من اقتصر على سد الرمي وهو حال كثير من
الرهاد ومنهم من توسع احسانا في تناول بعض شهواتها التقوى
النفس وينشط للعمل ويتناول شهواتها بتلك البينة طاعة قال
معاذ اني لا احسب بومتي كما احسب قومتي ومنهم من يمسك
اذا حصل له من فضول المال سقرب بها الى الله تعالى كما قيل عمنان

وعبد الرحمن بن عوف كانا من خزان الله في ارضه نفقان في طاعته وكانت معاملتهم الله معلومة وسهم من لا يملك بل يخرجها من يده طوعا او مجاهدا للنفس عليه وحننا فضل الاول وابن عطاء الثاني واذا لم يحصل لهم شيء لا يحصلونه مع القدرة او بدونها والاول افضل ولذا يفضل عمر بن عبد العزيز على اويس وقوله عليه السلام حبك الله محرم جوابا للامر وهو بفتح الباء المشددة فالجملة تدل على ان الرهد سبب لمحبة الله وان حب الدنيا متعرض لغضبه وارهد فيما عند الناس من المال والجاه يحبك الناس لرفع منشأ النزاع ولبعضهم في وصف الدنيا واهلها وهي الاجيفة مسجلة عليها كلاب همين احتذاه فان تجتبرها كنت سلما لاهلها وان تحتذها نار عتق كلابها حديث حسن رواه ابن ماجه وغيره باسناد حسنة رواه ابن ماجه من خالد بن عمرو الاموي عن سفيان الثوري عن ابي خازم عن سهل وفي حسن هذا الاسناد نظر فان خالد بن عمرو قال فيه احمد انه منكر الحديث وليس شقه وكذا ذكره

البخاري وابو زرعة وتناقض ابن حبان فذكره في الثقات وفي الضعفاء وابن ماجه هو الامام ابو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني وماجه لقب ابيه لاجله ولا اسم امه كما توهم بعضهم وفاته كانت سنة ثلث وسبعين ومائتين **الحديث الثاني والثلاثون عن ابي سعيد سعد بن مالك بن سنان** الكدري رضى الله عنه قيل حذره ام جده وفي القا موسى ان حذره حتى من الانصار فلا سعدان يكون اسم ام حد ذلك الى اشتهاجى بها اول مشاهده الكندق وله في احد ثلث عشر سنة فارجع لصغره واستشهد ابو وروى عنه انه لما عاد رسول الله صلى الله عليه وسلم من احد ذهبنا للندوة فنظر الى فقال سعد بن مالك قلت نعم يا ابي وامى فقربت وقلت ركبته فقال اجرك الله في ابيك ثم غرامعة ننتا عشرة عروة مرواية الف ومائة وستون اتفقا على ثلث واربعين وفرد البخاري ستة عشر ومسلم خمسون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ضرر ولا ضرار فيه خمسة اوجه كل في لاجل ولا لاقوة

الابالله اذكرت لامع ان عقيب كل منهما بلا فصل بكرة وهذه
 هي القاعدة في جريان الوجوه الخمسة كاذكرة الرضى اى لا ضرر في
 ديني ولا ضرار فيه ويجوز تقدير جبر واحد مع تعدد الاولات
 يتوارع ملين متمثلين في موعول واحد اتفاقا نحو ان زيدا وان
 عمرا قايما ويجوز تقدير خبر مفرد لانه في قولنا لاشي من الامر
 فلا كاسم واحد الا وقرينة حذف الخبر ان الشارع اذ حكم بنفي
 شئ ظاهرة انه يحكم سفته في دينه وهذا الحذف واجب عندني
 لستم وتوهم بعض عبارات النجاة انهم لا يشترط الخبر لفظا ولا معنى
 فجعل لا بمنزلة استق وفيه انه يجب تركيب كلام من حرف واسم
 الضرر اسم والضرار مصدر بمعنى ادخال الضر ولا تكليف بما يضر
 العباد بل بما يصلح امورهم ولذا سقط الطهارة بالماء والصيام
 ومخطورات الاحرام عن المريض ولا تكلف المديون بقضاء الدين
 بما في خروجه عن ملكه ضرر كتوبه ومسكنة المحتاج اليه وقد ذكر
 في المغرب ان الضرر ادخال ضرر من واحد ابتداء او جزاء والضرار
 من الجانبين فالمعنى لا يجوز لاحد اضرار غيره ولا اضراره في

158
 حراء اضراره وقد يقال الضرر يقال فيما ينفعك ويضر غيرك والضرار
 فيما لا ينفعك ويضر غيرك وبرج ابن الصلاح هذا المعنى وكذا
 ابن عبد البر وطائفة واعلم ان النكرة في سياق النفي تفيد العموم
 اى لاشي من الضر اضر او المراد نفي الضر والضرار بغير حق وهذا
 على نوعين احدهما ان يكون الفرض فيه مجرد مضرة الغير فهو حرام
 وعن ابن عباس ان الاضرار في الوصية من الكبار وقد نفي عن
 بيع المضطر بان سعى ما يساوي عشرة بعشرين ومن الضر بالتوقيف
 بين الوالدة وولدها فان رضيت الامر ففي جوازها خلاف والثاني
 ان يكون له غرض صحيح كضرف في ملكه فيعدي ضرره الى غيره
 فان كان بوجه غير معتاد كاتقادنا في يوم عاصف فاحرق
 ما يليه فعليه الضمان وان كان بوجه معتاد فحوزة الشافع
 وابوخنفه رحمهما ومنعه احد وواقع مالك في بعض المواد
 كبناء مشرف على الجار من غير سترة فانه يلزمه السترة عليه
 برواي منا ومنها ان يكون له ملك في ارض غيره ويتضرر صاحب
 الارض بدخوله اليها فانه يجبر على انزاله وفي سنن ابى دود

ان لسمة بن جندب نخل في حائط انصاري يتضرر بدخول سمرة
 فذكر له عليه السلام فحكم بقلع نخله بعد اياه سمرة عن البيع و
 والهبة وهذا مثل ايجاب الشفعة لدفع ضرر الشريك الطاري
 ويستدل به ايضا على وجوب العمارة على الشريك الممتنع منها
 وعلى ايجاب البيع اذا تعذرت القسمة نص عليه احمد وهذا
 الحديث يدل على وجوب نصب الامام رواه ابن ماجه و
 الدارقطني مسندا وفيه ان ابن ماجه لم يخرج حديث ابي سعيد
 انما خرج الدارقطني والحاكم والبيهقي واما ابن ماجه فخرجه
 عن عباد بن الصامت وعن ابن عباس ومارو المسند
 رواه الحديث عن شيخ طهر سماعة عنه وكذا شيخه عن شيخه متصلا
 الى مشاهير ورواه مالك بن انس هو من المجتهدين السنة الذين هم
 اولو مذاهب مبسوطة حمل في بطن امه ثلث سنين مات في ربيع
 الآخر سنة تسع وسبعين وعمره كان خمسا وثمانون في الموطاء
 سقى به لتوطاء اهل الحرمين على صحته عن عمرو بن يحيى عن ابيه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل وهو قول التابعي قال رسول

158
 كذا او فعل كذا او فعل بخبر كذا والتابعي كل مسلم في صحابيا وقبل
 صحبه وقول من دون التابعي ذلك مرسل ايضا عند الخطيب قال
 غيره ان المرسل مختص بالتابعي فان كان الساقط قبل الوصول اليه
 اثنين فصاعدا سمي معضدا فاسقط ابا سعيد فلم يتصل
 الاسناد ويحيى تابعي وله طرق يقوى بعضها ببعض قال ابن
 الصلاح هذا الحديث اسنده الدارقطني من وجوه مجموعها
 يقوى الحديث ويحسنه وقد قبله حماد بن اهل العلم وقول ابي
 دود هو مما يدور والفقه عليه يشعر بعدم ضعفه **الحديث**
الثالث والثلاثون عن ابن عباس ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال لو يعطى الناس بدعواهم اي يجرى الدعوى
 بلا تصديق من المدعى عليه او ينبت من المدعى والدعوى
 اخبار الحق له على اخروهي لغا سمن من الدعاء والفها للتاينث
 وجمعها الدعواى بفتح الواو وكفاوى لادى الرجال موال قوم
 ودماء هم لغلبة الكرم والعصب عليهم واستعمال لولا سفاء
 الثاني لاسفاء الاول ورجال بصيغة الجمع مشعر بصدورهم عن

كثير وتنويع للتحقير وجمع الدماء والاموال للمبالغه وكذا ايراد
قوم ولكن بالتخفيف البينة على المدعى وهي ما شئت به الدعوى
من السنويه او البيان سميت بها لانها تفيد فضل الحق من الباطل
او اظهاره والمعنى انه بها يستحق لانها واجبة عليه وملكها
واليمين على من انكر المدعى عليه اى يبرأ بها لانها واجبة
عليه قيل هذا هو فضل الخطاب الذى اوتى داود وقيل ذلك
تلى سلسلة من السماء يصل اليها يد الصادق دون الكاذب
فان سمعت لحيله رجل والتبس الامر على داود فاوتى هذا واختلف
فى تفسير المدعى والمدعى عليه فقيل المدعى من يطلب خلاف
الظاهر والمدعى عليه بخلافه وقيل ذلك من لا يجبر على الخصومة
وهذا من يجبر فاذا اسلم الزوجان قبل الدخول فقال الرجل اسلمنا
معاً فكلنا باق وقالت سبق احدهما فالرجل مدعى على الاول
لان المعصية خلاف الظاهر والمراءى على الثانى ويستثنى من الحكم
ما فيه دليل على قبول قول المدعى ممن من غير مدعى على من انكر
كالشاهد الواحد مع اليمين وكاللعان والقسمه مع اللوث

159
اى ما به يغلب ظن صدق المدعى فان ادعى الخطاء فالدية على
عاقلة المدعى عليه وان ادعى العمد فعلى ماله وفى لزوم القصد
خلاف وان ادى الى المدعى عن اليمين حلف المدعى عليه خمسين
يميناً وان لم يكن لوث فالمدعى عليه يصدق والظاهر انه حلف
خمسين خلفه وبثوث حكم القسمه مع اللوث بالحديث
الصحيح وقد قيل الاستثناء فان البينة ما بين صحة الدعوى
فشمّل اللوث مع القسمه والشاهد مع اليمين وطائفة من
الفقهاء والمحدثين ومنهم البخارى ما خصصوا الحكم وقالوا لا
يحلف الا المدعى عليه ابداء ولا يقضى بشاهد ويمين ولا
يرد اليمين على المدعى ومذهب ابى حنيفة رحمه الله يوافقهم
فى الاخرين وفى استثناء القسمه يوافقنا لكن القسمه عند
بان يوجد قيل فى محله او قيله ولم يعتبر اللوث والدليل على
القسمه ما خرج البخارى من قوله صلى الله عليه وسلم
تاوتى بالبينة على من قبله قالوا ما لنا بينة قال فيحلفون قالوا
لا نرضى بخلف اليهود فذكره النبى صلى الله عليه وسلم ان يطل

دما فواده مائة من ابل الصدقة وخرجه المسلم مختصرا ولكن
هذه الرواية يعارض ما في الصحيحين انه قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقسم خمسون منكم على رجل منهم في دفع بدنة
وذكر الحفاظ ان هذه الرواية وهي رواية يحيى بن سعيد
من الاولى وهي رواية سعيد بن عبد الكوفة فان يحيى لحفظ
واعلم وهو مدني اعلم حديثهم من الكوفيين واما في انكار
الشاهد مع اليمين فاستدلوا ايضا بحديث شاهدك او يمينه
وقوله عليه السلام ليس لك الا ذاك وقد تكلم بعضهم في هذه
اللفظة اذ تفرد بها منصور عن ابي وابل ورواية ساير الرواة
انه سأل هلال بن مسعدة اولاد البنت ثم سألوا ما يتبين به الحق و
وقيل الشاهد ان يجتمعا ان يراد بهما كل نوعين يشهدان للمدعى
بصحة دعواه كشهادة الرجلين والرجل والمرأتين والشاهد
مع اليمين او يقال حضرهما بالذكر اعتبارا بانهما هو الاعم الاغلب
والمعنى شاهدك او ما يقوم مقامهما ولولن من عدم ذكر
الشاهد اليمين ردّها فليرد الشاهد والمراهين او يقال قوله

عليه السلام ليس لك الا ذاك المراد به النفي الخاص وهو ان يقبل
قوله من غير نية وكذا قوله اليمين على المدعى عليه اريد به اليمين
المجردة عن الشهادة واما اليمين مع الشاهد فقد ثبتت نسبة اخرى
هذا واما الامين في دعوى رد الامانة فصدق بيمينه وهو ليس
بمدع على التفسير الاول اذ الاصل بقاء الامانة والمالك مدع لان
الخيانة امر خفي وقد يقال انه مدع ويستثنى من الحكم ليدل برغب
الناس عن الامانة واما على التعريف الثاني فهو ليس بمدع لانه
مجرد على الجواب ثم الحكم المذكور فيما ادعى شيئا على ما يدعيه لنفسه
وينكر انه لمن ادعاه فاما من ادعى ما ليس له مدع لنفسه منك
لدعواه فيكتفي فيه سنة لا يكتفي بها في الاول فانه اذا جاز من
وصفها بدفع بلا شهود اتفاقا لكن الشافعي وابو حنيفة رحمهما الله
على انه يجوز الدفع اذا ظن صدقه ومالك ولحمدا على انه يجب
بوصف الذكر المطابق ومنها المعضوب اذا علم ظلم الولاة و
طلب ردّها من بيت المال وعمر بن عبد العزيز بالبصرة علم بظلم
الولاة وانقذ بيت المال العراق حتى حمل اليه من الشام وذكر

اصحابنا ان الاموال المغصوبة مع القصوص يكفي من غيرها بالصفة
والبينة ستة انواع في الزنا اربعة رجال عدول وفي غنى مما يجب
عقوبة حدا او قبل او تغريزا رجلا ن عدلان وفي الماليات وما
يقصده المال كالبيع والهبة والاجارة والشفعة وخانه لا يجب
القصاص ووطى الشبهة رجلا ن او رجلا وامرأتان او رجل بمين
وفي غيرهما ما يطلع عليه الرجال غالبا كالنكاح والطلاق رجلا ن
وعند ابي حنيفة لا بد في غير الزنا والحدود وما لا يطلع عليه الرجال ما
او غيره كالنكاح والطلاق والوكالة رجلا ن او رجلا وامرأتان وما
لا يطلع فيه الرجال غالبا كالحيض والبكارة ونزوها والولادة رجلا ن
او رجل والمرأتان او اربع نساء عدول وعند ابي حنيفة امرأة واحدة
وعند مالك امرأتين وفي هلال رمضان رجل واحد على الصحيح
لذا قيل واقل الاكتفاء بالرجل الواحد لا يختص بهلال رمضان فانه
قالوا رجوع الضامن بالاذن الى المصمون عنه اذا خدمته المال
لا بد له من الاشهاد وبكفي في ذلك شهادة رجل مستور وهذا
تما يقصده المال حديث حسن رواه البيهقي وغيره كالدار قطنة

161
هكذا لكن في رواية الدارقطني ذكر بعد هذا الآية القسامة وبعضه
في الصحيحين وهو لو يعطى الناس بدعواهم لا دعى ناس وما جال
واموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه **الحديث الرابع والثلاثون**
عن ابي سعيد الخدري قال سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول من رأى منكرا اى امر ينكره الشرع محرما او مكروها او
لفظا من يشمل الرجل والمرأة والمتى والفاسق ومن رأى يدل على
ان الانكار متعلق بالروية وفي الامور الذى هو غير مرئي بضلوح
على عدم تعرضه وتفتيشه وذكر اصحابنا انهم يحسن التجسس لا
ان يظهر من الدار ما يعرف بالخارج كصوت المزمار والكلام المألوف
لشربة الخمر وشور الجدران على من علم اجتماعهم على منكر انكره
الايمه وهو من التحسلى المنهى عنه الا ان يخبر ثقة ان رجلا خلا
بمن يقتله او برئى بها وفيما دون ذلك ولم يخبر والمنكر الذى يجب
انكاره ما كان مجمعا عليه والمختلف فيه لا يجب انكاره على الصحيح
فليس على الكنفي انكار الشافعي في اكله العتب والضيع وماتوك
التسمية ولا على الشافعي ان ينكر الكنفي في شرب النبيذ وتناول

ميراث دوى الارحام والجلوس في دار ماخوذ شفعة الجوار و
استثنى القاضي ابو يعلى في الاحكام السلطانية ما ضعف فيه
الخلاف وكان ذريعة للمحدو ومتفق عليه كمال التقاد
ضعف الخلاف فيه وهو ذريعة الى النسبة المتفق على تحريمه و
المتعة فانها ذريعة الى الزنا لكن لو راى شافعا شرب النبيذ
او نكح بلا ولي فله ان ينكر لان كل مقلد يعصى بخالفه مقلده و
لو راى شافعي خيفيا ياكل الصب فله ان يقول اما ان تعتقد ان
الشافعي اخى بالاتباع واما ان تترك ذلك وكذا على الكنفي مثله
وقول من قال لكل مقلد ان يختار من المذاهب ما اراد لا يعتد
به وان ارتضاء البارزي من متلخي الشافعية وذكر الفقيه
جمال الدين العواحي ما يوجبده وقال انه مقتضى مذهب الشافعي
لمن اعلم فكره في حقايقه ودقق نظره في دقايقه فليعرضه بان
يمنعه بالفعل ككسر آلات المنكر وراقه الخمر فان لم يستطع لانه
يوجب منكر اشد فليسانه وفي بعلق الطرف بالبعير اشكال
والاولى ان يقدر هنا وفيما بعده متعلقة اي فليكن بلسانه بان

162
يمنعه بالقول وكذلك الوعيد وقيل بالقول الغلط وفيه نظرا
الرفق متعين في الانكار وقال سفيان الثوري لا يامر بالمعروف و
ينهى عن المنكر الا من فيه رفق وعدالة وعلم بما يامر وبما ينهى و
اصحاب ابن مسعود ادمروا يقوم يرون منهم ما يكرهون كانوا
يقولون مثل مرجمكم الله وكان احمد يامر بالرفق فان اسعوه ما
يكراه الا بغضب واعلم ان التعبير باليد واللسان من فروض الكفاية
وسبع فرض عين على من لا يقدر او لا يعلم غيره ومن خاف
على نفسه او اخوانه ضررا نفسا او مالا سقط عنه وبض احمد
انه كالجهاد يحرم على الواحد الفرار من الاثنين ولا يسقط خوف
السب والشتم ومن قبله سلطان جابر فله اجر عظيم يدل
عليه ما في الترمذي وابن ماجه افضل الجهاد كل عدل عند
سلطان جابر وما ورد عنه عليه السلام من انه ليس للمؤمن
ان يذل نفسه يدل على انه اذا علم انه لا طاقة له على الاذى فانه
لا يتعرض حلالا من علم لنفسه الصبر واكثر علماء المذاهب
على وجوب الانكار على من يعلم انه لا يقبل منه وصرح المصنف

في الروضة وخالفه بعض المتأخرين ويؤيدهم ما في السنن الى دود
والترمذي وابن ماجه اذ ارات شحا مطاعا وهو متبعنا
موترة واعجاب كل ذي رأي برأيه فعليك بنفسك ودع عنك
امر العوام وعن طائفة من الصحابة في قوله لا تضركم من ضل
اذا اهتدتم لم يات تاويلها الا في اخر الزمان وعن ابن عمر هذه
الاية لا قوام يحسون من بعدنا ان قالوا لم يقبل منهم والصحيح
معنى الاية كما في شرح مسلم انكم اذا فعلتم ما كلفتم فلا يضركم
تقصير غيركم فاذا فعل ما كلف به من الامر المعروف ولم يمتثل
المخاطب فلا حرج بعد ذلك عليه لكونه ادى ما عليه فان
لم يستطع في قلبه اى فليكرهه بقلبه وسكره ويجب رفعه صرح
السلف بانه فرض عين ويشعر به قوله عليه السلام وذلك
اضعف الايمان اى نوع منه لا يبقى ايمان بعده وهذا اشكال
لدلالة الحديث على ذم هذه المرتبة وقد يعظم ايمان احد ولا
يقدر على التغيير سدا وانكارا للسان والجواب ان المعنى انك
اضعف حضال الايمان واقله ثمرة اذ فلا يترتب عليه اسلم الفاعل

163
او المراد بالايمان الاعمال مجازا وظاهر ان التقرب بالكراهة ليس
كالتقرب بالمتعة اولا لسانا ولم يذكره عليه السلام للذم بل علم
حقارة هذا القسم ليرتقى الى غيره ويمكن ان يكون تلك المراتب
بحسب الارزمنة ففي الصدر الاول كان كال الايمان فكانوا يعنون
المنكرات بايديهم ثم ضعف حتى اكتفوا غالبًا باللسان واضعها
العجز عن اليد واللسان فيكون الانكار بالقلوب وبالحجج عن
مكانه رواه مسلم في الايمان قال مسلم اول من بدأ بالخطبة قبل
صلوة العيد مروان فقام اليه رجل فقال الصلوة قبل الخطبة قال
قد ترك ما هنالك فقال ابو سعيد اما هذا فقد قضى ما عليه
ثم روى الحديث واستشكل بان ان منذر روى عن ابن سيرين ان
البادي سرزباد بالبصرة وعن مالك انه عثمان رضي الله عنه
ليذكر الناس الصلوة اوليسمعوا الخطبة فانهم كانوا يذهبون
بعد الصلاة وقيل فعل اولا عمر رضي الله عنه وقيل معاوية
في البخاري عن ابن عباس شهدت العيد مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم واني بكر وعمر وعثمان فكلهم كانوا يصلون قبل

الخطبة كذا روى الشافعي ايضا ثم قال حتى قدم معونة فقدم
الخطبة وقد فعله ابن الرهير وهذه روايات متعارضة والتوفيق
بانه يحتمل ان عمر وعثمان فعلا ذلك مرة ومروان وطلب عليه
فنسب اليه وزهاد اول من فعل بالبصرة ومن ذكر ان اول من فعله
معونة لم يطلع على فعل من سبقه وقيل الظاهر ان هذا لم يقع في عهد
الخلفاء لانهم صلوا مع النبي صلى الله عليه وسلم اعياد الكثرة و
يستعد منهم تغيير سنته وانكار الرجل واستصواب ابي سعيد
وقول مروان قد ذهب ما هنالك بدل على ان العسر لم يقع في عهد
الخلفاء فالظاهر انه وقع في عهد بني امية كانوا يولون من عا و
يريدون ان يسمعو الناس وكانوا لا يريدونه فكانوا منصرفين بعد
الصلوة فقدموا الخطبة وايضا يستشكل بان المنكر على هذه الرواية
غير ابي سعيد واخرج البخاري ومسلم في صلوة العبد انه المنكر
والجمع يتعدد القصة ويمكن ان يقال لما عاون ابو سعيد المنكر
هو المنكر ايضا فلماذا اسند الانكار اليه لكن يفهم من البخاري
ان انكار ابي سعيد ليس مجرد معاونته الرجل ذروى عنه ان مروان

يريد ان يرتفع فجدت بثوته فخذني فارفع والاولى ان يقال
انكار الرجل باللسان وانكار ابي سعيد باليد وكان مروان لم
يلتفت الى قول الرجل ويريد ارتقاء المنبر فجد ابو سعيد بثوته
الحديث الخامس والثلاثون عن ابي هريرة رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحاسدوا اي لا يتحاسد
بعضكم بعضا والاولى حمل الصيغة على المبالغة في نهي الحسد فلا
ينبغي تفسيره بقولهم لا يحسد بعضكم بعضا والحسد تمنى في ال
نعمه احد والحاسد قد يسعى في زوالها مطلقا او ليحصل له والاول
ارداء ومنه حسد ابليس على ادم والساعي باغ وقد لا يسعى فان
لا يقدر على دفعه فلا يتم عليه وان قدر ولا يدفعه فهو متم
على الاحص كالعازم على المعصية ومن يسعى في دفعه ويدعو
للحسود ففعله هذا من كل ايمانه لانه لا هذا القسم من الحسد كما قيل
فانه لا كمال فيه وسائر اقسامه حرام الاعلى كافر او صارف النعمة في
معصية واخرج عبد الرزاق مرفوعا نلت لا يسلم منها احد الطيرة
والطن والحسد قيل فما المخرج منهن يا رسول الله قال اذا نظرت

فلا ترجع واذا ظنت فلا تحقق واذا لحسد فلا تتبع وعن الحسن البصري
 ما من ادى اوفيه الحسد فمن لا يجاوز ذلك الى البغي والظلم لم يتبعه
 منه شئ والتحقيق ما عرفت وقد يراد بالحسد تمنى حصول مثل
 تلك النعمة بدون تمنى زوال عنه وهو الغيبة وهي مستحبة في الامور
 الدنيوية واختلف في غيرها حرمه وحله ويدل على ذلك قوله في حكاية
 ياليت لنا مثل اوتى قارون ولا تاجشوا النخشب لغه هو الخداع قال
 كثيرون المراد هنا النخش في البيع وهو ان يزد في السلعة من لا يريد
 شراها ليقع البايع او لا ضرر المشتري وفاعله عاص اذا كان عالما
 بالهني ورواية عن احمد ان البيع فاسد وقيل ان كان النخش من البايع
 او موطنه فسد والاكثر ان على صحة كافي حيفة والشافعي ومالك
 واحمد في رواية ويحتمل ان يكون ما في الحديث اعتم اي لا تتحادعوا
 ولا تعاملوا بالحيلة لكن هذا مع الكفار والمخاريق كما قال عليه السلام
 للحرب خذعه ولا تباغضوا الحب والبعض امر ان لا يختار فيما
 فالهني عن كسب اسبابها او العمل بمقتضاها او ايقاع البغضاء بين
 المسلمين فانه من فعل الشيطان كما قال الله انما يريد الشيطان ان يوقع

بينكم العداوة والبغضاء ولذا حرم الله وحض في الكذب لا
 واعلم ان البغض في الله ليس نهيا بل هو من اوثق عرى الايمان
 ومن ظهر منه شرف في البغض له فهو معدود عن عمر رضي الله
 عنه في حديث طويل من اظهر منكم شر طئنا به شرا وبغضنا به
 عليه ولترى بعض الناس لكثرة اختلافهم في مسائل الدين وزعم
 كل ان بغضه لله لكن قد يكون متبعاً لهواه فانه قد يبغض لما
 متبوع يظن انه لا يقول الا الحق وهذا الظن خطأ وقد يبغض
 لمجرد الالف والعادة فعلى المؤمن غانة التحرر عما سلك منه حتى لا
 يدخل في الهني وليعلم ان قول المجتهد قد يكون خطأ وهو ملجئ
 فيه والمسئلة لانه متبوع بحيث لو كان الغير لا يتكلم ليس بمنزلة
 لان قصد المجتهد الانتصار للحق وان لخطأ وما قصد التابع
 يقدر في انتصار الحق ولا تدابر والتقاطع بان يولي الرجل صلحه
 دبره فيعرض عنه كذا في الفائق اي لا تفعلوا فعل المتدابرين فالهني
 عن التقاطع وفي سنن ابى دود من هجر اخاه سنة فهو كسفتك
 دموق المالك لا حسب التدابر الا الاعراض عن السلام يدبر عنه

صالح م

لغة

لقول م

بوجهه قال أكثر العلماء بزول الهجرة بالسلام ورواه وقال أحمد لا
بزول إلا بعوده إلى ما كان عليه أولا وقد استشكل على هذا المصنف
عن عائشة فحقي ابن الزبير فأنها قالت لله على بذران لا أكلم ابن
الزبير أبدا بعد ما سمعت أن ابن الزبير قال لا حزن عليها والجواب
أن فيما قال ابن الزبير بعض لقدرها ونسبها إلى التبذير وهي أم
المؤمنين وخالته فزات أن قوله عقوق ويستعظم من القريب ما لا
يستعظم من الغريب فزات أن مجازاته تترك كالمثمة كأمي النبي
صلى الله عليه وسلم عن كلام كعب وصاحبه عقوبة لهم ولم يمنع
من كلام من تخلف من المنافقين لعظم منزلة الثلاثة فان قلت
قد ذكر الفقهاء أن هجران الكافر غير مشروع وجوزوا هجران الفاسق
والمبتدع والكافر أشد حرما منها اجاب بعضهم بأن تعبدوا
الأولى أن يقال هجر الكافر بالقلب مشروع وأما بالكلام فغير مشروع
لعدم إرداعه بذلك عن كفره بخلاف العاصي فإنه يحرره غالباً
قبل قد جاز في رواية صحيحة لا تقاطعوا ولا تدبروا والناسيس إلى
من التأكيد فالمراد النهي عن الغيبة وفيه أن أولوية إرادة الغيبة

166
فذلك الرواية لا يجب الأولوية في هذه والغيبة على ما ذكره
في الأذكار تبعاً للغالب ذكر المصنف بما يكره سواء كان في يده أو دونه
أو ديناه أو نفسه أو ماله أو ولده أو زوجه أو خادمه أو نوبة
أو حرته أو صاف لفظاً أو إشارة أو زمراً وما يستعمل بعض
المؤلفين في تأليفهم من التعريض كقولهم قال بعض من يدعى
العلم ونحوه ويفهم السامع المراد غيبته وهي محرمه إجماعاً وذكر
المصنف في الروضة تبعاً للرافعي أنها من الصغائر وهل الرطبي
في تفسيره الإجماع على أنها من الكبار للوعيد الشديد وإذا لم يثبت
الإجماع فلا أقل من التفضيل فعنه الولي والعالم اسند وشاح الغيبة
في كل عرض صحيح شرعاً سعي طريقاً إلى الوصول إليه كالظلم والاستغاة
على تغيير المنكر والاستفتاء والمحامكة والتحذير من الشر وشرح الرواية
والشهود وأعلام من له ولاية عامة لسيرة من هو تحت يده و
جواب الاستشارة في نكاح أو عقد وكذا من رأى متردداً إلى مبتدع
أو فاسق ويخاف عليه الاقتداء به وقيل هذا النهي نهي عن جلوس
بعضهم سداً لبعض كما هو دأب العرب فهو تاديب ولا يخفى بعده

ولا يبيع بعضكم على بيع بعض بان يدعو المشتري الى الفسخ ففسخ
بمثله او يرنيد في الثمن بعد استقراره صريحا او يعرض على المشتري
ارخص منه ويحريمه بعد البيع وقيل لرويه اشدد قال ابن كح منا لا
ان رآه معنونا والمختار خلافه وفي المسلم المومن الخوالمومن فلا
يجل للمومن ان سنا على بيع اخيه ويجوز البيع على بيع الكافر و
بعض الفقهاء على عموم النهي وكونوا عباد الله لخوانا هذا كالتفصيل
لما يقدم ويشير الى ان العبودية والاخوة يترك المذكورات و
عباد الله بلفظ المنادي المضاف وروى بالتون ويحتمل كونه
خبرا وخوانا بدلا او بياناً او تأكيداً على غير لفظه او حالا او تايلا
مشفقين ومعنى كونوا الخوانا اكتسبوا ما يصرون به لخوانا
المسلم الخوالمسلم ما خوذ من قوله تعالى انما المؤمنون اخوة فاصلحوا
بين اخويكم لا يظلمه فان من شان الاخ ايصال النفع الى اخيه و
دفع الضر عنه فكيف يظلمه والظلم حرام في حق كل احد وهذا خبر
في معنى النهي تعا فلا عن وقوعه ولا يجذله بترك عونه ودفع
الاذى عنه وفي ابي دود عن جابر مرفوعا من امر مسلم يجذل

167
امرء مسلما في موضع يترك فيه حرمة وسقص فيه من عه
الاخذله الله في موضع يجب فيه نصرة ولا يكذب بل لا يحذر
الصدق اروي احمد عنه عليه السلام كبرت خيانة ان تحذر
اخاك حديثا هولك مصدق وانت به كاذب ولكن هذا محذور
بما لا يكون فيه مصلحة كاصلاح بينه وبين اخيه وفي الحديث
الكذب كله اثم الا ما نفع به مسلم او دفع به عن دين قال القرابي
في الوسيط كل مقصود لا يحصل الا بالكذب فسلح الكذب فيه
ان كان المقصود مباحا ووجب ان كان واجبا فاذا الخفي
مسلم من ظالم وسئل عنه وجب الكذب وكذا لوساله عن ودعية
رجل كانت عنده لياخذها ووجب احقائها وان استخلفه لزمه
ان يحلف ولو سري في يمينه ولو ساله السلطان عن فاحشة
بينه وبين الله فله ان ينكرها وقد اشتهرت الاحاديث بتلفيد
الدين اقروا بالحدود بالرجوع لكن المعتزلة على ان الكذب فيبيع
وان كان لمصلحة لان الاحكام عندهم تابعة للاوصاف بالذات
ولا يحقره بكسر القاف وروى ولا يحقره وحكي القاف على ضم

الباء والخاء المعجمة والفاء والمعنى لا يعذر بعلمه واحتقار المسلم
من الكبر وهو مطرقة الى نفسه بعين الكمال والى غيره بعين النقص
فيحقره التقوى هنا اشار الى صدره ثلث مرات للاهتمام ومحل
التقوى القلب فلا يطلع عليه غير تعالى فلا تسلب عن مومن
قطر وتخذله وقال المصنف في شرح مسلم ان الاعمال الظاهرة لا يحصل
الا بالتقوى الكامل وحصوله بما في الصدر من اعتقاد عظمة الله
ثم وخشنة ويحتمل كون المعنى ان كمال التقوى في صدره ولذا كان
عليه السلام شفعاً على كل احد بحسب امره من الشرائع زائدة
وزيادة تارة في مثله سماعيه وحسب اسم فعل اي بكفه من الشر
ان يحقر لخاله هذا وعند علي تحقير المسلمين لكن اذا لم يكن الامر شرعي
كبذعة اوفسق بل فيه تعظيم للشرع كل المسلمي كل ما يتعلق به على
المسلم حرام ازالته وافاءه بغير حكم الشرع وكان النبي عليه السلام
يخطب به في الجامع العظيمة وخطب به في حجة الوداع يوم عرفة
ويوم النحر والثاني من ايام التشريق وقال ان دماءكم واموالكم واعراضكم
حرام كرمه يومكم هذا في شهركم هذا في بلادكم هذا ثم رفع راسه

168
فقال اللهم هل بلغت والمراد بالعرض ههنا جانبته الذي يصونه
وخشي ان ينقص سواء كان في نفسه او سلفه وفي رواية للمسلمين
كرجل واحد ان استكى عنه استكى كله وان استكى راسه استكى
كله ومن كلام يحيى الرازي ليكن خطاء المومن منك ثلثه ان لم ينفه
فلا تضره وان لم تفرجه فلا تنفعه وان لم تمدحه فلا تذهبه رواه
مسلم في صفات الحديث السادس في الثلثون عن ابي هريرة
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نفس
عن مومن اي وسع عليه وخلصه من الضيق والنفس يفتح
الفاء كحى وبمعنى السعة في الامر ذكره في القاموس ومنه لا
تسبوا الروح فانها من نفس الرحمن كرمه حرنا باخذ بالنفس وسوسة
للتخفير من كرب الدنيا نفس الله عنه كرمه بموسى للتعظيم من
كرب يوم القيامة وهذا جزاء من جنس العمل كما قال عليه السلام
انما يرجم الله تعالى من عبادة الرجم وقال ان الله يعذب الذين
يعذبون الناس في الدنيا ولفظ من مخصوص بالمومن من حيث
انه مومن ومن يسر على معصاي من ربه الذين ويعسر عليه قضاء

والتي عليه بامهال الياسار وهو واجب او اعطاء مال او حل اشكال
او غيرها سير الله عليه في الدنيا والآخرة ذكر هنا في الحراء الدنيا و
الآخرة وفي الاول الآخرة فقط لقله كرب الدنيا فاخرج آخرة والآخرة
لفظا به وقيل لان الكرب في الدنيا لانتم بخلاف الاعتبار ومن ستر
مسما بدونه او عيوبه ستر الله في الدنيا والآخرة عن بعض السلف
ادركت قوما لم يكن لهم عيوب فذكروا عيوب الناس لهم عيوب او
ادركت قوما كانت لهم عيوب فكفوا عن عيوب الناس ففشت
عيوبهم لكن من اشتبه بالمعاصي ينبغي اعلام الامام ليزجره ومن
هو منكب ذنبا يجب دفعه والله في عون العبد ما كان العبد
في عون اخيه في غير الحرم والمكروه وروى ان افضل الاعمال ادخال
السرف على المؤمن وكان عمر رضي الله عنه يتعاهد الامم فيسقي
لهم بالليل وراة طلحة دخلت امرأة بالليل فدخله طلحة زهرا
فاذا هي عجوز عيا مقعدة فسالها ما يصنع هذا الرجل عندك قالت
هذا منذ كذا وكذا استعاهدني فانتني بما يصلحني ويخرج عني الادي
فقال تكلتك امك طلحة اعتراف عمر بن شع وروى ان الحسن البصري

169
امر قوما ان ياخذوا ثابا البناء معهم في حلجة رجل فقال ثابت
انا معتكف فارسل الله اليه الحسن اما علمت ان مثلك في حاجة
لخيك المسلم خير لك من حجة بعد حجه فترك اعتكافه وهذا
معهم ومن سلك طريقا اي سبب بسبب اي سبب كان من
مفارقة الاوطان والانفاق فيها والتعلم والتعليم والتصنيف
الكلح فيه والمنشئ الى العلماء والفكر والحفظ والمعالجة وغير ذلك
يلتمس اي يطلب فيه علما نافعا سهل الله به طريقا الى الجنة
وهذا الطريق يحتمل ان يكون العلم فانه موصل اليها فالمراد انه
يسهل له العلم المطلوب كقوله تعالى ولقد يسرنا القرآن للذكر
فهل من مذكر او علو ما اخرى ينبفع بها وتوصله الى الجنة كما روي
من عمل بما علم وربه الله علم ما لا يعلم وقال الله تعالى والذين
اهتدوا واذا هم هدى ويحتمل تسهيل الطريق المحسوس اليها يوم
القيامة وهو الصراط قال الحسن العلم علما ان علم الباطن الذي يخالط
القلوب ويصلحها وهو العلم بالله وصفاته وافعاله المقضية
للخلق الفضلة وعلم الظاهر وهو علم اللسان وحجة الانسان

والاول ما يرفع ثم يتناول الناس بالثاني ولا يعملون به حملته و
لا غيرهم فيذهب بذهاب حملته فيبقى القرآن في المصالحف
ولا عارف لمعاينه ثم يسرى به في اخر الزمان فيقوم الساعة و
اخرج ابو الشيخ في كتاب الفتن عنه عليه السلام ينزل عيسى
بن مريم فقتل الدجال ويمكث فيهم اربعين عاما يعمل فيهم بكتاب
الله وسنتي ويموت فيحلفون بامر عيسى رجلا من بني مريم
يقال له المقعد لم يات على الناس ثلث سنين حتى يرفع القرآن
من صدور الرجال ومصالحهم وما اجتمع قوم في بيت من بيوت
الله اى فيما نى قربا الى الله من المساجد والمدارس والرباطات
اى يقرأون كتاب ويتدارسونه بينهم يقرأ بعضهم على بعض
وقيل اى يفهمون وقيل يتدارسون شامل لجميع ما يناط بالقرآن من
التعليم والتعلم والاستكشاف من دقائق معانيه الانزلت عليهم
اى ما اجتمعوا في حال الاحال نزول السكينة اى ما يسكنون به
وقيل هي الرحمة ولعل المراد نوع خاص متمر عن ساير افرادها حتى لا
تكون تكرار وقيل للنقوص صفاء القلب وذهاب الظلمة البغاية نزول

170
الضياء الرحمانية وقيل هي ملك يكن قلب المؤمن فيسكنه على
طاعة الله وقيل هي شجرة راس كراس الهرم من زهر جرد وياقوت وحيات
كذا في القاموس وقيل طست من ذهب يغسل فيه قلوب الانبياء
وفي شرح مسلم المختار انها شئ من المخلوقات فيها طائفة والظاهر
انها مقولة بالاشترك على هذه المعاني فيحمل في كل موضع وردت
فيه على ما يليق به وعشتم الرحمة وحفتم الملائكة وعجبه اليهم
لما عندهم وتركابهم اودفعوا لاشرا الجن والانس وذكرهم الله
فبين عنده من الملائكة الاعلى للمباهة بهم وفي الحديث اشارة الى
فضيلة الاجتماع على التدوة والمباحثات العلمية وعن مالك انهم
تكن القراءة في المسجد من امر الناس القديم واول من احدث ذلك
فيه الحجاج بن يوسف وانا اكره ذلك وما كان اصحاب رسول
الله صلى الله عليه وسلم ولا العلماء بعدهم على هذا كانوا يخلو
كل بنفسه ويقرأ ويذكر الله عز وجل ثم ينصرفون ولا يتكلم بعضهم
بعضا والجمهور على استحبابه والاحاديث دالة عليه ويفهم من
الحديث ان للجمعين في بيت الله للذكر اربعاء ينزل عليهم السكينة

وتعسا هم الرحمة وكف بهم الملائكة ويذكر الرب وفي حديث عن ابي
هريرة فقصوا لهم باحتسابهم الى السماء الدنيا وفي رواية لاحمد بن عمار بعضهم
على بعض حتى يبلغوا العرش ومن بطا به اى اخره عمله لم يسرع به ولم
يقدمه لنسبه فيه استعارة منضمه لتشبيه البعد الرتبى بالمسافة
الحسنة وجعل العمل والنسب بمنزلة المركوب الذى به ينحى الشخص
عن المفاوز ويصل الى المقاصد وخرج الطبراني عنه عليه السلام
ان اهل بيتي هؤلاء برون انهم اولى الناس بى وليس كذلك ان
اوليائى منكم المتقون من كانوا حيث كانوا وشاهد ما فى الصحيحين
عن عمر بن العاص انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول ان اهل
بني فلان ليسوا باوليائى وانما ولى الله وصالح المؤمنين اى ولائهم
لا ينال بالنسب وان كان قريبا بقدر رفع الاسلام سلمان فارس
وقد وضع الشرك الشقى اياه ففعل المؤمن العاقل ان يعمل حسبما
قدر عليه فسفس وسر وسر ويعين ويطلب العلم ويستعمل
بذكر الله وتلاوة كلامه ودراسته فان الوصول الى العلم المقيم
بالعمل لا بالنسب قال تعالى ولكل درجات مما عملوا فان قلت قد

فسر قوله تعالى المحققين ذرياتهم بالحاق الذرية بالدرجة و
بوافقه قوله عليه السلام ان الله يرفع ذرية المؤمن فى درجة
وان كانوا دونه ليقربهم عنه وروى انه عليه السلام قال هذا
الحديث ثم تلا تلك الآية قلت المراد بمن بطا به عمله من اخره
عمله السيئ عن سائر اولى الاعمال الصالحة وهذا لا يكون له عمل
صالح فهذا لا يقدمه نسبه اما من له عمل صالح يجوز ان يكون
خارجا عن هذا الحكم داخل فى المرفوعين رواه مسلم بهذا اللفظ
الحديث السابع والثلاثون عن ابن عباس رضى الله عنهما
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يروى عن ربه تبارك
وتعالى ايراد هذه الجملة اما للاشارة الى انه من الاحاديث القدسية
روايتها عنه تواترا واسطة الملك او بواسطة واما بيان التواتر
وليس فيه ان غيره ليس كذلك لانه عليه السلام لا ينطق عن
الهوى بل فيه ان غيره كذلك اذ قال فيما يرويه اى فى جملة ما يرويه
وحسنه لكم ما فى ان يكون ايرادها لما فى الحديث من الاسناد الصحيح
اليه تعالى حيث قال ان الله كتب وفيه لفظ الاسناد بلفظ

الغنية لا يدل على ان روايته عليه السلام منه تعالى ولا سعدان
يقال ان الجملة الظرفية اشارة الى ان ما في الحديث ليس مسندا الى الجهاد
عليه السلام فان المختار انه عليه السلام كان يجتهد وان افرد
اوجب القطع وهو حي بطن عند فخر الاسلام وموافقة من الحنفية
وما الفقيه الملك شفاها او اشارة او يلزم به ظاهر واعلم انه ليس
في شيء من طرق هذا الحديث التصريح بسماع ابن عباس له من النبي
صلى الله عليه وسلم قال ان الله ببارك وتعالى كتب الحسنات و
السيئات ثم بين ذلك المراد بالكتابة التقدير والاثبات في علمه
الازلي وجعلها حسنة وسيئة ففيه اشعار بان الشرع مثبت
لا كاشف كما زعم المعتزلة وكتب مجاز وضمير بني راجع اليه تعالى
اي بين ذلك المقدار المذكور ويجوز ان يكون اسنادك محازا
والكتابة حقيقة ويكون الله تعالى آما للحفظه بالكتابة ويجتمل
كون القول من الرسول عليه السلام حكاية عن فعله ثم وعلى
هذا يجوز ان يكون ثم من من قوله عليه السلام والضمير له ثم
وان يكون من كلام الراوي والضمير لرسول الله صلى الله عليه وسلم

فمنهم بحسنه هذا تفصيل للتسن فمنهم بحسنه اي قصدها
فلم يعلمها كتبها الله عنده حسنة كاملة وفي رواية لمسلم اذا
حدثت فاهم بحمل على حديث النفس لوافق الروايات ولكن صح
ابن حبان ما يدل على انه لا يكفي وهو منهم بحسنه بعلم الله انه قد
استقر بها قلبه وحرص عليها ولذا ذكر ابن حبان ان المراد بالهم هنا
الغمر ثم قال يجمل ان يكتب بحمد الهم وهذا يوافق معظم الروايات
وعلى هذا يكون قوله فلم يعلمها شمل نفى عمل القلب ايضا ولو اعتبر
التصميم بغير نفى عمل الحواجر ولفظ عنده اشارة الى الشرف ووضعها
بكامله لدفع توهم النقص لمدارها على الهم وهذه الحسنة ليست
مما يضاعف وهو ما اشار اليه قوله ثم ومن جاء بالحسنة فله عشر
امثالها اذ هي في عمل الحواجر والا يلزم ان يكون من نوى الحر كمن
فعله وان هم بها فعملها كتب الله عنده عشر حسنات وحسنة
الهم من درجة في العشرة فلا ميتوهم انما مع واحد عشر وهذه
العشرة اعظم من حسنات من لم هم والضعف يقع على العدد
بشرط معه آخر ولذا قال في الواقع يضاعف درهم لزمه درهما ولو اقر

بضعه لزمه ثلثة الى اضعاف كثيرة قل العمل المضاعف الى سبعة
خاص بالفقه في سبيل الله بدليل قوله من انفق في سبيل الله كانت
له سبعة وفيه انه يدل على حصول تلك المضاعفة في الانفاق لا
لفيه في غيره والمراد بسبعه اما العدد المعين واما الكثير وعلى هذا
فالمراد بالاضعاف في قوله الى اضعاف كثيرة ما يخرج عن حد العدد
والعرب سهون في بيان الكثير في السبعة ولذا ماتون بالواو عند
الثامنة وان هم سبعة فلم يعملها كبرها الله عند حسنة كاملة
هذا اذا كان بركة الله ثم ويدل عليه رواية ابي هريرة واذا تركها
من احل فكنسوها له حسنة اما من تركها حرقا من مخلوق او رياء
فالمحققون على انه يعاقب والمراد بكمال الحسنة عظم قدرها لا الله
لا التضعيف الى العشرة قال الخطابي محل كتمان الحسنة على الترك ان
يكون الترك بالاختيار لا للعجز وعدم الاقتدار اذا العجز لا يسي
نار كما من مشى الى امرأة ليزني بها فلم يجدها او لم ينشر الله قال
القاضي بوبكر بن عزم على المعصية ووطن نفسه عليها يا نعم قال
المازري خالف كثير من الفقهاء والمحدثين واخذوا بظاهر الحديث

وذكر القاضي عياض ان عامة السلف على ما قال الباقر في لا تقاوم
على المواخذه بافعال القلوب ويدل عليه قوله عليه السلام اذا
التقى المسلمان بسفها فالقاتل والمقتول في النار قل هذا القاتل فبال
المقتول قال انه كان حريصا على قتل صاحبه ويدل عليه ايضا قوله
توان الذين يحبون ان تشيع الفاحشة الالية لكنهم قالوا الغرم على
السنة بكب سببه محمدا لا التي هم ان يعملها واسحق المصنف
كلام الباقر في وذكر انه قد تظاهرت نصوص الشريعة بالمواخذه
على غم القلب المستقر ويرد على الاستدلال باتفاقهم على المواخذه
القلوب ان تلك الاعمال مستقلة بالمعصية والمواخذه عليها لا
يستلزم المواخذه على غم معصية الجارحة من غير العمل للفرق الظاهر
بين الوسيلة وما بالذات قال الغزالي من خطله صورة امرأة وجهات
الرغبة الى النظر اليها لا يواخذه بما لعدم الاختيار فيها والاول هو
الخاطر والثاني هيجان الرغبة ثم قد حكم القلب بان ينظر اليها ويسرى
اعتقاد انهم يصمم عليه ويسرى عزمه منه وقصدا وها بالافعل فان
انكر اعتقاده وكان اصطلاحا لا يواخذه وان لم ينكره فيواخذه

واما العزم والهم بالفعل فانه يولخذه واليه مال الشيخ ابو منصور
وشمس الائمة الحلواني رحمهما الله والمقتول عن رض الشافعي رضي الله
عنه عدم المولخذه به ومن قال بالمولخذه فبعضهم على انه يعاقب
صلحبه به في الدنيا خاصة وبعضهم على انه يعاقب عليه في الآخرة
بالعقاب لا بالعذاب ونسب هذا القول الى ابن عباس واستثنى
جماعة من العالمين بعدم المولخذه بالهم الهم بالمعصية في حرم مكة
لقوله تعالى ومن يرد فيه بالحار بظلم نذقه من عذاب اليم اذا لم
يها فيه نيا في ما يجب من اعتقاد تقضية ورد بان تقضية تعالى أكد
وهو لا يواخذ بالهم بمعصية ولا سعدان فقال الهم بالمعصية في
الحرم هم بمعصيان احدها المعصية التي همها وهي كسائر المعاصي
في ترك تعظيم الله والثاني مخالفة امره تعالى تعظيم البيت نعم من هم
بمعصية الحرم يقصد الاستخفاف بالحرم عصي ومن هم بمعصية
قاصدا للاستخفاف بالله تعالى شانه كفر والاكثر على تعظيم الحكم لكل
زمان ومكان لكن يتفاوت اقدارها بحسب الزمان والمكان لقوله
ثم اربعة منها حرم ذلك الدين القيم فلا تظلموا فيه من انفسكم وقوله

174
يرد فيه بالحاد الابه وقد يرد قدر السيئة بشرف فاعلمها و
قرية منه وقوة معرفته كما ورد من مضاعفة العذاب في امرها
المؤمنين وان هم بها فعلها كبرها الله عند سنة واحدة رواه
البخاري ومسلم في صحيحهما وراى مسلم او يحرها الى الله يحوها
بفضله او بتوبة العبد واستغفاره او بعمل حسنة يكفرها ويفهم
منه رد قول من مال الكبار لا يغفر الا بالتوبة ويفهم من التاكيد
بوحدة ان السب لا تضاعف كالتضاعف الحسنه وهذا من
باب العدل المقتضى مساواة الحراء و امر الحسنه فبمقتضى فضله و
يدفع به توهم من وهم ان من عمل السب فله سبسة العمل مضافة
الى سبسه الهم وهذا استثنى بعضهم بمعصية الحرام وسئل احمد
هل ورد حديث في ان السبسة بكتب باكثر من واحدة قال لا
الا بمكة لتعظيم البلد والحرم على التعميم فانظر يا اخي وفقني الله
تعالى واياك عظم لطف الله تعالى وتامل هذه الالفاظ و
قوله عند اشارة الى الاعتناء بها فان المعنى بشئ يحفظه
عند وقوله كماله للتاكيد وشدة الاعتناء وقال في السبسة

التي هم بها ثم تركها كبرياء الله عنده حسنة كاملة فأكدها بكاملة
وان عملها كبرياء سيئه واحدة فأكدها بتقليلها بواحدة ولم يوكدها
بكاملة فله الحمد والمنة سبحانه لا يحصى ثناء عليكم وبالله التوفيق
ولولا هذا الفضل لم يدخل الجنة الا قليل لان عمل السيئات اكثر من
الحسنات **الحديث الثامن والثلاثون عن ابي هريرة**
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى
قال من عادى لي وليا فقد اذنته بالحرب هذا الحديث من
الاحاديث القدسية والظاهر انه من غير واسطة الملك
لكن وقع في بعض طرفه ما يدل على توسطه وقوله لي خال من وليا
قدم لنكارته والولي فعيل بمعنى مفعول او فاعل وعلى الاول يراد
به من يقول الله رعايته وصيانيته وعلى الثاني يراد به من
يتولى عبادة الله وطاعته وكل الوصفين شرط لولاية الولي
على ما ذكره القشيري وقد استشكل هنا وجود من يعاديه لان
المعاداه من الحاسن والولي لا يكون معاد بالاحد بل شاه
الفعل والعفو واجب بان العداوة الدسه تكون من

175
من جانب الولي كعوض المتدع مع ان هذه الصفة قد يستعمل
اذا كان وقوع الفعل من جانب بالقوة واقل سكل الحديث
بمعاداه اهل البغي واهل العدل من الصحابة اذ محاربهم كانت
اجتهاده ولو خصص لاخراجها بمعاداة من احل ولائته فهي
للحسد ولا يكون من جانب الولي فالحق ان يقال باستثناء
معاداه ولين في استخراج حتى او كشف غامض فانه قد جرى بين
الشيخين رضي الله عنهما نزاع وكذا بين علي والعباس ولا بعد
يقال المفاعله هنا بمعنى التكنير من ضاعفت الشيء كثر
اضعافه فالمعنى من كثر عداوة ولى فيخرج طريان العداوة للجهل
بحال الولي كما وقع لكثير من منكري الاولياء والايذان الاعلام
والمراد بالحرب الكامل من افراده كانه حقيقة الحرب الصالحة
لان يطلق عليه اسم الحرب والمعنى اني اعلمته بانه محارب لي با
لحرب الكامل او اني اجاربه ويراد بالحرب من الله لازمه وهو
الاهل والاذن ثبت هذا في جانب المعاداة ثبت نص في
جانب الموالاة فمن والى اولياء الله ابقاء الله تعالى واعانه

والظاهر ان العصمة مطلقا محارسة وبعض الذنب تقطع المحاربة
وما يقرب الى عبدي بشي أحب بالرفع والفتح وفي شرح الكرامات
على البخاري انه على التقديرين صفة شئ وفيه مساهله اذ على
تقدير الرفع يكون خبر محذوف والجملة صفة مما افترضت عليه
ما موصولة والعائد محذوف اي افترضته عليه سواء كان
فرض عين او كفاية والظاهر من لفظ افترضت عدم شموله
لما فرض احد على نفسه ويفهم من الحديث ان الفرض مطلقا
افضل من النقل مطلقا لكن فيه اسكال والتقريب طلب القرب
اي قرب يحصل من الفرائض لا يحصل من النوافل ولما ذكرنا احوال
معاداة الاولياء بين الاولياء بانهم المتقربون بالفرائض والنوافل
فل وما ينزل عبدي سقرب الى يطلب اي يطلب القرب الى بابا
لنوافل بعد اداء الفرائض اذ مع الاختلاف بها لا يحصل قرب منها
ونقل عن بعض السلف من شعله الفرض عن النقل فهو معدوم
ومن شعله النقل عن الفرض فهو مغرور حتى اجهه فاذا اجبته
فكنت سمعه الذي يسمع به وبصر الذي يبصر به وبه التي

ظاهر او باطنا
فعلا او زكرا
هـ

ببطن بها ورجله التي تمشي بها وفي كونه سمع العبد الى اخره
اسكال واجب بوجه احدها انه بمنزلة والمعنى كنت كسمعه
وبصره في اثار امرى فهو كس طاعتي كما يجب تلك الاعضاء
الثاني انه كناية عن انه بكله مشغول في فلا سعه له لغزى
فلا يسمع الا ما يرضى ولا يبصر الا ما امر به او عن الى اجعله
مقصوده كانه ينالها بسمعه وبصره او عن الى له في المنفعة
والمعاونة كجوارحه الثالث بتقدير مضاف اي كنت حافظ
سمعه وبصره فلا يستعمل الا فيما يحل الرابع ما ذكره الفاكهاني و
وهو ان السمع والبصر بمعنى السمع والبصر والمعنى انه لا
يسمع الا ذكرى ولا ينظر الا في عجائب ملكي وفيه ان حمل السمع
والبصر تحتلح الى باول فالاولى الرجوع الى التاويل والاوجب
بعضهم بعضا من وجوه تفضيل المشل والكناية لجوئهم لخرى
فتنب وحمله بعض من الصوفية على مقام الفيا وهوان يكون
العبد قائما باقامة الله مجا محبة نظر ابظه من غير ان يبقى
معه بقيه تلط باسم اورسم والعالون بالتوحد الذي منهم

لهم كلام آخر لا يقبله اهل الظاهر ولا يصلح الا لمن سلك سبيلهم
وان سألني اعطته اي سألني كل ما اراد حذف المنقول للتعليم
وليذهب كل مذهب ممكن ولين استعادي بالباء او بالنون
والثاني اشهر كما ذكر ابن حجر وقال الكازروني بالباء قدنا و
صحناه لا عيده منه مما يخاف قد يقال ان كثير من ادعية الصلوات
لا يجاب فكيف هذا فيجاب بان الاجابة قد يكون حصول
المطلوب على الفور وقد يتأخر لحكمة وقد يكون لحصول امر
آخر يصلح بحال الداعي قال ابن حجر تمسك بهذا الحديث بعض
الجهلة من اهل الرضا فقالوا القلب اذا كان محفوظا مع الله
كانت الخواطر معصومة من الخطاء ويعقب ذلك اهل
التحقيق فقالوا لا يثبت الا الى ما وافق الكتاب والسنة و
العصمة انما هي لاربابها واما غيرهم فقد خبط فقد كان عمر
رضي الله عنه راس المهين ومع ذلك فكان ربما اى
الراى فيرجع عنه بقول الصحابة فمن طن انه يكتفى بما وقع في
خاطره عما جاء به الرسول فقد ارتكب اعظم الخطاء ومن بالغ

177
منهم فقال احدي قلبه عن ربي فهو اشد خطاء لا يامن ان يكون
قلبه انما حدثه من الشيطان وفيه بحث اذ التعليم المشار
اليه بقوله تعالى وعلناه من لدنا على الوارد في شان حضورهم
امر مسفق عليه مع الاختلاف في شوته فعلم ان غير النبي يمكن
ان يكون محدثا ووقع لام موسى عليه السلام ايضا الهام
القائه وحمل امثال ذلك على انها كانت ملقاة من بني كانه في
ذلك الزمان بكلف بارد لكن ذلك التحدث ماله قانون
مطرد كالشرعية التي يتعبد بها العباد ولا يلزم ان يكون ما
يخالف الشرعية بحسب الظاهر مخالفا لها حقيقة قال العارف
الحواشي قدس سره ان اهل الحق يعلمون بعلم خضم ان خواطرهم
خو واطلعة ذلك الخطر في حقهم فرض وتركها معصية لا
يقال يمكن ان يامرهم الخاطر بشرب الخمر وغيره من المحرمات
لا ب شرب الخمر ليس حراما مطلقا بل اهل الشرع حوزوا شره
لا ساعه اللقمة لكن العلم بان الاساعة تحصيله ممكن الحصول
فهذا العلم محل الخمر في حق العالم ولو حصل بطريق خرق العادة

لاحد علم بان شرب الخمر سبب لبقائه وبدونه هلك البتة جازله
شربه لكن اذا قل طيب حاذق ان دواءه في شربه لا يجوز شربه
لان الطب امر ظني تخميني لا يقيني وجواز الشرب في صورة الا
ساعة لحصول اليقين لكن شارب الخمر لا ساعة اللقمة لاحده
المحتسب ويحدث الحديث الذي شربه لعدم سبيل للمحتسب بذلك
العلم وما ذكرناه العقائد من ان الالهام ليس من اسباب
العلم مرادهم انه ليس من اسباب يكون نجه وجرى على ذلك
العارف السهروردي وقواه الامام الرازي وما ذكر من ان عمر
رء كان يرجع من رايه فعند انه لا يلزم ان يكون ذلك الراي
من هذا القبل بل يمكن ان يكون من الظنون التي تحصل للجهلدين
ومثله وقع عند كثير من الاصوليين للرسول عليه الصلوة و
السلام ايضا فالحق ان القول المذكور غير بعيد عن الصواب و
المخطئ مخطئ والله اعلم وفي الحديث ان من اتى بالواجبات والنوافل
لم يرد عاده لوجود الوعد الصادق الموكد بالقسم وفيه ان العبد
وان صار مجوبا لله تعالى لا سقط من الطلب رواه البخاري

178
متفردا به دون بقية اصحاب الكتب السنة وروى في
اخر ما يرددت في شيء انا فاعلمه ترددى عن نفس المؤمن
يكبر الموت وانما انا الكرم مساءته ولما كان التردد على الله
محالا لا بد من تاويل فاول على وجوه احدها ان دفع المرض بدعاء
بعد ايلاده به شبهه بمن تردد في تدمير انتم بتركه الثاني المراد
بالتردد و تردد الرسل كما في قصة موسى ولطمه للملك و
قد ورد فعل بمعنى فعل كفكر وفكر وتدبر وتدبر والمعنى انه
يكبر الموت فيزيل الله عنه محبة الحيوة وسفل الى ارادة الموت
بالتها ان التردد للملوك الذين همضون الارواح والاضافة
اليه لانهم ترددون بامرهم كان يقول لا تقبضوا الا اذا رضى
او ان الملك يخر القبط نظر الى قدره ومنفعته فاذا ذكر
امرهم لم يجدوا من الامثال ورابعها انه تمثل ليفهم تحقيق
محبة تعالى للولي اى مثله كمثل من يتردد في اصال امر لصلح
شخص اليه لمساءته ذلك كالوالد في ضرب الولد فانه لمسته
لضربه مع تردد بخلاف المعلم فانه يضربه بلا تردد دخلها

ان المراد انه يصفه بالتالي والتدرج بخلاف سائر الامور
فانه يحصل بمجرد قوله كن دفعة وهذا الحديث من غريب
الصحيح وروى هذا الحديث من وجوه اخرى لا يخلو عن
مقال **التاسع والثلاثون عن ابن عباس رضي الله عنه**
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله تجاوز لي
عفا لاجلي عن امي الخطاء والنسيان وما استكرهوا عليه
المراد العفو عن حكمه في الآخرة لان نفس الخطاء والنسيان ليس
مرفوعا عنهم والخطاء مصادفة فعله غير ما قصد به كان قصد
قل كافر فصادف مسلما وقرر عند كافة الفقهاء ان المجتهد
المخطئ مجبور وعن طائفة انه لا اجور ولا ثم كذا ذكر في الكشف
وغيره وهنا محل تردد اذ وجه تحقيق هذا الخلاف في غاية
الكفاء اذ الاجر ليس في مقابلة الخطاء بل امثاله امر الاجتهاد
ولا نزاع في ان مثل الامر مجبور وان الخطاء موضوع عنه اتفاقا
وانما هي بالقصد قلنا الجناية عدم التثبت والاختياط والذنوب
السموم فكما ان السم يهلك تناولها ولو خطأ كذا تعلل الذنوب

لا بعد ان لفظ الى العقاب وان لم يكن عزيمة ولذا سئل عن
المواخذة به غير انه تعالى جعله عذرا في اسقاط حقه اذا جهل
وجعله شبهة في العقوبات فلا يولخ بجدل لو رفت اليه غير
مرانه فوطرها على ظن انها امراته ولا قصاص لو رمى انسانا على
ظن انه صيد فقتله دون حقوق العباد فوجب ضمان المتلف
خطا كالو رمى الى شاة انسان على ظن انه صيد ويقع طلاق
بان جرى على لسانه انت طالق عند ارادة ان يقول اسقني
عند الكفنه واما عندنا لا يقع الا بالقصد الصحيح وهو لا
يوجد في الخطي كالنايم واما الكفنه فقالوا باقامة ثمس البلوغ
مقام القصد في الخطي واما النسيان فهو عدم الاستحصال
للشيء في وقت حليته ويشمل السهو اذا اللغاة لا يفرق بينهما
بما قيل من ان السهو زوال الصورة عن المدركة مع بقائها
في الحافظة والنسيان زوالها عنهما معا والنسيان عدم ذكر
ما كان مذكورا والسهو اعم او زوال الادراك السابق ان
قصر مان زواله نسيان وان طال فهو وسو بالنسيان سقط

الانتم في حقوقه تعالى ولا يكون عذرا في حقوق العباد و
في الاحكام الدينوية ايضا بل ثبوتها ونفيها لدليل فلو اتلف مال
انسانا نسيانا يجب عليه الضمان ويفسد الصلوة باكله ناسيا
فان هيئة المصلي بذكره ودعاء الطبع اليه مبنية في الصلوة
عادة فهو مقصور سلامة في التعدة الاولى نسيانا على ظن انها
الاخيرة لا يفسدها لاسفاه هتة مذكورة هنا انها الاولى وكثرة
تسليمه في التعدة وترك الذابح التسمية عند الحيفة ساقط الحكم
بالنسيان لانه ليس في ما يذكر لخطاها بالبال او لجراها على
اللسان كذا في التلويح وفيه ما فيه واما الاكراه وهو حمل الغير
على ما لا يرضاه ولا يختار مباشرة بنفسه لو خلى ونفسه وهو ملجئ
بما يغلب به ظن فوت النفس والعضو ولو انملة وحمله بما لا
يغلب به ظن ذلك ليس باكراه بل اختيار فاسد اذا الاختيار ترجح
احد طرفي الوجود والعدم فصحيح ان اسفل الفاعل والا
ففساد وغير ملجئ بضرب لا يفسد الى تلف ويجبر ويعدم
الرضا به خاصة لممكن من الصبر على المكروه فلا يفسد وا

تهديد بجس نخوابيه وابته وكل ذي رحم محرم فقال الحنفية
القياس انه ليس باكراه اذا لا يلحقه ضرره والاستحسان انه اكراه
للحق الم والأكراه مطلقا لا ينافي الوجوب بل ما اكراه عليه قد
يفرض كالاكراه بالقتل على الشرب والافطار وقد جرم كعلقل
مسلم ظملا فتوخز على الترتك ثم الاصل عند الشافعية ان الاكراه
اما بغير حق او بحق والاو لا جاز شرعا اقدام الفاعل على الفعل قطع
بالاكراه حكم المكروه عليه عن فعله سواء كان المكروه عليه قولا او
عملا لان صحة القول بقصد المعنى وصحة العمل باختياره والا
كراه يفسدها لانه يدل على انها لا دفع الضرر عن نفسه لا لنيل
ما هو المقصود في قلبه وحين انقطع الحكم عنه فان شاع
الفعل الى الحامل بان يباشره بنفسه بطل على ان لا ينسب
الفعل الى المكروه والفاعل كالة وان لم يختره عا كعل القتل والزنا
واللواط لا يقطع الحكم عن الفاعل فقص بالقتل ويجوز الزنا
واللواط ويقص عن الحامل ايضا التسببه في قتله وهو كما
لمباشرة في ايجاب الفصل اذا تعين للقتل اذا العرض منه

سباب القتل عدوانا والاكره بالقتل شائع عند الجابريين فلو
لم ينقص المصلحة لانفتح بابها والاكره ان كان بحق لا يقطع الفعل عن
الفاعل فيصح اسلام الحربي وسع المديون القادر ماله للابقاء
وطلاق المولى بعد المدة مكرهين واما اسلام الذي فلا
يصح بالاكره والاكره يجب محله وضرب شديد وقيل سواء بخلاف
اتلاف المال واذهاب الجاه فانه لا يكون اكرها واصل الحصة
ان المكره عليه ان كان قولا يفسخ كالطلاق فسفد كالمثل ويقتصر
على الفاعل الا ما تلف من المال على نفسه كالعتق فجعل الفاعل الآلة
كاكره المدخول بها على قبول الخلع على مال فيقع الطلاق ولا يلزم للمال
ويقع بقبول الزوج اكرها ويلزمها وان لم يكن قولا لا يفسخ فسد
كالبيع والافراس مع اقتصان على المقر وان كان فعلا لا يجتمعا بالية
الفاعل كالزنا واكل رمضان وشرب الخمر اقصر حكمه على الفاعل و
لزم حكمه الا الحد فانه لا يجب على الفاعل ايضا واختلف الروايات
في الاكل والشرب من حيث انها اتلاف في لزومه للفاعل والحامل
وكذا ان احتمل الآلة الفاعل للحامل ولزم الآلة تبديل محل الجناية

كاكره المحرم على قتل صيدا اذا الحامل انما اكرهه على الجناية على احرام
نفسه فلو جعل له صار على احرام الحامل فلم يكن ايتاما اكرهه
عليه فلا يتحقق الاكره معه ولزوم الجراء عليه معه لانه سوق
دلالته على من يقتل الصيد وفيه الجراء فهذا اولى وان احتمل
اليه الفاعل ولم يلزم الآلة تبديل محل الجناية كعلى اتلاف مال و
نفس ففي المصلحة نسب الفعل الى الحامل ابتداء لانقلاص الفعل
اليه كما هو قول بعض فلزم ضمان المال والقصاص عند احصائه
ومحمد وقال ابو يوسف لا قصاص على احد بل الدية على الحامل
في ماله في ثلث سنين ويلزمه الكفارة والدية اكرهه على
رحى صيد فاصاب انسانا على عاقلة الحامل وكذا حرمان الارث
ينسب اليه اما الاثم فعليهما وفي غير المصلحة اقصر حكم الفعل على
الفاعل فيضمن ويقبض ثم الحرمان التي لا تسقط ولا ترخص
فيها كالقتل والجرح وزنا الرجل لانه قل معنى فلا يحلها الاكل المصلحة
وما سقطت حرمة البتة والخمر فيجبها لاستثناء حاله الاضطراب
والمصلحة منه ولا يباح غير المصلحة الحرمان بل يورث شبهة كملك الجراء

فانه شبهه في وطى الشريك الجارية المشترك ويسقط الحد و
 حرمان لا يحتمل سقوطها لكن رخصت مع بقاء الحرمة فانقلقت
 منها بحقه تعالى حرمة التكلم بكفر او ترك الصلوة ولخوارها فخص
 بالمحلى ولو صبر فهو شهيد وكذا رناها اذا اكرهت اكرها بالمحلى وغير
 المحلى غير رخص لها لكن لا تحده هي ويجوز الرجل به لا بالمحلى
 ورجع اليه ابو حنيفة رحمه الله وقال به والقياس ان يحده ايضا
 لان الزنا بائنا رالا له وهو دليل الاختيار وما منها متعلق بالبعد
 حرمة انداق مالم مسلم فارنا لا يسقط لكننا حقه المحتمل للرخصة با
 لمحلى حتى لو اكرهه عليه اكرها بالمحلى رخص له فيه لان حرمة النفس
 فوق حرمة المال ولا يروى عصمة المال الا كراهه فالتدفع وان رخص
 فيه باق على حرمة ولو صبر على القتل كان شهيد فان قلت
 فعلى اصل المذهبين من اكره على الزنا يلزمه ان لا يفعل وان قتل
 والحال ان قتل النفس اعظم من الزنا في المفسدة والقاعدة انه اذا
 تعارضت مفسدتان درانا المفسدة العليا بارتكاب الدنيا
 قلت لاختلاف وجوب دفع الصاب عن النفس فان قلنا بعدم

الوجوب لان عثمان رضي الله عنه اسلم ولم ينكر احد عليه
 ولقوله صلى الله عليه وسلم كن عبد الله المقتول ولا تكن عبد
 الله القاتل كانت المسئلة من باب تقديم الوجوب على المندوب
 لان ترك الزنا واجب ودفع الصاب مندوب على هذا وان
 قلنا بوجوبه فقد تعارض وجبان احدهما مقطوع بوجوبه
 وهو ترك الزنا لان الاجماع منعقد على تحريمه والاخر غير مقطوع
 بوجوبه وهو دفع الصاب للاختلاف في الواقع فيه فمننا تقديم
 الواجب قطعاً على الواجب ظناً رواه ابن ملجه والبيهقي و
 غيرها واخرجه ابن جبان في صحيحه والدارقطني عن رجال
 يحجج بهم في الصحيحين **الحديث الرابعون عن ابن عمر**
رضي الله عنهما قال اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم
منكم فقال كني في الدنيا كالك غريب بعيد عن الوطن وهذه كلمة
خير كان اي كن شبيها بالغريب او عابرسبيل من العبور او بمعنى
 بل لا ضرب كذا افاد شرح الحديث واقول فيه بحث لشرح
 النجاة بان ورد او بمعنى بل مختص بالجل ولذا قالوا ان اوفي

بكسر الكاف مجمع العضد
 والكشف واللفظ
 مفرد مضاف
 او تشبه
 م

هذا الحال ليس بحرف عطف بل حرف استئناف وعلامة ابتداء كلام ولا يخفى انه لاجل جملة ههنا وحاصل الحديث ان المراد لا بد ان يكون في الدنيا شيها بالغريب الذي قلبه لا يطمئن الا بوصول وطنه ولا حزن من الدل في دار الغربة وضيق المكان والاحوال فيه او شيها بالذي يمر على طريق فانه يعلم انه ليس بمكان قرار يليق سناء دار ولا بد ان لا يكون معه الا ما يحتاج اليه في وطنه دون غيره واهتت على ذلك وصاها الانبياء قال تعالى حاكيا من مومن ال فرعون يا قوم انما هذه الحياة الدنيا متاع وان الآخرة هي دار القرار وعن علي رضي الله عنه ان الدنيا قد ارتحلت سدرة وان الآخرة قد ارتحلت مقبلة ولكل منها بنون فكونوا من ابناء الآخرة فان اليوم عمل ولا حساب وغدا حساب ولا عمل وكان ابن عمر يقول ذا المسيت فلا تنتظر الصباح وذا اصبح فلا تنتظر المساء هذا اللفظ البخاري والواو للحال اي والحال ان ابن عمر كان بهذه الصفة وغرضه انك لا بد ان تنتظر باعمال الليل اعمال الصباح فاجتهد فيه ما استطعت

ومع ذلك امر عليه الصلوة والسلام ويمكن كراهة الواو
من عطف القصة على القصة لا فائدة ان ابن عمر
رضي الله عنه هذه الصفة بتركه يديه
وذكر لغيره بوجه وسوطة
هكذا

وعن بعض العلماء اذا اردت ان تفعل صلوتك فقل على الاصل غيرها وهذا ما خذ مما روى عن النبي صلى الله عليه و سلم انه قال صل صلوة مودع وخذ من صحتك لمرضك الصحة حالة للبدن تحري افعاله على المهي الطبيعى والمرض حالة له نيل الافعال الضرر ومن حيوتك لموتك الحياة في الحيوان صفة يقض الحس والحركة الارادة وقال الامام في بعض كتبه الحياة قد يوصف بها النبات والحيوان والانسان وجملة وصف كل منها بها هو كونه على وجه يترتب عليه كل من شأنه والموت ضد الحياة وهو امر وجودي عند اهل السنة كما يدل عليه قوله تعالى خلق الموت والحياة وعند المعتزلة هو عدم الحياة عما شأنه ووصفه ابن عمر بما مسطه من هذا الحديث واما ما اوردته الخاتم وهو اغتتم خمسا قبل خمس شبابك قبل هرسك وصحتك قبل سقمك وغناك قبل فقرك وفراغك قبل شغلك وحيوتك قبل موتك وهذا الحديث اصل في الكثر على الرهد عن الدنيا والاحقار لها والقناعة فيها بالبلغه وانه يسن اخذ المعلم بعض اعضاء المعلم

والقصة ان العلم لا يخلو عن صفة وموضع
فخذ من بين صحتك لمرضك لا يخلو عن
فخذ من بين صحتك لمرضك لا يخلو عن

عند التعليم والموعظة عند الموعظة وذلك للتأنيس والتسلي
ولا يفعل ذلك غالباً إلا لمن يميل إليه ختم المص الأربعة بهذا
الحديث المشعر بالوصية على نهج الأسباب لحسن الخاتمة ثم أورد
حديثين أحدهما يشترج جميع ما في الأحاديث المذكورة بل يجمع أمور
الذين اجملوا الآخر للاشارة إلى أسباب المغفرة **الحديث الحادي**
والاربعون عن عبد الله بن عمرو بن العباس رضي الله عنهما
وهو سهمي وسهم قبيلة من قريش أسلم عبد الله قبل أسره وكان
بينهما في السنة اثنا عشر سنة أو إحدى عشرة أو ثلث عشرة ورواته
كثيرة وعن أبي هريرة أن روي أكثر من سائر الصحابة الأجدد
فانه كان يكتب ولا يكتب ومع هذا مرواية في الكتب سبعاً
الفقاع على سبعة عشر وفرد البخاري ثمانية ومسلم خمسة وعشرون
وهذا لأنه سكن بمصر فلم يتردد الناس إليه وأبو هريرة كان
ساكناً بالمدينة وهي كانت مرجعاً للناس وقيل وجوه غير ذلك و
الأصح انه مات في ذي حجة سنة ثلث وستين بالطائف وقيل
بفلسطين واعلم ان العاصم لا ياء وذكر المص ان الصحيح في العاصم

وابن أبي الموالى وابن الهادي واليماني اثبات اليا، وقد اسكل
على بعض وجه حذف اليا مع اللام ولا اشكال لانه لغة لبعض
العرب شبه فيها ما فيه اللام بالنون لما بينهما من التقارب
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يؤمن أحدكم
اي لا يكون أحدكم مؤمناً كاملاً الايمان والخطاب عام حتى
يكون هواه بالقصر داجية النفس الى لذة عاجلة سعيه لانه
يهوى بصاحبه في النار او في الدنيا الى الدواهي وفي الآخرة الى
النار فهو من يهوى هو با اذا سقط وقد يستعمل في مطلق
الميل والمجبة كقول عائشة رضي الله عنها ما ارى ربك الا
يسارع في هواك وجميعاً كالمفرد وكل منهما محتمل هنا وكذا قوله
بتعاجلتهما والتعجب يتعين الاول للمجئ به من الاوامر
والنواهي وغيرهما فيجب ما امر به ويمكن ما نهى عنه وفسر
التابعة بوجه احدها كون الشخص مخالفاً لهواه في متابعة
الشرع بحيث يشتغل بما يوافق الشرع من حيث انه موافق لا
لكونه موافقاً لهواه وثانيها توطيته على مخالفة الهوى فانه يجعل

هو هذا الاعتبار موافقا للشرع فالله ان يكون الاحكام الشرعية
عند كسائر المالمات حتى لا يجد كراهة في النفس في اداها طاعة
وقد يقال المراد تفصيل الايمان من غير متابعة للشرع مجبة طوعا
لاكرها وخوفا كالمنافقين والمجبة وان كانت تحصل بلا اختيار
لكن اجبار النفس على دوام المتابعة يجب مثل تلك المجبة وعلاوة
المجبة الموافقة فمن ادعى حب الله تعالى ورسوله مع العصيان
لا بد وان يكون في مجبته نقصان فعليه ان يتوب ويكمل المجبة
قال يحيى بن معاذ ليس بصادق من ادعى مجبته تعالى ولم يحفظ
حدوده وسبيل ابراهيم عن المجبة فقال المجبة في جميع الاحوال و
الشدة ولو قال مت مت سمعوا طاعة وقلت لاداعي الموت هرا
ومرجبا وانما نشاء سائر البدع من تقديم الهوى على الشرع ولذا
سمى اهلها اهل الاهواء والمعلم انما يقع مقدم محبة مسولات
النفس على محبة تعالى ومحبة ما حبه ولا شئ الهوى فيضلك
عن سبيل الله حديث صحيح روي في كتاب المجبة وهو للشيخ ابي
الفتح نصر بن ابراهيم الشافعي الفقيه الرازي في دمشق وافصح بعض

الشارحين انه للمحافظة الى القاسم اسمعيل بن محمد بن الفضل
الاصفهانى وهو خطأ وهو كتاب المجبة لتارك المجبة يتضمن ذكر
اصول الدين على قول اهل الحديث والسنة وقد صرح بهذا
الحديث ابو نعيم في كتاب الاربعين وشرط في اوله ان يكون من
صحيح الاخبار وحياذ الانار باسناد صحيح وفي صحيح اسناد صحيح
اما اوله فلا تفرقه بنعيم بن حماد المروزي الذي حكم عليه
بالضعف وابن معين وثامنا ثانيا فلان في اسناد مجهول
واما ما ثانيا فلان في اسناد عقة بن اوس السدوسي عن
عبد الله بن عمرو ويقال يعقوب بن اوس ايضا وقال ابن
البر هو مجهول وقيل لم يسمع من عبد الله بن عمرو ورواه عنه
مقطعة والله اعلم **الثاني والاربعون عن النبي صلى الله عليه وسلم**
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال الله
يا ابن ادم انك مادعوتني ورحوتني اى انك في مدة دوام
دعائك اناى ورجائك ولما كان الخطاب يوعد المغفرة بعد
الدعاء والرجاء فاسب الخطاب يا ابن ادم فانه عليه دعاه

ورجاء بعد المعصية فغفر الله تعالى له والرجاء بالمدد الياس
وبالفقر معنى الخوف والمعنيان صحيحان وقد يقال الاول اولى
ما دمت داعيا غير آتس من الاجابة غفرت لك وفي الحديث ادعوا
لله وانتم موقنون بالاجابة ولعل الثاني اولى للتوافق قوله تعالى فاعوذ
خوفا وطعا غفرت لك على ما كان منك اي مع ما كان من المعصية
فعلى الصلحة كما في قوله ثم لا ذومغفرة للناس على ظلمهم ولا ابالي
من كثرت افعال المعاصي وان جئت فرجته اكثر الهوى لئن جئت
خطيئي فغفوك عن ذنبي اجل واوسع وقال لخر يارب
ان عظمت ذنوبي كثرة فلقد علمت بان عفوك اعظم ان كان
لا يرجوك الا حسن فمن ذا الذي يرجو ويدعو المحرم مالى اليك
وسيلة الا الرجاء وجميل عفوك ثم انى لمسلم وفي الحديث غيب
اعلى الدعاء والرجاء ودلالة على جوار عفوان الكبار خلاف الخارج
والمعتزلة يا ابن ادم لو بلغت ذنوبك في الكثرة غنان السماء
بفتح العين بمعنى السحاب وقيل اضافة الى السماء غير مناسبة والضوء
اعنان السماء اي اقطارها فعمل الهمزة سقطت عن بعض الرواة

او ورد الغنان بهذا المعنى هذا وفي القاموس اعنان السماء
نواحرها وغناها بالكسر بذلك اذا نظرت ياوهذا معنى مناسب
لروافعة الرواة وفي المغرب غنان السماء ما علم منها ثم استغفرت
غفرت لك ثم هنا للترخي الربى والمراد بالاستغفار طلب المغفرة
مع عدم الاصرار لان الله تعالى وعد في سورة العنبر ان بالمغفرة
لمن استغفروا ولم يصير على ما فعله فيحمل كل ما ورد الاستغفار مطلقا
على ذلك او يراد بالتوبة وهي الندم على ذنب مضى وتركه في
الحال والعزم على عدم العود مع القدرة وتدارك ما فات من جهة
ثم وحق الناس واما مجرد التلطف بالاستغفار الله فهو دعاء كان
يقول اللهم اغفر لي يرجي له الاجابة ومن قال استغفر الله واتوب
اليه مضى بقلته على الذنب فهو كاذب ومن قال مقلعا فحق اصحاب
الى خيفة حمة الله على ما حكى عنهم الطحاوي انهم كرهوا ذلك لان
التوبة النصوح ان لا يعود الى الذنب ابدا ولا علم له بذلك والجمهور
على جواز ذلك القول من غير كراهة لانه مخير عما عزم عليه في الحال
وحاسب بعض من السلف نفسه من وقت بلوغه فاذا رآه

لا تجاوز سنة وثلثين فاستغفر لكل زلة مائة الف مرة وصل
 لكل زلة الف ركعة وختم لكل ختمه قال ومع ذلك فاني غير آمن
 من سطوة ربي ان ياخذني بها وانا على خطر من قبول التوبة و
 كان عمر يطيب من الصبيان الاستغفار وكذا ابو هريرة وكان
 يوم من على دعاءهم يا ابن ادم لو تيتني بقرب الارض بضم القاف
 اشهر من كسرها وهو ما يقارب ملاها خطايا مسير من الذنوب
 المقدرة في الاضافة او حال عن المفعول به بان يكون الباء للتقدير
 ثم لقيتني لا تترسني شيئا لا يتك تقاربها بمغفرة اي لقيتني حال عدم
 اشراك فانه تعالى يغفر ما دون ذلك لمن يشاء وبرهن الحلي
 على ان من كان اخر كلامه لا اله الا الله مخلصا بقلبه فلا يدخل
 النار وعلم من الحديث ان اسباب المغفرة ثلاثة الدعاء مع الرجاء
 والاستغفار والتوحيد وهو السبب الاعظم في فقد فقد
 فقد المغفرة وعن ام هاني انه صلى الله عليه وسلم قال لا اله الا
 لا يترك ذنبا ولا يسبقها عمل وقال بعضهم الموحدا لا يلقى النار كما
 لكفار ومن حقق بكم التوحيد قلبه اخرج منه ما سوى الله ثم

محبة وتغظيما ومهابة وخشية ورجاء وتوكل وروح محرق ذنوبه
 وخطاياها كلها ولو كانت مثل زبد البحر وقد ختم المصنف الاحاديث
 بلفظ المغفرة ونسأل الله تعالى ان يكون ختمنا بالمغفرة امين
 رواه الترمذي رحمه الله وقال حديث حسن هذا

اوردنا من شرح هذه الاحاديث الشريفة الواء

ونسأل الله تعالى ان ينفع به من نظره

من اهل السنة البيضاء و

كان قد تم ١٠٢٠٠

صفحة ٩٨٩



Süleyman ve Lâ'ütüphanesi

AMCA ZADE
MÜSRYIN PASA

Yenimahalle

E. ki Kayıt No 102